الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

تحديات السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول دراسة حالة الجزائر 1990-2015

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية دولية

إعداد الطالبتين:

- ✓ موشموش صليحة
- ✓ هارون هاجر

إشراف الأستاذ:

د- بودخدخ كريم

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ:عمورة عاشور	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: بودخدخ كريم	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ:بوسالم فاطمة	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2016-2017

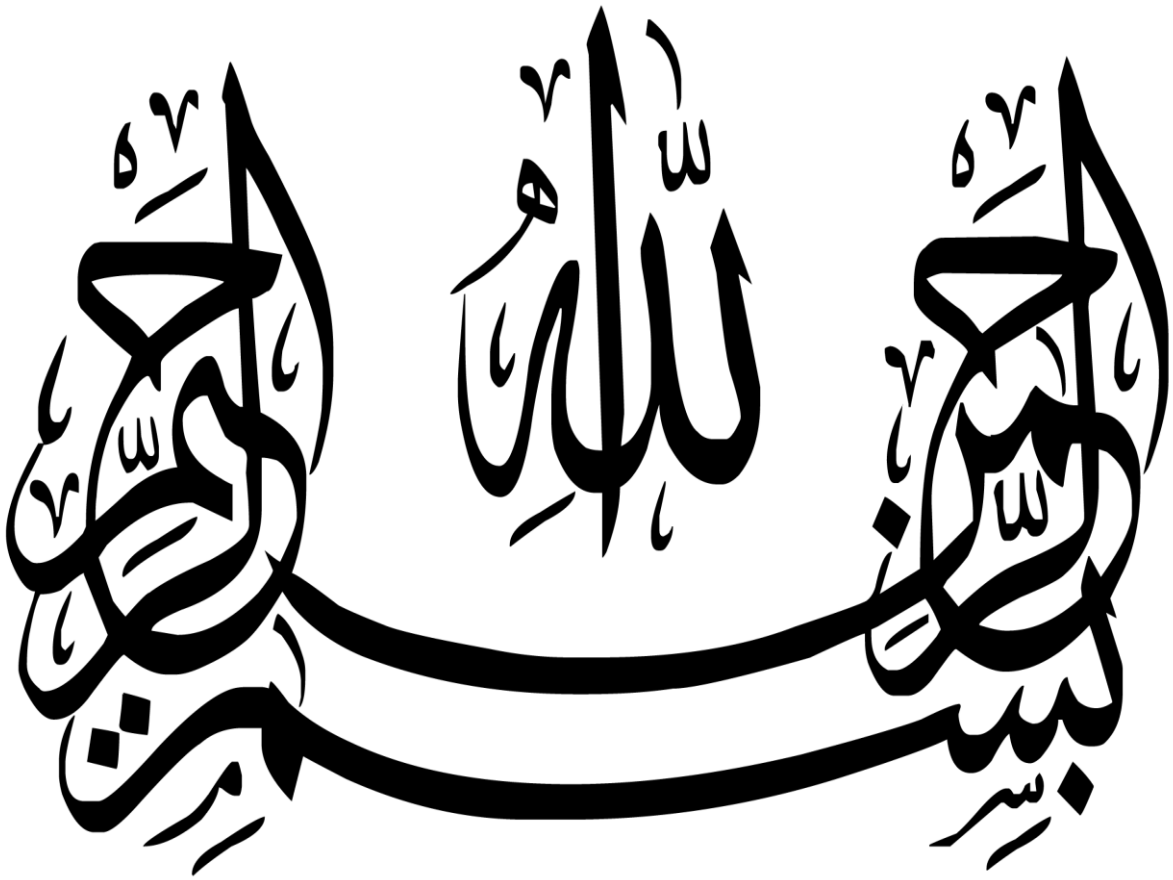
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال الله تعالى:

"يرفع الله الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات"

-وقال رسول الله:

صَلّى اللهُ عَليهِ وسَلمْ

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى إليكم

معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له"

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا ولك الحمد على ما أعطيت ولك الشكر على ما قضيت تباركت ربنا وتعاليت.

ومن باب الجميل أن نتقدم بتشكراتنا الخالصة إلى:

من لم يبخل علينا بنصائحه القيمة وإرشاداته الوجيهة الأستاذ المشرف:

"بودخدخ كريم"

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية الذين ساهموا في تكويننا وتأطيرنا.

إهداء

إلى من أوصى بهما الله وجعل رضاهما من رضاه وطاعتهما من طاعته وقال فيهما:

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

أمي وأبي حفضكما الله وأطال في عمركما.

إلى من جعل الحياة جميلة في عيني زوجي يزيد.

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه.

إلى جدتي العزيزة أطال الله في عمرها.

إلى عائلتي الجديدة، عائلة زوجي.

إلى جميع صديقات العمر.

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي.

" هاجر"

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من أطلب من ربي أن يرحمهما كما ربياني صغيرة

أمي الغالية التي سهرت على تربيتي

أبي الغالي الذي سهر على تكويني

إلى أخواتي وإخوتي كل باسمه

إلى الذي سيكون سندي في حياتي خطيبي عبد الهادي

إلى عائلتي الجديدة عائلة خطيبي

إلى جميع صديقات العمر

"صليحة"

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	V
مقدمة عامة	أ-ث
الفصل الأول: الإطار النظري حول السياسة الاقتصادية	6- 29
تمهيد	6
المبحث الأول: الدولة والنشاط الاقتصادي	7
المطلب الأول: الفكر الاقتصادي وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي	7
المطلب الثاني: حجج معارضي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي	11
المطلب الثالث: حجج مؤيدي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي	12
المبحث الثاني: أساسيات حول السياسة الاقتصادية	14
المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية	14
المطلب الثاني: أنواع السياسة الاقتصادية	16
المطلب الثالث: أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية	19
المطلب الرابع: تحديات إعداد السياسة الاقتصادية	20
المبحث الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية	21
المطلب الأول: السياسة النقدية	21
المطلب الثاني: السياسة المالية	24
المطلب الثالث: التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية	27
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني: دور السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي	31-52
تمهيد	31
المبحث الأول: عموميات حول الاستقرار الاقتصادي	32
المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي	32
المطلب الثاني: أهمية الاستقرار الاقتصادي	33
المطلب الثالث: عقبات الاستقرار الاقتصادي	34

المطلب الرابع: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي	35
المبحث الثاني: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي	41
المطلب الأول: آلية تأثير السياسة النقدية	42
المطلب الثاني: التأثير الإيجابي للسياسة النقدية	43
المبحث الثالث: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي	44
المطلب الأول: آلية تأثير السياسة المالية	44
المطلب الثاني: التأثير الإيجابي للسياسة المالية	46
المبحث الرابع: التأثير السلبي للسياسة النقدية والسياسة المالية	48
المطلب الأول: فرضية التكافؤ لريكاردو وحيادية السياسة المالية	48
المطلب الثاني: أثر الإزاحة	49
المطلب الثالث: التباطؤ وارتفاع معدل التضخم	50
المطلب الرابع: اللامسؤولية المالية والحد من الإنتاجية	51
خلاصة الفصل	52
الفصل الثالث: دور السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول 1990-2015	89-54
تمهيد	54
المبحث الأول: واقع السياسة الاقتصادية في الجزائر	55
المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر	55
المطلب الثاني: مسار السياسة المالية في الجزائر	62
المبحث الثاني: تحليل وضعية مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر	71
المطلب الأول: التضخم	71
المطلب الثاني: البطالة	73
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي	75
المطلب الرابع: الموازنة العامة	77
المبحث الثالث: تحديات السياسة الاقتصادية في الجزائر بعد أزمة 2014	79
المطلب الأول: الصدمة البترولية لسنة 2014	79
المطلب الثاني: توجهات السياسة المالية في مواجهة أزمة جوان 2014	83
المطلب الثالث: اقتراحات لتفعيل دور السياسة النقدية بعد أزمة 2014	86

خلاصة الفصل	89
الخاتمة العامة	91
قائمة المراجع	95
الملخص	

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية	16
(1-3)	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1995-2000	58
(2-3)	تطور معدلات الفائدة ومعدل إعادة الخصم خلال الفترة 1995-2000	58
(3-3)	تطور احتياطات الصرف خلال الفترة 1995-2000	59
(4-3)	تطور القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة 1995-2000	59
(5-3)	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	60
(6-3)	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2001-2014	61
(7-3)	تطور احتياطات الصرف الجزائرية خلال الفترة 2001-2014	61
(8-3)	تطور القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة 2001-2014	62
(9-3)	تطور الإيرادات الكلية خلال الفترة 1990-1998	64
(10-3)	تطور أسعار البترول خلال الفترة 1990-1998	65
(11-3)	تطور النفقات الكلية خلال الفترة 1990-1998	66
(12-3)	مضمون مخطط دعم الإنعاش 2001-2004	67
(13-3)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	69
(14-3)	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	70
(15-3)	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2015	71
(16-3)	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1990-2015	74
(17-3)	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2015	76
(18-3)	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر 1990-1999	77
(19-3)	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر 2000-2014	78

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقمالصفحة
(1-1)	المربع السحري للسياسة الاقتصادية	15
(2-1)	مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش	16
(3-1)	مسار سياسة التوقف ثم الذهاب	17
(4-1)	منحنى فيليبس	28
(1-3)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	72
(2-3)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	74
(3-3)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	76

مقدمة عامة

يعرف تاريخ الفكر الاقتصادي جدلا كبيرا حول طبيعة السياسة الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها اقتصاد أي دولة، والمتمثلة في الحد من البطالة مع الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق التوازن في الميزانية العامة وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي ليتحقق بمجملها الاستقرار الاقتصادي.

ويعتبر اتجاه السياسة الاقتصادية متغير تابع للظروف السائدة في أي دولة، وهو ما يستدعي الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية كركيزة أساسية عند إعداد السياسة الاقتصادية لتفادي عدم فاعليتها خاصة في الدول النامية.

وقد ازدادت أهمية السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها الاقتصادية تبعا لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ورغم الاختلاف في أهمية وطبيعة السياسة الاقتصادية وأدواتها من دولة إلى أخرى، إلا أن هناك إجماع على أهميتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وبأخذ الجزائر كعينة من بقية الدول النامية يمكن القول أنها تستخدم سياسات جانب الطلب والمتمثلة أساسا في السياستين المالية و النقدية بغية تحقيق استقرارها الاقتصادي، كونها تلعب دورا هاما لاسيما في ظل تقلبات أسعار البترول الذي يعتبر الركيزة الأساسية و المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري.

1- إشكالية الدراسة: لقد شهدت الجزائر محطات مختلفة لتقلبات أسعار البترول والتي أدت إلى اختلال اقتصادها بشكل عام كصدمة 1986 إضافة إلى صدمة 2014، مما أستدعى استجابة السياسة الاقتصادية بغرض تفادي الأثر السلبي لهذه التقلبات وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

من خلال الطرح السابق يمكن صياغة إشكالية الموضوع على النحو التالي:

كيف ساهمت السياسة الاقتصادية في الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة 1990-2015؟

2-الأسئلة الفرعية: إضافة للسؤال الرئيسي الذي يمثل إشكالية الدراسة، نورد الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل أهم تحديات إعداد السياسة الاقتصادية؟
- فيما تتمثل أهم عقبات تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟
- كيف أثرت تقلبات أسعار البترول على أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟
- كيف سارت السياسة الاقتصادية في الجزائر منذ 1990 إلى غاية 2015؟

3- فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية نضع الفرضيات التالية:

- أدت برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 إلى تحسين وضعية مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.
- السياسة النقدية في الجزائر ليس لها تأثير على الاستقرار الاقتصادي.
- إن إتباع الجزائر لسياسة مالية تقشفية بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 أثر بشكل سلبي على الاستقرار الاقتصادي.

4- أسباب اختيار الموضوع: هناك مبررات شخصية وأخرى موضوعية دفعتنا للبحث في هذا الموضوع ويمكن إجمالها فيما يلي:

- نوع التخصص العلمي الذي ندرس فيه.
- الرغبة في دراسة موضوع حساس كان ولا يزال موضوع الساعة.
- محاولة التعرف بدقة على المراحل الانتقالية التي عرفتها السياسة الاقتصادية بالجزائر.
- التعرف أكثر على وضعية الاقتصاد الجزائري وتطور المؤشرات الاقتصادية منذ الإصلاحات إلى غاية سنة 2015.
- إلقاء الضوء على مسؤولية الجيل الحالي في ضمان مستقبل الأجيال القادمة.

5- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة بالأساس إلى:

- محاولة فهم آلية عمل السياسة الاقتصادية في الجزائر منذ بداية تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.
- التعرف على الجوانب التي حققتها الجزائر فيما يخص الاستقرار الاقتصادي من خلال تطبيقها لبرامج النمو.
- محاولة معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.
- العمل على وضع تصور للسياسة الاقتصادية في الجزائر التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

6- أهمية الدراسة : تكمن أهمية موضوع الدراسة في أنها تعالج موضوعا من أهم المواضيع في الحياة الاقتصادية الدولية بشكل عام و الجزائر بشكل خاص، كما أن أهمية هذه الدراسة تصب في كونها تعالج جانبا رئيسيا ألا و هو الاستقرار الاقتصادي، و الذي يتحقق من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة و الوصول إلى معدلات بطالة و تضخم منخفضة مع الحفاظ على رصيد موازنة موجب، و مجمل هذه الأهداف يتحقق عند وضع تصور سليم و فهم واضح للسياسة الاقتصادية، و من ثم إيجاد خارطة طريق

لهذه الأخيرة في الجزائر تمكن من تحقيق ازدهار في النشاط الاقتصادي و من تم تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي.

7- **منهجية الدراسة:** في إطار معالجة هذا الموضوع، وحتى نستطيع الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا وفي إطار ما يتوفر لنا من بيانات، ركزنا على المنهج التحليلي الوصفي الذي يخدم موضوع الدراسة كونه موضوعا تحليليا بالدرجة الأولى.

8- **الدراسات السابقة:** من بين الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا أو أحد متغيراته أو أحد الجوانب المتعلقة به ما يلي:

- **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب او تطوير العرض، دراسة حالة الجزائر 2001-2014.**

من إعداد: بودخدخ كريم سنة 2015، أطروحة دكتوراه، وقد جاءت إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

ما هو الاتجاه الذي تسلكه السياسة الاقتصادية في تحقيق نمو النشاط الاقتصادي بالجزائر: هل في تحفيز الطلب أو في تطوير العرض؟

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-إن استمرار الدولة في دعمها للطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق العام جعل الاقتصاد الجزائري على تبعية كبيرة للقطاع العام الذي تزايد حجمه في النشاط الاقتصادي وتحول ليكون المحرك الرئيسي فيه.

- إن الاقتصاد الجزائري يعاني من قيود على مستوى جانب العرض تقف عائقا أمام تطور أداء الجهاز الإنتاجي المحلي ومن ثم أمام التأثير سلبا على مسار التطور والازدهار على المدى الطويل، وهو الأمر الذي يستدعي من صناع قرار السياسة الاقتصادية العمل على توجيه السياسة الاقتصادية في الجزائر للتركيز أكثر على استهداف هيكل النشاط الاقتصادي.

- **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر -**

من إعداد: إيمان حملاوي سنة 2014، مذكرة ماستر، وجاءت إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

كيف ساهمت المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟

وأهم نتيجة توصلت لها هذه الدراسة هي:

-تمكنت الجزائر من تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وذلك من خلال برامج صندوق النقد الدولي الإصلاحية، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الإصلاح الهيكلي للاقتصاد مما يؤدي بنا القول إلا أن برامج الإصلاح الهيكلي هي مؤقتة فقط وتؤدي إلى تأجيل المشاكل الاقتصادية لا إلى حلها.

- **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2012.**

من إعداد: كبسة خديجة وكعيبش إكرام سنة 2014، مذكرة ماستر، ولقد جاءت إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

ما مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي؟

وأهم نتيجة توصلت إليها هذه الدراسة هي:

- أثرت السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012 تأثيرا إيجابيا على مؤشرات التوازن الداخلي، في حين أن مؤشرات التوازن الخارجي تأثرت بالأساس بعوامل أخرى أهمها ارتفاع سعر النفط.

9- محتويات الدراسة: لدراسة موضوعنا هذا قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

- الفصل الأول بعنوان: الإطار النظري حول السياسة الاقتصادية والذي قسمناه إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول الدولة والنشاط الاقتصادي، أما الثاني فتناولنا فيه أساسيات حول السياسة الاقتصادية، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى أدوات السياسة الاقتصادية.

- الفصل الثاني بعنوان: الاستقرار الاقتصادي ودور السياسة الاقتصادية في تحقيقه، وقد تمت دراسته من خلال أربعة مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه عموميات حول الاستقرار الاقتصادي والمبحثين الثاني والثالث حول دور السياسة النقدية والسياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما المبحث الأخير فتطرقنا فيه إلى الأثر السلبي لكل من السياستين النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي.

- الفصل الثالث التطبيقي بعنوان: دور السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة 1990-2015، ولقد عالجنا هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول حول واقع السياسة الاقتصادية في الجزائر، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى تحليل وضعية مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر أما المبحث الأخير فتطرقنا فيه إلى تحديات السياسة الاقتصادية في الجزائر بعد أزمة 2014.

الفصل الأول:

الإطار النظري حول السياسة الاقتصادية

المبحث الأول: الدولة والنشاط الاقتصادي

المبحث الثاني: أساسيات حول السياسة الاقتصادية

المبحث الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية

تمهيد:

تشغل السياسات الاقتصادية حيزا هاما في الفكر الاقتصادي المعاصر، كونها تمثل الوسيلة الناجعة لمتابعة أداء الاقتصاد الوطني، وحتى التدخل لتصحيح أوضاعه إن عرف عجزا أو لربما الاكتفاء بتدعيمه إن عرف قصورا.

وقد أثار موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية جدلا كبيرا في أوساط الاقتصاديين وأصحاب القرار الاقتصادي بأن مستوى معين من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو شيء أكثر من ضروري وهو ما يطرح إشكالية الأدوات الأكثر فعالية للتأثير على الاستقرار الاقتصادي الكلي، والحديث هنا يتعلق بالسياسة الاقتصادية التي تشمل مجموعة من السياسات والتي تعمل كل منها على متغير أو أكثر كالسياستين النقدية والمالية واللتان تعتمدان بدورهما على مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة.

وسنقوم في هذا الفصل بتوضيح مختلف مراحل تطور الدور المالي للدولة في النشاط الاقتصادي في المبحث الأول والجوانب النظرية للسياسة الاقتصادية في المبحث الثاني، وأخيرا إبراز مختلف الأدوات المستخدمة في السياسة الاقتصادية لتحقيق الهدف الأساسي لها وذلك في المبحث الثالث.

المبحث الأول: الدولة والنشاط الاقتصادي

تعتبر الدولة عونا اقتصاديا ضمن باقي الأعوان الاقتصادية، تقوم منذ ظهورها بمجموعة من المهام تعتبر تقليدية، ولا زالت هذه المهام قائمة إلى اليوم مثل: إقامة العدالة، ضمان الأمن... الخ. إلا أن ثمة مهام اعتبرت متغيرة من دولة إلى أخرى ومن عصر لآخر بفعل الكثير من المتغيرات الفكرية والوقائع الاقتصادية فتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد مر بتطورات عديدة منذ بداية القرن السادس عشر وحتى الوقت الراهن، وقد كان هذا الدور تجسيدا فعليا للأفكار والمذاهب الاقتصادية السائدة، وللوقوف على تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي يتم استعراض موجز للمذاهب الاقتصادية التي كانت سائدة خلال الفترة من سنة 1500 وحتى الوقت الراهن مع إظهار دور الدولة في نطاق كل مذهب.

المطلب الأول: الفكر الاقتصادي وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

يثور جدل كبير حول ما إذا كانت الحكومات أم الأسواق هي الأكثر قدرة على تخصيص الموارد بين المعارضين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبين المؤيدين لذلك، مستندين في ذلك إلى مجموعة من الحجج.

أولا: معارضي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

يتمثل معارضي التدخل الحكومي في بعض المدارس الاقتصادية والتي توضح مدى حجم التدخل وهي:

1- دور الدولة في فكر الطبيعيين: تعتبر مدرسة الطبيعيين أقدم مدرسة اقتصادية، اتخذت لنفسها فلسفة خاصة تستند إلى مجموعة متكاملة من المبادئ والأفكار الاقتصادية تم وضعها على أسس علمية[1]، حيث نادى الطبيعيون بسياسة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أي أن يترك النشاط الاقتصادي حرا ونادوا أيضا بتطبيق تلك الحرية الاقتصادية في الداخل، والتي انعكست بالشعار (دعه يعمل) Laissez-faire، وفي مجال العلاقات الاقتصادية مع الخارج انعكست بالشعار (دعه يمر) Laissez-passer،وهذا معناه اترك الناس يعملون بحرية واترك السلع وعناصر الإنتاج تمر بحرية عبر الحدود، أما بخصوص عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فإنه لا يعني إلغاء دور الدولة بل يعني الحد الأدنى من التشريعات الاقتصادية والتدخلات وأن يقتصر عمل الدولة على مهمة الكشف عن القوانين الطبيعية، وإصدار التشريعات، وكذلك تحقيق الأمن الداخلي والخارجي وحماية الملكية الفردية وتنفيذ الأشغال العامة[2].

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الاقتصاد العام**، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 18.

[2] مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،2008 ص ص104، 105.

2- دور الدولة في الفكر الكلاسيكي: تقوم آراء الكلاسيك على مبدأ الحرية الاقتصادية ووجوب ابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، وهنا يكون دور الدولة متقلص إلى دور الدولة الحارسة، وينادي الكلاسيك بضرورة إزالة الدولة لكل القيود التي تعوق النشاط الاقتصادي وينحصر دورها هنا حسب آدم سميث في ثلاثة مجالات أساسية ينبغي على هذه الأخيرة عدم تجاوزها وهي[1]:

أ- حماية الدولة والمجتمع من العدوان الخارجي (وظيفة الدفاع).

ب- حماية الأفراد من عدوان الأفراد الآخرين وتجاوزاتهم وذلك من خلال إنشاء نظام للعدالة والأمن الداخلي.

ج- إنشاء وصيانة بعض الخدمات الأساسية والمؤسسات العامة التي قد لا تقوم بها المؤسسات الخاصة وذلك بسبب انخفاض معدلات الربحية فيها.

وطبقا لمبدأ نظام الحرية التي ينادي به أنصار الفكر الكلاسيكي، فعلى الدولة أن تحرر حركة مرور السلع داخل الدولة وتحرر تجارتها خارجيا، ومع وجود يد خفية تتمثل في اقتصاد السوق، ومن تم فإن أي تدخل للدولة سيؤدي إلى الإضرار بالنظام، لأن الدولة من وجهة نظرهم غير كفء لتولي عمليات الإنتاج والتخصيص على نحو يحقق الكفاءة الاقتصادية والتشغيل الكامل[2].

3- دور الدولة في الفكر النيوكلاسيكي: لقد ظهر الفكر النيوكلاسيكي في بداية السبعينيات، وكانت مبادئه محصورة في الحرية الاقتصادية وتحليلهم الذي يعتمد على المنافسة الكاملة، إضافة إلى أن تحليلهم انصب على دراسة وحدة اقتصادية واحدة (المستهلك أو المنتج)، وإيمانا منهم بالحرية الاقتصادية نادوا بوضع حد أدنى لتدخل الدولة وذلك للأسباب التالية:

أ- الاعتقاد بأن قوى السوق التي تحكمها المنافسة قادرة على توجيه السوق نحو التوازن المستقر، ومن تم فلا داعي لتدخل الدولة لأن مثل هذه التدخلات يضر بالعدالة والكفاءة الاقتصادية.

ب- أرجعوا النمو الاقتصادي إلى التراكم الرأسمالي، ووفرة الموارد الطبيعية، والنمو السكاني والتقدم الفني لأنهم يعتقدون بأن هذه العوامل تساعد على اتساع الأسواق.

ج-الاعتقاد بأن العمل المستمر هو الذي يضمن الاستمرارية في النمو، لأن الانسان لديه القدرة على الابتكار.

4- دور الدولة في الفكر النقدوي: ظهر الفكر النقدوي تزامنا مع ظهور أزمة التضخم الركودي عام 1973، حيث نادى أنصار هذا الفكر إلى تبني أدوات تحليل جديدة مخالفة لما كانت عليه في الفكر

[1] عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص ص23، 24.

[2] معيزي قويدر، **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد: 08 ماي 2013، ص 138.

الكينزي، ومحاولة العودة إلى تعاليم النظام الرأسمالي عند نشأته، ومن أبرز الفرضيات أو المبادئ التي قام عليها هذا الفكر ما يلي:

أ- المناداة بالحرية الاقتصادية وإطلاق العنان لآليات السوق.

ب- تعتبر النقود هي المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد، حيث أن زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة عن حجم الناتج الداخلي الخام، سيؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية، وأي تقليص في حجم الكتلة النقدية سينجر عنه حدوث انكماش والذي بدوره سيؤدي إلى البطالة.

ج- يعتبر العرض الكلي هو الذي يحرك دواليب الاقتصاد.

وعلى هذا الأساس هم يطالبون بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لأنها غير قادرة على إدارة الطلب الكلي الفعال وأن القطاع الخاص قادر على إنتاج مختلف السلع والخدمات بكفاءة عالية، وحسب رأيهم لكي يتحقق الاستقرار الاقتصادي يجب تقليص دور الدولة وأن تكتفي بالعمل على تحقيق التوازن في الموازنة العامة ومراقبة معدل نمو الكتلة النقدية[1].

ثانيا: مؤيدي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

يتمثل مدى حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي في المدارس التالية:

1- دور الدولة في فكر التجاريين: ابتداءا من القرن السادس عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، سادت العديد من الأفكار الاقتصادية شكلت مجموعة من السياسات الاقتصادية المتبعة خلال تلك الفترة والتي عرفت باسم السياسة التجارية أو المركنتلية للنظام الاقتصادي الذي كان سائدا في كل من انجلترا، فرنسا، اسبانيا... الخ، وخلال تلك الفترة ظهر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة منتظمة وواضحة بغية تحقيق القوة الاقتصادية للدولة، حيث أن القوة السياسية لأي دولة هي رهن قوتها الاقتصادية وأن أفضل الطرق تقاس بما تمتلكه الدولة من معادن نفيسة، وأن أفضل الطرق للحصول على أكبر كم ممكن من هذه الأخيرة لن يتأتى إلا بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي[2].

2- دور الدولة في الفكر الكينزي: لقد كشفت الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 الغطاء عن النظرية التقليدية، ووضعتها على المحك، بسبب الآثار السلبية التي خلفتها والتي تمثلت في إفلاس الآلاف من البنوك وارتفاع حجم البطالة وكساد سلعي كبير. ذلك أن هذه الأزمة بينت قصور النظرية التقليدية في معالجة

[1] عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص ص12، 13.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

الاختلالات التي شهدتها العديد من اقتصاديات الدول الرأسمالية إذ لم تحقق آليات السوق التوازن الاقتصادي الذي نادوا به. ومن تم بات من الضروري تدخل الدولة لإعادة التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي وقد كان جون مينارد كينز أول من أطلق سهام الانتقاد على الأفكار الكلاسيكية معلنا عن ميلاد نظرية اقتصادية جديدة.

ولمعالجة الاختلالات داخل الاقتصاد، رأى كينز ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهذا راجع إلى:

أ- أن آليات السوق هي آليات وهمية، لأنها لم تستطع معالجة حالة الكساد وبالتالي فإن تدخل الدولة له أهمية بالغة خاصة في حالة مواجهة الأزمات.

ب- إن القطاع الخاص لا يمكنه أن يحقق التنمية والنمو الاقتصادي لوحده، بل يجب إشراك القطاع العام والمتمثل في الدولة.

ج- يعد تدخل الدولة أمرا ضروريا لإعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي وذلك عن طريق إدارتها للطلب الكلي الفعال وهذا باستخدامها إحدى أدوات السياسة المالية[1].

3- دور الدولة في فكر الماركسية: قدمت المدرسة الماركسية تحليلا لتفسير دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وذلك في إطار طريقة الإنتاج الرأسمالية، حيث أخضعت هذه الأخيرة إلى ثلاث مراحل للتطور تميزت كل مرحلة منها بنتاجها الفكري: رأسمالية المنافسة والرأسمالية الاحتكارية ورأسمالية الدولة الجديدة ومجتمع الاستهلاك وإن الدور الاجتماعي للدولة يقتصر على المحافظة على علاقات الإنتاج السائدة.

- فرأسمالية المنافسة المعاصرة لا تمنح الدولة الشخصية الاقتصادية فهي في ظل الإطار المتقدم تعمل على حماية المصالح الخاصة من خلال الأمن والدفاع وتنمية المرافق.
- في مرحلة تالية تحولت الرأسمالية الليبيرالية (رأسمالية المنافسة) إلى رأسمالية احتكارية أبعدت القوى الاحتكارية قوى السوق لتقوم بدورها بعملية توزيع وتخصيص الموارد وتحديد الأثمان والأرباح، وقد أدى ذلك إلى ظهور مواجهة لهذا التيار تمثلت في تجمع العمال ونمو النقابات الأمر الذي دفع بضرورة البحث عن إقامة توازن اجتماعي بين المشروعات الخاصة والنقابات العمالية، مما استدعى زيادة النشاط الاقتصادي للدولة[2].

[1] عبد الكريم بريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 18-20.

[2] مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام**، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 16.

المطلب الثاني: حجج معارضي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

تعتبر قضية التدخل وعدم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من القضايا التي شهدت جدلا كبيرا منذ العصور القديمة، ولقد برر معارضي التدخل الحكومي آرائهم بمجموعة من الدلائل يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: الحرية الاقتصادية والمنافسة هي الضمان لتحقيق أهداف المجتمع، إذ أن اقتصاد السوق الخالي من التدخل هو الأكثر كفاءة في عملية تخصيص الموارد.

ثانيا: في ظل تحقق فرضية كمال السوق، فإن آليات السوق الحر هي التي تحقق مصلحة الفرد والجماعة معا[1].

ثالثا: يؤدي زيادة التدخل الحكومي إلى إلغاء أسعار السوق وبالتالي إلغاء الدور الاقتصادي للسعر، الأمر الذي يجعل السوق عاجزة عن إعطاء صورة واضحة عن ندرة السلع وتكلفتها الحقيقية وهذا ما يؤدي إلى الإنتاج دون مراعاة الندرة النسبية للموارد والقدرات الفعلية للمجتمع.

رابعا: انفجار الثورة الالكترونية وتأثيرها على تطور وسائل الاتصال مما أدى إلى القضاء على الحدود الجغرافية في الكثير من القضايا الاقتصادية، وهذا ما جعل الدولة تفقد وسائل مراقبة الإقليم من الناحية الاقتصادية.

خامسا: زيادة نفوذ ووزن المنظمات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة) في وضع السياسات الاقتصادية بشكل تجاوز منطق المشورة إلى درجة الإلزام من خلال تدابير البرامج المدعومة أو شروط الانضمام إلى هذه المنظمات، وهذا ما جعل الدول تفقد الكثير من عناصر القدرة على اتخاذ القرارات.

سادسا: سقوط المعسكر الشيوعي، ومنه زوال الحرب الباردة والسباق نحو التسلح، وهذا الوضع فتح المجال الواسع لسيادة إيديولوجية السوق[2].

المطلب الثالث: حجج مؤيدي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

يعتبر النشاط الاقتصادي من النظم الاقتصادية المعاصرة التي تعتمد على العديد من الوحدات الاقتصادية التي تقوم بإنتاج وتوزيع وتداول المنتجات اللازمة لإشباع الحاجات الفردية والجماعية، حيث يتفق

[1] عبد الله شحاتة خطاب، مقال بعنوان **دور الدولة والنشاط الاقتصادي**، تم الاطلاع عليه يوم 4 أفريل 2017 على الساعة 10:30من الموقع: www.pidegypt.org

(2) http:// books.google.dz

الاقتصاديون على أن هناك حد أدنى من التدخل ينبغي على الدولة أن تقوم به في مجال النشاط الاقتصادي مستندين في ذلك إلى مجموعة من المبررات منها:

أولا: تجربة الكساد العظيم 1929-1931 وأطروحات كينز المرافقة لها والداعية إلى زيادة تدخل الدولة عن طريق السياسة الاقتصادية وعن طريق التدخل المباشر لزيادة الطلب الفعلي.

ثانيا: الحرب العالمية الأولى والثانية وما أفرزتهما من دمار مس الدول المشاركة في الحرب، دفع الحكومات إلى زيادة التدخل لإعادة إعمار ما هدمته الحرب بشكل جعل القوة الإنتاجية لتلك الدول تتطور إلى درجة عجز الأسواق القومية عن استيعاب منتجاتها.

ثالثا: ظهور الفكر الماركسي والأطروحات الاشتراكية المعادية للملكية الخاصة إلى درجة تبنيها من قبل معسكر من الدول بأكمله، وهذا ما دفع بدول هذا المعسكر والدول المتأثرة بها إلى القيام بتأميمات كبيرة أدت إلى تكفل الدول بإدارة العديد من المؤسسات العمومية.

رابعا: هيمنة الفكر التجاري على الحكومات الأوروبية عند ظهور الرأسمالية التجارية والذي كان يجعل قوة الدولة تتوقف على ما تحوزه من ذهب ومعدن نفيس، وهو ما حفز الحكومات إلى البحث عن مناجم المعدن النفيس وقيادة حملات للكشوفات الجغرافية صاحبتها موجة استعمارية كاسحة جعلت الدولة في صميم العملية الإنتاجية[1].

خامسا: المرض الهولندي والذي يظهر في الاقتصاديات الريعية، ففي حالة وجود تقلبات في أسعار النفط تواجه اقتصاديات تلك الدول تقلبات في وضعها التجاري مقارنة بالدول التي لها قاعدة صناعية متنوعة[2].

بالإضافة للعوامل السابقة الذكر هناك عوامل أخرى تبرر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومن هذه العوامل ما يلي:

- **توفير السلع والخدمات الضرورية للمجتمع:** أي توفير السلع والخدمات الأساسية التي تصعب الحياة بدونها (الدفاع، الأمن، التعليم، الصحة، القضاء، البنية الأساسية ...الخ) سواء بطريقة مباشرة من خلال استثمارات القطاع العام والمؤسسات الحكومية ذات الكفاءة العالية، أو بطريقة غير مباشرة بالسماح للقطاع الخاص بتقديم هذه السلع والخدمات للمجتمع كإنشاء المدارس الخاصة والجامعات الخاصة والمستشفيات الخاصة وغيرها[3].

---

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 5-7.

[2] مايح شبيب الشمري، **تشخيص المرض الهولندي ومقومات الاقتصاد الريعي في العراق**، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الاقتصاد والإدارة، العراق.

[3] معيزي قويدر، **مرجع سبق ذكره**، ص 146.

• **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** إن الفكر الرأسمالي في تصوره النظري وكما تخيل الكلاسيك، يرى أن النظام الحر كفيل بتحقيق التوازن التلقائي للاقتصاد القومي بدون تدخل الدولة، ومما لا شك فيه أن هذا التصور النظري يبتعد كثيرا عن الواقع العملي، إذ أن دراسة التاريخ الاقتصادي للدول الرأسمالية قد أوضح أن هذه الدول قد شهدت العديد من التقلبات الاقتصادية الحادة وعلى فترات شبه دورية، وإزاء هذه الأزمات المتتالية والدورية التي تنشأ نتيجة للاعتماد على قوى السوق الحر بدون تدخل الدولة فإنه لا سبيل إلى مواجهة تلك الأزمات وتفادي آثارها السلبية إلا عن طريق تدخل الدولة بما تملكه من أدوات وسياسات اقتصادية مختلفة[1].

• **تحقيق العدالة في إعادة توزيع الدخل:** ويرتبط هذا بمستوى الرفاهية الاقتصادية ومستوى استهلاك السلع والخدمات في المجتمع، ومستوى الاستهلاك هذا لا يرتبط بحجم الدخل فقط وإنما كيفية توزيع الدخل السائد بين أفراد المجتمع، لدى فإن معرفة توزيع الدخل الذي يعطي إشباع واقتناع للمجتمع أمرا هاما وإذا كان التوزيع القائم للدخل والثروة غير مقبول من قبل أفراد المجتمع فلا بد من تدخل الدولة من اجل تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع من خلال تكافؤ الفرص للجميع[2].

• **التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية:** إذا أمعنا النظر في كيفية عمل جهاز الثمن دون توافر شروط المنافسة الكاملة، لوجدنا أن الكثير من الأثمان يتحدد نتيجة لقوى المنتجين الاحتكارية، ومن ناحية أخرى فإن المستهلك العادي في الوقت الحاضر يفتقد كثيرا إلى مميزات الرجل الاقتصادي تحت تأثير الإعلانات ووسائل الدعاية المختلفة عن إنفاق دخله بحيث يحصل على أكبر إشباع ممكن. وبالتالي فإن توجيه الموارد الاقتصادية في هذه الحالات لا يعكس حتى تفضيلات أفراد المجتمع، ومن هنا يتطلب الأمر تدخل الدولة لتوجيه الموارد الاقتصادية بحيث تعكس التفضيلات الحقيقية لأفراد المجتمع[3].

---

[1] محمد أحمد عبد الله، سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الاقتصاد العام**، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1995، ص 49.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 44.

[3] حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ الاقتصاد العام**، دون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998، ص 29.

المبحث الثاني: أساسيات حول السياسة الاقتصادية

تهدف النظرية الاقتصادية الكلية إلى تفسير المشاكل التي يواجهها الاقتصاد ومحاولة إيجاد الحلول للقضاء عليها، ولا يتم ذلك إلا بوضع سياسة اقتصادية ناجعة، هذه الأخيرة لا تتحقق إلا إذا تم تحديد الاختلالات بدقة ثم وضع أهداف محددة لها، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم السياسة الاقتصادية وكل الجوانب المهمة المتعلقة بها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية

تعددت تعاريف السياسة الاقتصادية وأهدافها والتي سنوجزها فيما يلي:

أولا: تعريف السياسة الاقتصادية

السياسة الاقتصادية هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية لبلد ما خلال فترة زمنية معينة[1].

كما تم تعريفها على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المسطرة وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي[2].

فالسياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، لذلك يجب أن تكون هذه السياسة قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أفضل الغايات أو ما يعني استخدام الكمية الأقل من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف[3].

ثانيا: أهداف السياسة الاقتصادية

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة، إلا أنه جرت العادة على تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة تعرف بالمربع السحري لكالدور Kaldor.

---

[1] بلخريصات رشيد وبن سعيد محمد، **فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية: التشغيل الكامل**، المؤتمر العلمي الدولي حول الآداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 08-09 مارس 2005.

[2] البشير عبد الكريم، **أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر**، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

[3] إياد عبد الفتاح السنور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، الطبعة الاولى، دار صفاء، عمان، 2013، ص 255.

الشكل رقم(1.1): المربع السحري للسياسة الاقتصادية

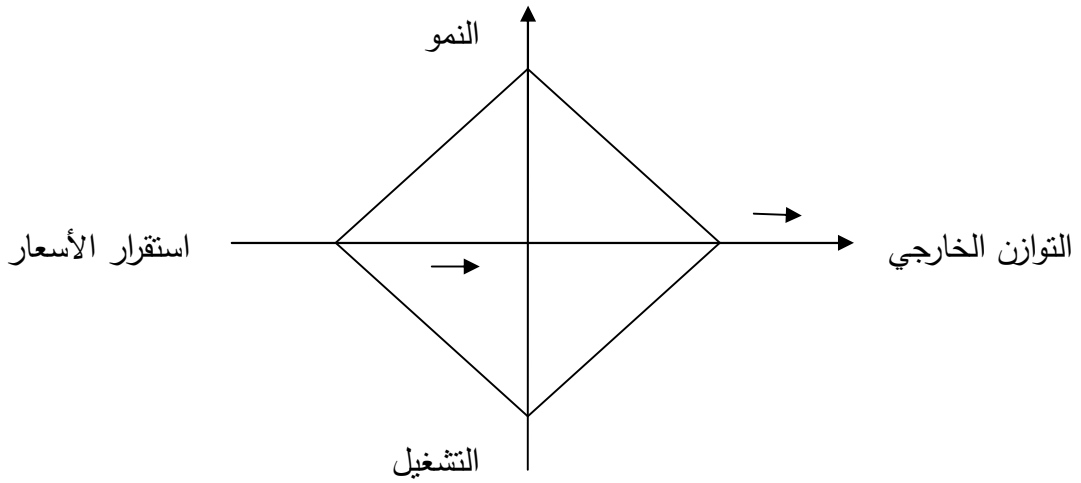

المصدر: محمد راتول، صلاح الدين كروش، **تقييم فعالة السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014، ص 92.

1- البحث عن النمو الاقتصادي: يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع والخدمات، فكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل[1].

2- البحث عن التشغيل الكامل: ويمكن التعبير عنه من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية بمعنى ألا يبقى بعض الموارد معطلا، الأمر الذي يؤدي إل عدم تحقيق الناتج الممكن أو المحتمل في ظل الموارد والإمكانيات المتاحة[2].

3- البحث عن الاستقرار في الأسعار: إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى التضخم مما يؤثر على مستوى الادخار الكلي وأيضا يؤثر بشكل سلبي على المستوى المعيشي لذوي الدخول الضعيفة، ولتجنب ذلك لا بد من السهر على ضمان استقرار الأسعار وبالتالي الاستقرار الاقتصادي[3].

4- البحث عن التوازن الخارجي: وهو توازن ميزان المدفوعات إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي اتجاه باقي الاقتصاديات، ويؤدي اختلاله والذي يعبر في الغالب عن حالة عجز إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها وإلى تدهور قيمة عملتها[4].

---

[1] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 12.

[2] بلخريصات رشيد، **مرجع سبق ذكره**.

[3] هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2009، ص 260.

[4] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

وإلى جانب الأهداف الرئيسية السابقة هناك العديد من الأهداف الفرعية التي تسعى السياسة الاقتصادية إلى تحقيقها مثل: العدالة في توزيع الدخل، تنشيط الاستثمار وتشجيع الادخار الخاص المحلي ... الخ والتي تعمل في مجملها على تحقيق الأهداف الرئيسية[1].

المطلب الثاني: أنواع السياسة الاقتصادية

يمكننا التمييز بين نوعين للسياسة الاقتصادية وذلك حسب الأجل، حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الاقتصادية الهيكلية وعموما يمكن تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسة الاقتصادية في الجدول التالي:

الجدول رقم(1.1): مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية

	السياسة الظرفية	السياسة الهيكلية
المدة	الأجل القصير	الأجل الطويل
الهدف	استرجاع التوازنات	تكييف الهياكل
الآثار	كمية	نوعية

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، **الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت،2010، ص 77.

أولا: السياسات الاقتصادية الظرفية

تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف والتي نذكر منها:

1- سياسة الاستقرار: وهي سياسة تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية انكماشية، وترتكز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه بالمفهوم الضيق، والمحافظة على استقرار النظام الاقتصادي بالمفهوم الواسع[2].

2- سياسة الإنعاش: وهي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل وعن طريق دعم الطلب الخاص بالعائلات وهي مستوحاة من الفكر الكينزي، وتلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار، والشكل التالي يعطينا فكرة أكثر وضوحا:

[1] عبد الناصر العبادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الاولى، دار صفاء، عمان، 2000، ص 25.

[2] عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري، **الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 204.

الشكل رقم (1-2): مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش

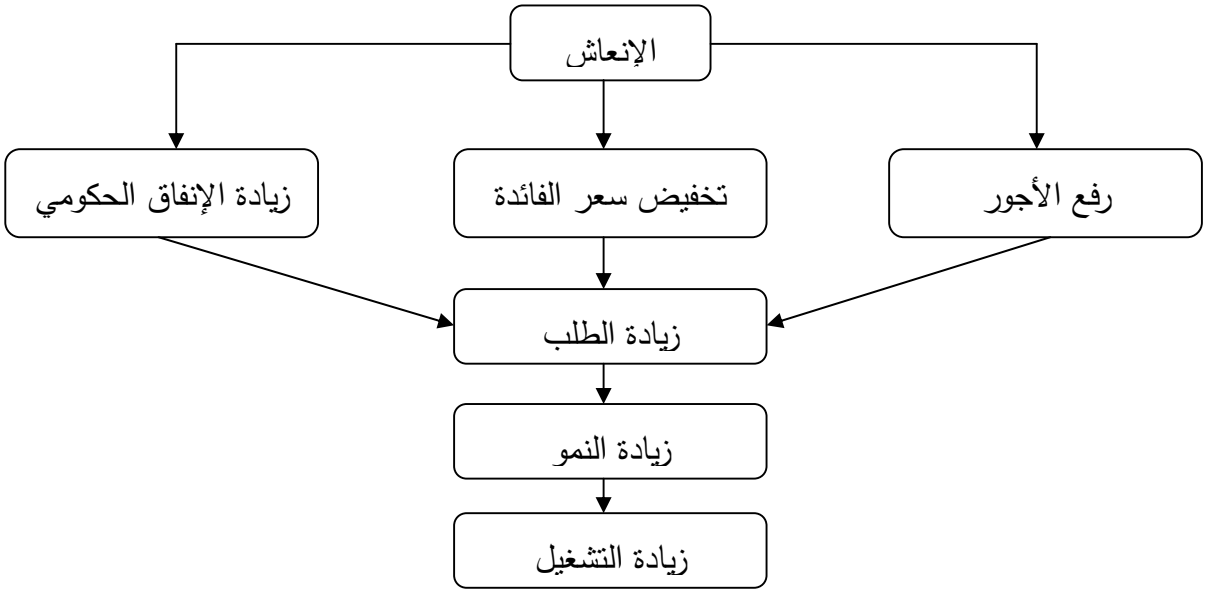

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، **الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت،2010، ص 79.

3- سياسة الانكماش: وهي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي[1].

4- سياسة التوقف ثم الذهاب: وهي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي[2].

ثانيا: السياسات الاقتصادية الهيكلية

تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى إحداث تغييرات في هياكل المجتمع، كتغيير هياكل المؤسسات الاقتصادية من حيث أحجامها ومهامها وكذلك من حيث أنشطتها، هذا النوع من السياسات مداها الزمني طويل عكس السياسات الظرفية، ورغم ذلك يوجد انسجام بين السياستين، فمثلا يمكن للسياسات الهيكلية أن تساهم في إنجاح السياسات الظرفية، فالدول التي اعتمدت برامج الخوصصة (باعتبارها قضية هيكلية) استعملت الأموال الناجمة عن الخوصصة لمواجهة الإنفاق العمومي الموجه لامتصاص التراجع الاقتصادي أما فيما يخص ميادين السياسات الهيكلية والمأخوذة من منظور صندوق النقد الدولي فهي كالتالي:

[1] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سبق ذكره**، ص80.

[2] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص33.

1-إعادة هيكلة القطاع المالي: تعتبر عملية إعادة الهيكلة نوعا من الإعداد والتطوير للمؤسسات اتجاه الملكية الخاصة، ومن بين الأساليب التي تتضمنها إعادة الهيكلة ما يلي:

أ- تجميع المؤسسات العامة: إن عملية التجميع تخضع لتكامل أنشطة المؤسسات، ويكون التكامل عموديا مثل: الإنتاج، التخزين، ... الخ، أو تكامل أفقي كالشركات العاملة في مجال الأسمدة، الكيماويات ... الخ.

ب- تفريغ المؤسسات العامة: حيث يتم دمج المؤسسات على أساس الأنشطة المربحة وذلك قصد تكوين مؤسسة جديدة.[1]

2- الاستثمار الأجنبي المباشر: حيث عادة ما نجد الشركات المتعددة الجنسيات هي القائمة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولهذا الأخير آثار إيجابية نوجزها فيما يلي:

أ- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لخلق مناصب الشغل باعتبار هذا الأخير أحد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية.

ب- يعتبر الاستثمار الأجنبي شكلا بديلا للمديونية الخارجية.

3-تحرير الأسعار: تستخدم سياسة تحرير الأسعار بهدف إلغاء الدعم والتدخل الحكومي في الأداء بغية الاتجاه نحو اقتصاد السوق، وتعتمد هذه السياسة على:

أ- إلغاء الدعم عن الأسعار والذي يعتبر عبء على الميزانية العامة للدولة.

ب- إلغاء تدخل الإدارة حيث تصبح هذه الأخيرة لا تمتلك أي معلومات عن العرض والطلب وهذا ما يعود إلى عدم التخصيص الأمثل للموارد[2].

4-تحرير التجارة الخارجية: إن لتحرير التجارة الخارجية عدة مزايا يمكن إيجازها فيما يلي[3]:

أ- التقليص من تكاليف الحكومة مثل إجراءات التجارة الخارجية.

ب- تمكين المنتجين المحليين من تحقيق كفاءة أكبر في مستويات الإنتاج.

---

[1] خواني ليلى، مقال بعنوان **السياسات الاقتصادية الهيكلية**، تم الإطلاع عليه يوم 28 فيفري 2017 على الساعة 10:30 من الموقع http://elbassair.net

[2] حمزة بن حافظ، **دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 103.

[3] إيمان عبد الكاظم جبار، **تحليل سياسات التكييف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر، المغرب)**، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، ص 131.

المطلب الثالث: أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية

هناك خطوات عديدة يجب أن تتبع عند إعداد السياسة الاقتصادية أهمها[1]:

1- تحديد الهدف: عند وضع أي سياسة اقتصادية لابد أن يحدد الهدف الذي يجب على السياسة الاقتصادية تحقيقه، ولتحديد الهدف لا بد من تحديد المشكلة التي من أجلها يجب وضع السياسة الاقتصادية وتحديد المشكلة بدوره يتطلب تفهم الأحوال والظروف التي تحيط بالمشكلة.

2- تحديد السياسة البديلة: من المفيد تحديد جميع الإمكانيات أو الطرق التي يستطيع الاقتصادي أن يسلكها من أجل تحقيق أهدافه.

3- تحليل دقيق لكل من السياسات البديلة: يجب أن تدرس كل سياسة مقترحة بعناية ودقة وتحدد الآثار التي سوف تنتج عنها.

4- مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي: عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي لكي يتمكن الاقتصادي من تقييم توقعاته على ضوء الخبرة الماضية. مما يساعده على الاستمرار في تبني السياسة المختارة أو التفتيش عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.

المطلب الرابع: تحديات إعداد السياسة الاقتصادية

إن عملية إعداد السياسة الاقتصادية ليست في معزل عن جملة من التحديات والتي تقف عائقا أمام صناع قرار السياسة الاقتصادية، ومن هذه التحديات:

أولا: توقعات الأعوان الاقتصاديين: إن إعداد وتنفيذ السياسة الاقتصادية يتطلب بالأساس فهما واضحا لسلوك المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي، حيث كانت التوقعات السائدة لدى الاقتصاديين في سنوات الخمسينيات والستينيات مبنية على خبراتهم وتجاربهم السابقة وهذا في إطار ما يسمى بـ " التوقعات التعديلية"، لكن هذه النظرية أثبتت فشلها في سنوات السبعينيات بعد ظهور أزمة الكساد التضخمي وزيادة معدلات البطالة والتضخم معا لذلك ظهرت نظرية " التوقعات الرشيدة " حيث أوضحت هذه الأخيرة أهمية أن تكون التوقعات رشيدة في ظل اقتصاد ديناميكي يتميز بتغير سلوك المتغيرات الاقتصادية، ويقصد بالتوقعات الرشيدة استخدامهم لكافة البيانات والمعلومات المتاحة في تفسير سلوك المتغيرات الاقتصادية في المستقبل[2].

[1] إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2004، ص ص 48، 49.

[2] عدنان فرحاني الجوراني، **نظرية التوقعات الرشيدة**، الإطار النظري، الحوار المتمدن، العدد 5201، من الموقع //http www.ahewar.org.

ثانيا: مكانة الاقتصادي في رسم السياسة الاقتصادية: تعتبر مسألة اختيار الجهة التي ستتكفل برسم وتخطيط السياسة الاقتصادية مسألة ذات قدر كبير من الأهمية، وبوجود جدل كبير بين رجال السياسة ورجال الاقتصاد عن الجهة المكلفة برسم السياسة الاقتصادية فلا بد من معرفة الدور الكبير لرجال الاقتصاد سواء في إعداد مقترحات السياسة الاقتصادية وحتى في اختيار تطبيقاتها، ورغم انفراد رجال السياسة بهذا القرار إلا أن ذلك لا يجب أن يأخذ في شكله ابتعادا عن ما رسمه رجال الاقتصاد لأن ذلك سيكون بمثابة تجاهل للدور الكبير للتحليل الاقتصادي في عملية إعداد السياسة الاقتصادية، وقد تنجر عن ذلك عدة اختلالات والتي من شأنها التسبب في تدهور النشاط الاقتصادي وبروز أزمات اقتصادية واجتماعية.

ثالثا: المفاضلة بين المتغيرات الهدفية: يواجه صناع السياسة الاقتصادية إشكالية عدم تحقق الأهداف المرغوبة في آن واحد، خصوصا إذا كان عدد الأدوات أقل من عدد الأهداف المرجوة كما هو شائع في إدارة السياسة الاقتصادية، لذلك وجد الاقتصاديون أنفسهم أمام المفاضلة بين المتغيرات المستهدفة، ونجد في هذا الصدد مثلا ما تعلق بالمفاضلة ما بين الحد من معدل التضخم من جهة والانخفاض في حجم الناتج من جهة أخرى وهنا يبرز ما يسمى بـ " معامل التضحية" الذي يحدد النسبة من حجم الناتج الحقيقي التي يضحى بها من أجل الحد من معدل التضخم بنقطة مئوية سنويا.

رابعا: عدم استقرار أدوات السياسة الاقتصادية: إن الديناميكية التي يتميز بها النشاط الاقتصادي تجعل في الغالب بعض أدوات السياسة الاقتصادية فعالة في الفترة الحالية وغير فعالة في الفترة المستقبلية، لذلك فإن صناع السياسة الاقتصادية ملزمون عند اختيار أي أداة العمل أولا على إزاحة الآثار غير المرغوبة بسبب تطبيق هذه الأداة في الماضي.

خامسا: اللايقين في النشاط الاقتصادي: إن أول ما أشار إلى التأثيرات السلبية لحالة عدم التأكد هو الاقتصادي " برنانكي "سنة 1983، حيث أشار هذا الأخير إلى أن المؤسسات ونتيجة لعدم تأكدها من الوضع الاقتصادي في المستقبل، فإنها تلجأ إلى إلغاء أو تأجيل العديد من مشاريعها الاستثمارية تجنبا لأي خسائر مستقبلية، وباعتبار أن اللايقين الاقتصادي يتعلق بتوقعات الأعوان الاقتصاديين فإنه يظهر بشكل كبير عند أية صدمات سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو سياسية، لأنها تؤثر على توقعات الأعوان الاقتصاديين المستقبلية سواء كان ذلك بخصوص طبيعة السياسة الاقتصادية أو بخصوص اتجاه المؤشرات الاقتصادية الكلية.

سادسا: تقييد أو عدم تقييد السياسة الاقتصادية: يشير الفكر الكينزي إلى أهمية تميز السياسة الاقتصادية بعدم التقييد لإضفاء المرونة على آلية عملها ومن ثم سرعة الاستجابة للتطورات في النشاط الاقتصادي، في

حين يرى معارضي عدم تقييد السياسة الاقتصادية أن ذلك يتيح لصناع القرار استخدامها لتحقيق أغراض غير اقتصادية[1].

المبحث الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية

تسعى كل دولة إلى تحقيق استقرارها الاقتصادي، من خلال سياساتها الظرفية والمتعلقة بجانب الطلب، والمتمثلة أساسا في السياسة النقدية والسياسة المالية.

المطلب الأول: السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من السياسات الرئيسية في الاقتصاد والتي تلعب دورا مهما في توجيه هذا الأخير نحو الاستقرار، وذلك بفضل مختلف أدواتها والتي يستخدمها البنك المركزي بغية تحقيق ما يصبو إليه، ولأجل ذلك يعتمد البنك المركزي على مجموعة من القنوات.

أولا: مفهوم السياسة النقدية

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية[2].

وبالتالي فإن السياسة النقدية هدفها من التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد[3]، هذا بالمفهوم الضيق أما بالمفهوم الواسع فهي تعرف على أنها جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي، وهي بذلك تشتمل على جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والمصرف المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد[4].

ثانيا: أهداف السياسة النقدية

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عديدة تمس جوانب مختلفة نوجزها فيما يلي:

1-تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة في قيمة العملة المحلية داخليا وخارجيا والتي تنشأ عن التغيرات في المستوى العام للأسعار.

---

[1] بودخدخ كريم، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر 2014، ص 15-22.

[2] عبد المجيد عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 272.

[3] عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 207.

[4] أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، 2008، ص 183.

2-الإسهام في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات وبما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني.

3-مساندة عملية التنمية الاقتصادية، وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ المشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4-الإسهام في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات[1].

5-دعم السياسة الاقتصادية للدولة.

6-إيجاد سوق نقدي ومالي متطور.

7-العمل على التوزيع العادل للثروة.

8-تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة[2].

ثالثا: أدوات السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية مجموعة من الأدوات هدفها محاولة التحكم بكمية النقود المتاحة في السوق وهي كما يلي:

1- الأدوات غير المباشرة: وتشمل ما يلي:

أ- **عمليات السوق المفتوحة:** يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع وشراء السندات الحكومية أو الأوراق المالية، بهدف التأثير على الأرصدة النقدية المتاحة لدى الجهاز المصرفي والتي تستخدم في عملية خلق الائتمان وبالتالي التأثير على حجم عرض النقود، والقيام بعمليات السوق المفتوحة يعتمد على طبيعة الوضع الاقتصادي للدولة فإذا كانت الدولة تعاني من وجود حالة تضخم في الاقتصاد فإن البنك المركزي سيعمل على تطبيق سياسة نقدية انكماشية، وعليه يقوم البنك المركزي وفقا لهذه الأداة ببيع سندات حكومية بأسعار فائدة مغرية للجمهور وبالتالي سوف ينخفض حجم الأرصدة النقدية ويحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود وبالتالي انخفاض معدلات التضخم، أما في الحالة المعاكسة للتضخم وهي وجود ركود اقتصادي فإن البنك المركزي سوف يعتمد سياسة نقدية توسعية ووفقا لهذه الأداة يقوم بشراء سندات حكومية من الجمهور والبنوك التجارية بغية التوسع في عرض النقود والخروج من حالة الركود[3].

---

[1] نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الاولى، دار صفاء، عمان، 2009، ص ص79، 80.

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 114.

[3] سامر عبد الهادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص 254.

ب- سعر إعادة الخصم: يعرف سعر إعادة الخصم بأنه ذلك السعر الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل خصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية، كما أنه يمثل سعر الفائدة على القروض التي يقوم البنك المركزي بمنحها للبنوك التجارية[1]، ويهدف البنك المركزي من سياسة إعادة الخصم للتأثير أولا على كلفة حصول المصارف التجارية على الموارد النقدية الإضافية التي يقدمها البنك المركزي، وثانيا على كلفة توفير الائتمان الذي تضعه المصارف التجارية تحت تصرف عملائها من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية.[2]

وفيما يتعلق بآلية عمل هذه الأداة فإنه يعتمد بالدرجة الأولى على طبيعة السياسة النقدية المطبقة وفقا للوضع الاقتصادي الحالي، فإذا كان الاقتصاد يعاني من ركود، فإن البنك المركزي سيقوم بإتباع سياسة نقدية توسعية، ويخفض سعر إعادة الخصم، وبالتالي سيشجع البنوك التجارية على القيام بعمليات خصم الأوراق التجارية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم النقد المتاح للبنوك التجارية، وعليه فإن هذا سيؤدي إلى توسيع حجم الائتمان وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي والخروج من حالة الركود الاقتصادي، أما إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة تضخم فإن البنك المركزي سوف يتجه لإتباع سياسة نقدية انكماشية، ووفقا لهذه الأداة فإنه يقوم برفع معدل إعادة الخصم لكي يصل في النهاية إلى تقليص عرض النقود وبالتالي تخفيض معدل التضخم[3].

ج-الاحتياطي الإلزامي: يقوم البنك المركزي بفرض نسبة معينة تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل الودائع لديها دون حصول البنوك التجارية على أية فوائد، وتأتي آلية عمل هذه الأداة في سياق رغبة البنك المركزي في الحد من قدرة البنوك على خلق النقود. ففي حالة اتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي الأمر الذي يرفع من قيمة حجم الطلب الكلي، وتدور عجلة الاقتصاد وتنتهي العجلة الركودية، أما في حالة اتباع سياسة انكماشية فما على البنك المركزي سوى الرفع من نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يقلل من قدرة البنوك على خلق النقود والائتمان ويقلل من حجم النقد في الاقتصاد ويساعد على مكافحة التضخم.

---

[1] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الاولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 290.

[2] زكريا الدوري، يسرى السامرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دون طبعة، دار اليازوري، عمان، 2006، ص 193.

[3] نزار سعد الدين العيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 290.

والجدير بالذكر أن الاحتياطي الإلزامي يكون أهم الأدوات وأكثرها استخداما في الاقتصاديات النامية ويعود سبب ذلك إلى عدم وجود سوق مالي حقيقي في تلك الاقتصاديات[1].

2- الأدوات المباشرة: تتمثل الأدوات المباشرة أو النوعية للسياسة النقدية فيما يلي:

أ- السياسة الانتقائية للقروض: تهدف هذه السياسة إلى توجيه القروض إلى القطاعات التي تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعا للاقتصاد الوطني، بحيث تأخذ هذه السلطات النقدية القرارات الضرورية بإعطاء بعض التسهيلات إلى القروض الخاصة بهذه القطاعات، مثل: إقرار معدل إعادة خصم مفضل وتغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها.

ب- تأطير القروض: وتعني قيام السلطات النقدية بتحديد حجم محدد للقروض المقدمة من طرف البنوك التجارية، وكل بنك يخالف هذه النسبة يسلط عليه البنك المركزي عقوبة معينة[2].

ج-الاقناع الأدبي: تنحصر أهمية البنك المركزي على المصارف التجارية في إمكانية إقناعها بسياسته المنسجمة مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة متبعا بذلك أسلوب التوجيه والنصح وإبداء الرأي والمشورة، وبعد ذلك يمكن أن يعمد إلى إصدار التعليمات والتشريعات القانونية التي تمكنه من تنفيذ سياسته من خلال التزام المصارف التجارية بها[3].

د-الودائع الخاصة: حيث يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من أرصدتها على شكل ودائع لدى البنك المركزي مقابل فائدة معينة [4].

المطلب الثاني: السياسة المالية

تلعب السياسة المالية دورا مهما في الاقتصاد إلى جانب السياسة النقدية باعتبارها سياسة اقتصادية ظرفية.

أولا: تعريف السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة.

[1] خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 308.

[2] خبابه عبد الله، **الاقتصاد المعرفي**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013، ص 306.

[3] يوسف حسن يوسف، **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015، ص 99.

[4] إياد عبد الفتاح السنور، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

كما عرفها البعض على أنها سياسة استخدام الأدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل: الناتج الوطني، العمالة، الادخار والاستثمار، وذلك من اجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية[1].

ثانيا: أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية أهداف محددة تتمثل في:

1- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد: تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد بين الاستخدامات العامة للحكومة والاستخدامات الخاصة وذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي لتمويل برامج الإنفاق العام المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة، ومن هنا نجد أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام هذه الموارد يعني تحقيق حجم أكبر من الإنتاج.

2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومقاومة التقلبات التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي[2]، خاصة وقت الكساد والرواج نظرا لأثرها المباشر على مستوى التشغيل ومستوى الاسعار ومستوى الدخل الوطني[3].

3- تحقيق النمو الاقتصادي: تهدف السياسة المالية إلى زيادة معدلات النمو، بمعنى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن.

4- تحقيق العدالة في توزيع الدخول: إن عملية النمو الاقتصادي قد يصاحبها اختلالات في نمط وهيكل توزيع الدخول بين فئات المجتمع، فيظهر التفاوت في الدخول والثروات، فهناك طبقات تزداد ثراء وأخرى تزداد فقرا، ومن هنا تستهدف السياسات المالية تقليل التفاوت بقدر الامكان في الدخول وكفالة الضمان الاجتماعي.

5- تحقيق التوظيف الكامل: تستهدف السياسة المالية تحقيق التوظيف الكامل للطاقات الانتاجية المتاحة في المجتمع، وقد أخذ هذا الهدف يلقى اهتماما كبيرا في الدول المتخلفة بعد أزمة الكساد العظيم، فإذا كان الاقتصاد القومي يعاني من مشكلة البطالة فهنا يكون للسياسة المالية دور هام في معالجة تلك المشكلة حيث

[1] شعيب بونوة وزهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 97.

[2] محمدي فوزي أبو سعود، **الاقتصاد الكلي**، دون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2014، ص 182.

[3] سعد الله داود، **الازمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**، بدون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 165.

تقوم الحكومة بزيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا، مما يؤدي إلى الرفع في مستوى الطلب الكلي الفعال، فيزداد الطلب على العمالة ويرتفع الدخل القومي الحقيقي[1].

ثالثا: العوامل المحددة للسياسة المالية

تتوقف السياسية المالية في الدولة على عدة عوامل منها:

1- مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفء: يقصد بالوعي الضريبي أن يكون لدى المكلف حس وطني وشعور بالانتماء يحفزه على عدم إتباع أساليب تؤدي إلى تملصه من دفع ما يترتب عليه اتجاه مجتمعه ولا شك أن العدالة وإخلاص المسؤولين في أدائهم وحسن توزيع النفقات العامة يلمس عند ذلك المواطن ثمن تضحيته بالضريبة الأمر الذي يزيد من الوعي الضريبي لدى الأفراد. وأن وجود جهاز إداري كفء (وجود لوائح تنظيمية وقوانين) يساهم بدرجة كبيرة في الحد من التهرب الضريبي من جهة وزيادة الوعي الضريبي من جهة أخرى.

2- وجود سوق مالي: وردت سابقا سياسات يتبعها البنك المركزي في محاولاته التأثير على الأوضاع الاقتصادية ومن هذه السياسات، سياسة السوق المفتوحة، والتي تبين لنا أن السوق المالي يوفر مجالات واسعة أمام واضعي السياسات المالية والنقدية، ومن هنا فإن وجود سوق مالي منظم في بلد معين ودرجة تنظيميه تحدد صيغ السياسة المالية الملائمة[2].

3- وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية: إن معظم السياسات المالية والنقدية تمر من خلال الجهاز المصرفي الفعال الذي يقع في قمته البنك المركزي ويشمل جميع المؤسسات المالية والبنوك بأنواعها تجارية كانت أو متخصصة، وبالتالي فإن الصيغة التي توضع بها السياسة المالية تعتمد على الجهاز المصرفي لأنها تنفذ عبر هذا الجهاز وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته[3].

رابعا: أدوات السياسة المالية

للسياسة المالية أدوات عديدة نذكر أهمها:

1- النفقات العامة: يقصد بالإنفاق العام أنه مبلغ مالي أو نقدي يصدر من طرف شخص عام يهدف إلى إشباع حاجة عامة. حيث تلجأ الدولة إلى زيادة النفقات العامة في أوقات الكساد فيعمل ذلك على زيادة

---

[1] محمد فوزي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 183، 184.

[2] حربي محمد موسى عريقات، **مرجع سبق ذكره**، ص 182.

[3] اسماعيل عبد الرحمن وحربي محمد موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان 1999، ص 196.

الدخل وبالتالي زيادة الطلب الذي يكون مرغوبا فيه من اجل خلق حلقة توسعية في الإنتاج والاستثمار، أما في أوقات التضخم فإن الدولة تلجأ إلى تقليص حجم نفقاتها العامة حتى تجعلها في حدود دنيا، وبالتالي يقل حجم الدخل المتاح للإنفاق وبالتالي يقل الطلب، وفي حالة انخفاض الطلب تنخفض الأسعار ويحدث انكماش في الاقتصاد[1].

2- الضرائب: هي الأموال التي عن طريقها يمكن للدولة تغطية النفقات العامة وبالتالي فهي من أهم الموارد التي تعتمد عليها الدولة لتلبية احتياجاتها، كما أن الضريبة تعتبر عنصرا هاما من عناصر إيرادات الدولة في حالة الاقتصاد الحر، أما إذا كانت الدولة تمتلك أو توجه وسائل الإنتاج فإن الربح المحقق هو المصدر الرئيسي في تمويل الخزينة ورغم ذلك يبقى للضريبة دور أساسي كمصدر من مصادر التمويل.

كما أن الضريبة تلعب دورا هاما في عملية الانتقال أو التحويل من وضع اقتصادي إلى وضع اقتصادي مخالف للأول، ففي أوقات الكساد تلجأ الدولة إلى تخفيض الضرائب، أما في أوقات التضخم فإن الدولة تعمل على فرض المزيد من الضرائب فتزيد حصيلة الضرائب وبالتالي الاقتطاع من الدخل القابل للإنفاق والوصول في نهاية المطاف إلى انكماش في الاقتصاد[2].

3- الدين العام: تلجأ الدولة لسياسة الدين العام عندما تعجز الضرائب أو عدم كفايتها على تغطية الانفاق العام، حيث تلجأ الدولة عادة إلى زيادة الدين العام في أوقات التضخم وتعمل العكس في أوقات الكساد، فهي تقلص الدين العام إلى أدنى الحدود[3].

المطلب الثالث: التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

لكل دولة أهداف اقتصادية تسعى لتحقيقها وهي في ذلك تستند إلى سياسة اقتصادية بهدف بلوغ تلك الأهداف ومن هذه السياسات الاقتصادية نجد السياسة النقدية والسياسة المالية.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كل من السياستين فإن التنسيق بينها وبين أهداف كل منهما أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها. حيث تبرز أهمية التنسيق بين السياستين في القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية كالضغوط التضخمية والتي تتمثل في انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي، ولإعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي تتخذ كل من السلطة النقدية والمالية إجراءات وتدابير متداخلة.

فمثلا يقوم البنك المركزي بامتصاص الكمية الزائدة من المعروض النقدي باستخدام مختلف أدوات سياسته النقدية كرفع معدلات إعادة الخصم ومعدلات الاحتياطي الإلزامي وطرح سندات حكومية للبيع

[1] عبد الحكيم رشيد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2010، ص 223.

[2] عبد الناصر نور ونائل حسن عدس، **الضرائب ومحاسبتها**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2003، ص 11.

[3] عبد الحكيم رشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 223، 224.

للجمهور، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الطلب الاستثماري وكذلك الاستهلاكي وإعادة التوازن إلى الاقتصاد، كما تقوم السلطة المالية (الحكومة) وفي نفس المجال بالعمل على تخفيض حجم الإنفاق الحكومي (الدخول) إضافة إلى زيادة حجم الإيرادات الحكومية (ضرائب) كل ذلك بغية التقليل من الطلب الكلي الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة التوازن إلى الاقتصاد.

ونفس الشيء في حالة وجود ركود في الاقتصاد وبطالة فإن كلا السياستين تسعى إلى تحقيق قدر معين من الرواج الاقتصادي، وفي هذه الحالة تقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية، كما يقوم البنك المركزي بإتباع سياسة نقدية توسعية بهدف زيادة المعروض وتفعيل الطلب الكلي بهدف الوصول إلى حالة رواج اقتصادي[1].

من خلال ما سبق وفي كلتا الحالتين (التضخم، الركود)، يتضح جليا ضرورة التنسيق والملائمة بين السياسة المالية والنقدية حتى تتمكن الدولة من تحقيق ما تطمح إليه، وأثناء سعي السلطة النقدية أو المالية إلى تخفيض المستوى العام للأسعار (حالة التضخم) تقع في مشكلة المفاضلة بين البطالة والتضخم وهو ما يوضحه منحنى فيليبس.

الشكل رقم (1-4): منحنى فيليبس، مشكلة الاختيار بين البطالة والتضخم

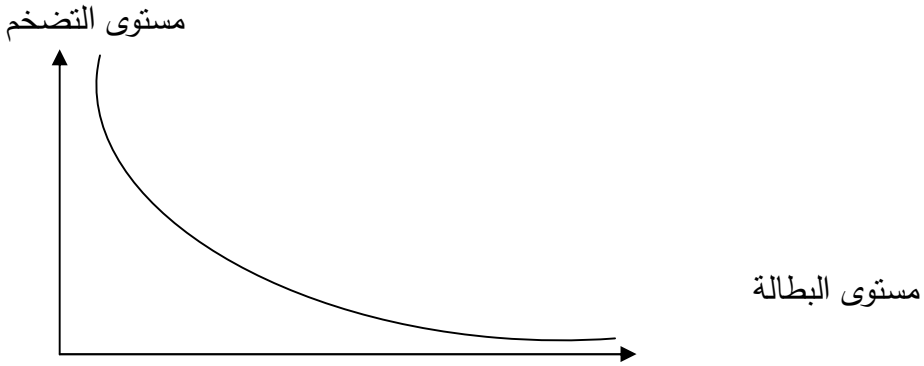

المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2007، ص 463.

من المنحنى نستنتج أن أداء السياستين النقدية والمالية يواجهان عائقا كبيرا أثناء سعيهما إلى تحقيق مستويات دنيا من التضخم، وهو الوصول إلى مستويات أعلى من البطالة.

[1] مسعود درواسي، **السياسة ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 259.

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه مما سبق أن دور الدولة مر بعدة مراحل، حيث اختلف دورها باختلاف الاقتصاديين ووجهات نظرهم حول دور هذه الأخيرة في النشاط الاقتصادي، ففي البداية كان دورها حيادي ومجالات تدخلها محددة في إطار الفكر الكلاسيكي نظرا لمبدأ الحرية الاقتصادية، ولكن بسبب التطورات الاقتصادية وظهور أزمات أدت إلى اختلال النظام المالي العالمي بسبب الأسس التي قام عليها الفكر الكلاسيكي، ظهر فكر اقتصادي ينادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لكن دور الدولة تقلص بعد حدوث أزمة الكساد التضخمي سنة 1974م.

كما أن السياسة الاقتصادية تلعب دورا هاما في تحقيق استقرار في المؤشرات الاقتصادية مثل استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق مستويات أعلى من النمو ومستويات أعلى من التشغيل إضافة إلى تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة، كل ذلك بغية الوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام. وتحقق الدولة هذا الأخير بالاستعانة بمختلف أدوات السياسة الاقتصادية حسب طبيعة الوضع الاقتصادي السائد في الدولة سواء كان تضخم أو كساد.

الفصل الثاني :

الاستقرار الاقتصادي ودور السياسة الاقتصادية في تحقيقه

المبحث الأول: عموميات حول الاستقرار الاقتصادي

المبحث الثاني: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

المبحث الثالث: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

المبحث الرابع: التأثير السلبي للسياسة النقدية والسياسة المالية

تمهيد:

يعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية في كل دول العالم، فتحقيق الاستقرار الاقتصادي معناه استقرار في المستوى العام للأسعار مع خفض معدلات البطالة ورفع معدلات النمو بالإضافة إلى تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة، وأثناء سعي الدول إلى تحقيق تلك الأهداف تواجه مجموعة من العقبات تعرقل عملية وصولها إلى الاستقرار الاقتصادي.

وفي إطار تحقيق هذا الأخير تستخدم السياسة الاقتصادية مجموعة من الأدوات والمتمثلة غالبا في سياسات جانب الطلب، حيث تعتمد السياسة النقدية على أدواتها مباشرة كانت أو غير مباشرة للتأثير على القطاع الحقيقي مستخدمة بذلك مجموعة من القنوات، إضافة إلى السياسة المالية والتي تستخدم هي الأخرى مختلف أدواتها والمتمثلة في الضرائب والإنفاق الحكومي.

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق إلى ماهية الاستقرار الاقتصادي في المبحث الأول ومدى فعالية سياسات جانب الطلب في تحقيقه في المبحثين الثاني والثالث، بالإضافة إلى إبراز سلبيات هذه الأخيرة في المبحث الأخير.

المبحث الأول: عموميات حول الاستقرار الاقتصادي

إن أكبر هاجس للدولة هو سعيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بالاعتماد على بعض السياسات الاقتصادية والمتمثلة أساسا في السياسة النقدية والمالية باعتبارهما أهم الأدوات التي يمكن لها التأثير على الاقتصاد الكلي وذلك من خلال استعمال مجموعة من الأدوات للتأثير على التضخم، البطالة وتوازن الميزانية العامة وصولا إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وهذا ما سنقوم بتوضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

يعرف صندوق النقد الدولي " الاستقرار الاقتصادي بأنه الوضعية التي من شأنها تمكين الدول من التغلب على التقلبات والتغيرات في النشاط الاقتصادي وأسعار الصرف ومعدلات التضخم ومعدلات الفائدة وأسواق المال"[1].

كما يمكن القول بأن " الاستقرار الاقتصادي يعني تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم أي التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي، أي أعلى مستويات لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي مع المحافظة على قيمة النقود"[2].

كما يمكن القول بأن " الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية "[3].

مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للاستقرار الاقتصادي ويمكن القول بأنه " الاستغلال الأمثل والكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار بهدف الوصول إلى معدلات بطالة منخفضة وتحقيق التوازن في الميزانية العامة وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وذلك باستعمال السياسات الظرفية للسياسة الاقتصادية ".

---

[1] فرج عبد العزيز عزت، **معا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي**، جريدة الأهرام، أغسطس 2013، العدد 46259.

[2] دعاء محمد الزاملي، **دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2012-2003)**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد، لسنة 2014، ص 192.

[3] إيمان حملاوي، **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012، ص 44.

المطلب الثاني: أهمية الاستقرار الاقتصادي

للاستقرار الاقتصادي أهمية بالغة تتجلى في هدفين أساسين تسعى السياسة الاقتصادية لتحقيقها يتمثلان في[1]:

أولا: المحافظة على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة: والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة.

ثانيا: تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار: استقرار المستوى العام للأسعار يعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد في التحركات قصيرة الأجل للمستوى العام للأسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية (والتي تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية للأفراد) فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار.

إن الاستقرار الاقتصادي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية والذي ينبغي أن يتدعم بغيره من الظروف المتطلبة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، أي يوافقه ويلازمه زيادة معدل النمو الاقتصادي.

فمعروف أن تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى، مما يؤدي إلى خلق مشاكل اقتصادية على المستوى الفردي وعلى المستوى الوطني.

ومن الجدير بالذكر أن تحقيق الاستقرار في الدول النامية ومنها الجزائر له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن تم فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى يحصل الأفراد على ثمار ومكاسب التنمية، إذ أن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات، وتخزين السلع بدلا من الاستثمار في الأنشطة الحقيقية صناعية كانت أو زراعية[2].

[1] **المرجع السابق**، ص 48.

[2] مسعود دراوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

المطلب الثالث: عقبات الاستقرار الاقتصادي

يتعرض النشاط الاقتصادي عادة إلى تقلبات مختلفة تشكل تهديدا حقيقيا لهدف الاستقرار الاقتصادي وتتلخص في:

أولا: التنبؤ والتوقيت: ليس من السهولة القيام بتنبؤ دقيق بمسار النشاط الاقتصادي، ولو لعدد قليل من الأشهر المقبلة. وهذه الصعوبة تحول دون إمكانية الاعتماد على نوع أو آخر من العلاج الوقائي للأزمات الاقتصادية. يضاف إلى ذلك أن الحاجة إلى إجراء معين قد يكتشف في وقت متأخر وقد دعا هذا إلى ضرورة استعانة السياسة الاقتصادية بأدوات يمكن وضعها موضع التنفيذ لتحدث أثرا فوريا دون أي إبطاء ويلاحظ هنا أن التوقيت المناسب له ولا شك أهميته لاتخاذ النوع والحجم المناسب من الإجراءات التصحيحية وأن الإجراءات القائمة على تنبؤ أفضل بالوضع الاقتصادي تكون انجح من تلك التي تتخلف على الأحداث.

ثانيا: التعارض مع هدف آخر للسياسة الاقتصادية: والمقصود هنا بالذات التعارض بين هدف استقرار الأسعار وهدف التشغيل الكامل، وفي هذا الصدد تبدو مسألتان جديرتان بالملاحظة: سلوك الأسعار والأجور في ظروف الانتعاش الاقتصادي، وسياسة الدولة إزاء هدف التشغيل.

1- سلوك الأسعار والأجور: إذا بدأنا من وضع يتسم بتعطل كبير في الطاقة الإنتاجية وانتشار البطالة، فإن زيادة الإنفاق وبالتالي زيادة الطلب سوف تؤدي أساسا إلى ارتفاع مستوى كل من الإنتاج والتشغيل ومع حدوث المزيد من الارتفاع في الطلب الكلي يقترب الاقتصاد تدريجيا من التشغيل الكامل، فتبدأ الاختناقات في الظهور ويصبح ارتفاع الأجور والأسعار واضحا في مجالات متفرقة من النشاط الاقتصادي. وباستمرار هذا الاتجاه التوسعي ووصول الناتج القومي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل تصبح زيادات الأجور والأسعار أكثر حدة، وعند تجاوز الاقتصاد نقطة الطاقة الإنتاجية القصوى تأخذ منحنيات النفقات في الارتفاع السريع نتيجة لعدم إمكانية حدوث زيادة سريعة في عرض المواد الخام وبسبب عنف الضغوط من جانب العمال لرفع معدلات الأجور، فإذا ظل الرواج الاستثماري قويا فإن هذا الموقف قد يجر الاقتصاد إلى حلقات تضخمية متتابعة فارتفاع الأجور يدفع المشروعات إلى رفع الأسعار، وتوقع المستهلكين حدوث المزيد من الارتفاع في الأسعار يؤدي إلى زيادة الإنفاق مما يبقي – بالتالي–على المستوى المرتفع للأسعار...، وهكذا يصبح من الصعب أن يلاحق العرض تغيرات الطلب.

2- سياسة الدولة إزاء هدف التشغيل: إن تحقيق التشغيل الكامل هو في حد ذاته هدف مشحون بالخطر التضخمي ويلاحظ أن الخطورة تكمن في أن الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل يؤدي في نهاية الأمر إلى المطالبة برفع الأجور، فإذا حدث أن كانت الزيادات في الأجور تفوق التحسن العادي في الإنتاجية وهو

الأمر الغالب، فإن هذا يعني ارتفاع تكلفة عنصر العمل الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار وهذا ما يؤدي إلى دورة جديدة من الارتفاع في الأجور. يمكننا إذن القول بأنه إذا سارت توقعات المنتجين في اتجاه يترتب عليه ظهور بوادر البطالة فإن تدخل الحكومة لإنعاش الطلب يؤدي إلى استمرار الاتجاه التضخمي دون تراجع، ومن ثم فإن محاولة الدولة إيقاف ارتفاع الأجور والأسعار – وذلك بإتباع مثلا سياسة مالية انكماشية –يجب أن يقترن به استعداد واضح لتقبل بعض البطالة من حين لآخر[1].

ثالثا: الآثار السلبية للتحرير المالي والانفتاح على الأسواق المعولمة: بالرغم من الدوافع الإيجابية للتحرير المالي والانفتاح على الأسواق الخارجية والمتمثلة في رفع كفاءة القطاع المالي وزيادة قدرته في الوساطة المالية واستقطاب الموارد الخارجية للمساعدة في تحقيق أهداف الدول النامية والناشئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا المسار لم يخلو من المخاطر الكبيرة في معظم دول العالم، وعليه فإن تسارع الدول إلى التحرير المالي وإزالة القيود على رؤوس الأموال الأجنبية قبل تهيئة اقتصادها وتهيئة مؤسساتها المالية للدخول في الأسواق المعولمة والتي تتسم بعدم الاستقرار والتذبذب والمخاطر المترتبة على تقلبات أسعار الصرف والتباين في أسعار الفائدة يعد من أهم أسباب حدوث الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي[2].

المطلب الرابع: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

تسعى كل الاقتصاديات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويتجلى ذلك من خلال تحقيق نسب منخفضة من البطالة إضافة إلى تجنب الارتفاع الكبير في مستويات الأسعار والوصول إلى نسب منخفضة من التضخم، إضافة إلى تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة وبالتالي معدل نمو جيد باعتبار هذا الأخير الأداة الرئيسية لتحسين الظروف المعيشية للأفراد في أي اقتصاد.

أولا: التضخم

تعتبر مشكلة التضخم من أحد المشاكل الاقتصادية الهامة التي واجهت الكثير من دول العالم ولا تزال تواجهها حاليا، ويرجع ذلك إلى عدة مصادر أو أسباب.

ويمكن تعريف التضخم بأنه: " حالة يتحقق فيها الارتفاع المستمر للمستوى العام لأسعار السلع والخدمات، شرط أن يكون هذا الارتفاع عاما أي يشمل مجموعة من السلع والخدمات، إضافة إلى أن يكون الارتفاع في الأسعار مستمرا خلال فترة زمنية معينة"[3].

---

[1] سلوى علي سليمان، **السياسة الاقتصادية**، الطبعة الاولى، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص ص 185،186.

[2] إيمان حملاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

[3] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص 222 ،223.

كما يعرف التضخم أيضا على أنه " الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية للنقد خلال فترة زمنية معينة، حيث تعبر القيمة الحقيقية للنقد على ما يمكن أن نشتري به بهذه الوحدة من النقد من مختلف السلع والخدمات[1].

كما أن للتضخم أسباب قد ترجع إلى وجود خلل في جانب الطلب أو في جانب العرض ويمكن توضيحهما فيما يلي:

- **تضخم الطلب:** فعندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي على هذه الأخيرة فهو يدفع بالمستوى العام للأسعار للتوجه نحو الارتفاع، وغالبا ما يكون السبب الأول وراء زيادة الطلب هو إتباع البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية وضخ كميات كبيرة من النقود في الاقتصاد، سواء من خلال طباعة كميات كبيرة من النقود الورقية وطرحها في السوق بهدف تمويل العجز في ميزانية الدولة أو لمواجهة ظروف استثنائية كالحروب والأزمات السياسية أو الاقتصادية[2].
- **تضخم العرض:** قد يعود ارتفاع معدلات التضخم إلى وجود خلل في العرض الكلي وذلك نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب الارتفاع في أسعار المواد الأولية، سيطرة الاحتكارات أو ارتفاع الأجور بسبب ضغط النقابات العمالية وهذا ما يدفع المنتجين إلى زيادة أسعار السلع والخدمات لتعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج والمحافظة على المعدلات العالية والمستهدفة للأرباح[3].

ثانيا: البطالة

لا شك أن ظاهرة البطالة تكاد تكون عامة بين مجتمعات العالم المتقدم والعالم النامي وإن تزايدت حدتها في هذه الأخيرة.

حيث تعرف البطالة على أنها الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع[4].

---

[1] محمد عزت غزلان، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص166.

[2] طالب محمد عوض، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، بدون طبعة، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2004، ص ص 164،165.

[3] هيثم الزغبي وحسن أبو الزيت، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص 141.

[4] ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 45.

وتقسم البطالة نظريا إلى ثلاثة أنواع رئيسية حسب العوامل التي ترتبط بها وهي البطالة الدورية وتعتبر أهم نوع لكونها ترتبط بالتقلبات الاقتصادية الدورية ، والبطالة الاحتكاكية وهي المرتبطة بعوامل وقتية عابرة وأخيرا البطالة الهيكلية وهي البطالة الناتجة عن عدم التوافق بين مؤهلات ومهارات ومكان تواجد العمال مع فرص العمل المتاحة[1]، حيث أن مسببات البطالة تختلف حسب نوع البطالة إلا أنها وبشكل عام ترجع إلى سبب رئيسي وهو قصور جانب الطلب عن استيعاب المعروض من القوى العاملة والذي ينجم عن مجموعة من العوامل منها: السياسة النقدية، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، انخفاض مرونة التوظيف مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي، زيادة دور القطاع الخاص، الأحداث السياسية والإيرادات العامة و ارتفاع معدل النمو السكاني، ... الخ[2].

ويترتب على البطالة مجموعة من الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومن أضرار البطالة من الناحية الاقتصادية انخفاض الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، حيث تهدر الطاقات الإنتاجية وينخفض مستوى الناتج والدخل وتختل الأسعار. ومن الناحية الأخرى فإن القضاء على البطالة يرفع الطاقة الإنتاجية للدولة فيزيد الناتج وتستطيع الحكومة المحافظة على نوع من الاستقرار في الأسعار فتزيد قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية وتنجح في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، أضف إلى ذلك أن عبء إعانة البطالة يقع على الدولة وكثيرا ما يحدث ذلك عجز في ميزانيتها[3]، فالحكومات تجد نفسها مواجهة بمشكلة اجتماعية وسياسية خطيرة كلما وجد متعطلون فقدوا مصادر دخلهم وهنا لا بد من توفر الإعانات الضرورية عن طريق الميزانية العامة[4].

ويحتاج علاج البطالة إلى سياسات معينة تختلف طبقا لاختلاف أسباب البطالة ومن أهمها:

1- اتباع سياسات مالية ونقدية توسعية حيث أن هذا من شأنه أن يزيد الطلب على السلع والخدمات ومن تم يزيد الطلب على العمل.

2- إصلاح التشريعات والقوانين الخاصة بالعمل.

3- تحسين وتوفير المعلومات في سوق العمل.

4- ربط السياسات التعليمية باحتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات المختلفة.

---

[1] نزار سعد الدين العيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 184.

[2] مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2004، ص 332.

[3] كامل بكري وإيمان محمد محب زكي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995، ص312.

[4] عبد الرحمان يسرى أحمد، **النظرية الاقتصاد الكلية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 306.

5- تشجيع الاستثمارات الجديدة وتشجيع الصناعات الصغيرة والاستثمار الأجنبي[1]، مع ضرورة الاهتمام بعمليات التدريب والتأهيل بهدف اكتساب العمال المتعطلين مهارات جديدة تتناسب مع طبيعة الأنشطة الاقتصادية الجديدة[2].

ثالثا: النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها بهدف دراسة الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد.

توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي ويمكن تعريفه على أنه الزيادة في القدرات الإنتاجية للبلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج[3].

كما يعرف أيضا على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[4].

من التعريفين السابقين نستخلص أن المعياران الأكثر شيوعا للدلالة على النمو الاقتصادي هما: زيادة GDP الحقيقي وزيادة الخرج لكل فرد، وخاصة هذا الأخير لأنه يعبر عن وجود المزيد من السلع والخدمات المتوفرة لكل شخص، وبالتالي وجود تحسن في المستوى المعيشي للأفراد[5].

وللنمو الاقتصادي مؤشرين هامين يتمثلان في:

1- الناتج القومي الإجمالي الحقيقي: حيث يشير النمو الاقتصادي وفق هذا المؤشر إلى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي الذي يحققه الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، حيث أن زيادة الناتج القومي الحقيقي يعني أن الاقتصاد ينمو أما تناقصه فيعني أن الاقتصاد يتناقص، في حين إذا كان الناتج القومي الحقيقي مستقرا فإن ذلك يعني أن الاقتصاد القومي ساكن[6].

2- متوسط الدخل الحقيقي للفرد: ولقد اعتمد متوسط الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي لأنه إذا اتخذت مجرد الزيادة في الناتج القومي معيارا للنمو فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط

---

[1] سحر عبد الرؤوف سليم وعبير شعبان عبده، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها**، بدون طبعة، الإسكندرية، 2013، ص ص 139، 140.

[2] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 272.

[3] كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسين لطيف كاظم، **مبادئ علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 281.

[4] أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 63.

[5] دومينيك سالفاتور ويوجين يوليو، ترجمة فؤاد صالح، **مبادئ الاقتصاد**، أكاديميا أنتر ناشيونال للنشر، بيروت،2001، ص 229.

[6] إلهام وحيد دحام، **فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2013، ص 58.

دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان معدل الزيادة في الناتج القومي، مما يؤدي إلى انخفاض معدل دخل الفرد، أو حين يتساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي فيبقى بذلك معدل دخل الفرد ثابتا[1].

رابعا: الموازنة العامة

تعتبر الميزانية العامة للدولة "وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة[2].

كما عرفها قانون المحاسبة العمومية الموازنة بأنها: " صك تشريعي يقدر فيه نفقات الدولة وواردتها عن سنة مقبلة وتجاز بموجبه الجباية والانفاق[3].

وقد عرف المشرع الجزائري "الميزانية بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة سنويا[4].

ومضمون هذه التعاريف واحد وهو أن للميزانية العامة نفس الدور وهو تحويل الموارد المالية من مجال إلى آخر وفقا لقرارات السلطة السياسية في الدولة. وبما أن هدف كل دولة هو محاولة الوصول إلى توازن حقيقي في موازنتها العامة بهدف تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، لا بد من أن تكون على دراية تامة بالعجز الموازني وبالأسباب التي قد تؤدي إلى حدوثه.

1- تعريف عجز الموازنة: يمكن تعريف عجز الموازنة كما يلي[5]:

"هي تلك الحالة التي يكون فيها الانفاق العام أكبر من الإيرادات العامة، حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات"

كما يمكن تعريفه على أنه " عبارة عن رصيد موازني سالب بحيث نفقات الدولة تكون أعلى من إيراداتها"

وفي الأخير يمكن القول بأن عجز الموازنة يتمثل في الآثار السلبية التي تنجم عن السياسة المالية المتبعة وعن المنهج المتبع في إعداد الموازنة وتنفيذها.

---

[1] **المرجع السابق**، ص 59.

[2] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 317.

[3] فاطمة السويسي، **المالية العامة**، بدون طبعة، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2005، ص 12.

[4] علي زغدود، **المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 69.

[5] كردودي صبرينة، **ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 170.

2- أسباب عجز الموازنة: إن عجز الموازنة هي ظاهرة معقدة تعود بعض أسباب حدوثها إلى التغيرات التي تحدث في النفقات العامة، وبعضها الآخر يعود إلى التغيرات التي تحدث في الموارد العامة للدولة وفيما يلي سوف نقوم بتبيان هاته الأخيرة:

أ- **زيادة النفقات:** إن ظاهرة زيادة النفقات العامة للدولة والتي تؤدي إلى حدوث العجز الموازني، تعود أسبابها إلى عدة عوامل منها:

- **التضخم وتدهور القوة الشرائية للنقود:** إن حدوث ظاهرة التضخم تؤدي إلى زيادة تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها التقليدية، هذا ما يؤدي إلى ارتفاع نفقات الدولة مقارنة بإيراداتها وحدوث عجز في موازنتها.
- **زيادة النفقات العسكرية:** إن زيادة النفقات العسكرية ظاهرة عالمية ولا تقتصر على البلدان الكبيرة المتقدمة فقط، بل تشمل أيضا البلدان النامية حيث تنفق هذه الأخيرة مبالغ طائلة وذلك لدواعي حماية الأمن الوطني ومواجهة التهديدات الخارجية الفعلية والمفترضة، إضافة إلى النزاعات الداخلية والصراعات الإقليمية. وإذا تجاوز هذا النوع من النفقات سقف معين سوف يؤدي إلى حدوث عجز موازني.
- **حدوث الأزمات الاقتصادية:** تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى إحداث العجز في الموازنة العامة للدولة لأنها تؤدي إلى نقص الموارد المالية للدولة نتيجة ضعف مقدرة الأفراد على تأدية ما عليهم من واجبات مالية من ناحية وما تتطلبه هذه الأزمات من الدولة من زيادة في حجم الإنفاق العام لعلاج آثارها في صورة إعانات للعمال العاطلين ونفقات لإعادة النشاط الاقتصادي من جديد من ناحية أخرى[1].

ب- تراجع الإيرادات العامة: إن تراجع الايرادات العامة للدولة تعود بشكل عام إلى ضعف هيكل النظام الضريبي للدولة وتتجلى أهم العوامل المرتبطة بتراجع حصيلة الإيرادات العامة فيما يلي:

- **غياب العدالة الضريبية:** وهي ظاهرة تنتشر بشكل كبير في الدول النامية، حيث ترتكز معظم الجبايات الضريبية على أصحاب الدخل المحدود ولا تظهر على الأرباح ورؤوس الأموال والمداخيل من المهن الحرة.
- **التهرب الضريبي:** يلعب هذا العامل دورا كبيرا في تردي حصيلة الضرائب، حيث يقوم المكلف قانونا بدفع الضريبة بامتناعه عن تقديم إقرارا عن دخله أو يقدم إقرارا خاطئا بغية تقليص حجم الضرائب الواجب دفعها، هذا ما يؤدي إلى تقلص حجم إيرادات الدولة من الضرائب وعدم قدرة هذه الأخيرة على تغطية النفقات العامة للدولة الأمر الذي يؤدي إلى حدوث عجز موازنة الدولة.

[1] حمدي بن محمد بن صالح، **توازن الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 149-151.

● **كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية:** لعبت هذه الاعفاءات دورا خاصا في تنامي عجز الموازنة خاصة في الدول النامية، حيث ظهرت في السنوات الأخيرة ظاهرة خطيرة، تمثلت في تسابق الحكومات على منح إعفاءات ضريبية كبيرة، إضافة لمزايا اخرى لنشاط رؤوس الأموال الأجنبية أملا في اجتذابها بالرغم من أن كثيرا من تلك الاعفاءات لا ضرورة لها[1].

المبحث الثاني: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

شهد موضوع فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العديد من التطورات في الأدبيات الاقتصادية، حيث أنه ورغم الانتقادات التي تعرضت لها هذه السياسة بعد أزمة الكساد التضخمي إلا أن الفكر الكينزي الجديد أعاد ضبط مرتكزاته بما مكن من عودة الاهتمام بالسياسة النقدية باعتبارها جزء من سياسات جانب الطلب كأساس في توجيه السياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: آلية تأثير السياسة النقدية

تعبر آلية التأثير عن الطريق أو القناة التي من خلالها ينتقل أثر السياسة النقدية المتعبة من طرف البنك المركزي إلى الهدف النهائي لهذا الأخير.

أولا: قناة سعر الفائدة: وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، حيث أن السياسة النقدية التقليدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي، ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة والتحول إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه تحقيق النمو.

ثانيا: قناة سعر الصرف: تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي، وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثير تغييره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي للبلد[2].

ثالثا: قناة أسعار الأصول (الأسهم، السندات): يرى Tobin أن أسعار الأصول تعتبر من أهم القنوات التي ينتقل عن طريقها تأثير السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي، فعند إتباع البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية

[1] كردودي صبرينة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 181، 182.

[2] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 77.

ترتفع أسعار الأسهم مما يؤدي إلى زيادة استثمارات الشركة لأن تكلفة التمويل انخفضت فيزيد إنتاج الشركات ويرتفع الطلب الاستهلاكي إلى جانب الطلب الاستثماري، فيتحرك القطاع الحقيقي وينتعش الاقتصاد[1].

رابعا: قناة الائتمان المصرفي: عند قيام السلطة النقدية بتخفيض عرض النقود فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض حجم الودائع المتاح للتوظيف لدى البنوك، أي تخفيض حجم الائتمان المصرفي المتاح للإقراض وبالتالي فإن مؤسسات الأعمال –ولا سيما الصغيرة ومتوسطة الحجم والتي تعتمد على البنوك كمصدر أساسي للاقتراض –ستتأثر سلبيا بالانخفاض في الائتمان المصرفي لأن ذلك سيؤدي إلى انخفاض استثماراتها وبالتالي ينخفض النمو في الناتج[2].

المطلب الثاني: التأثير الإيجابي للسياسة النقدية

على الرغم من تركيز اهتمام الباحثين وصناع القرار على السياسة المالية كأهم أشكال سياسات جانب الطلب تحفيزا للنشاط الاقتصادي، إلا أن الاهتمام بالسياسة النقدية كسياسة تحفيز لم يكن إلا على الهامش خصوصا في ظل تعاظم أهمية دور البنوك المركزية والتجارية في الحياة الاقتصادية بعد الأزمة المالية العالمية لـ 2008.

أولا: التأثير على معدل النمو الاقتصادي

إذا قامت السلطة النقدية بإتباع سياسة نقدية توسعية فإن أسعار الفائدة الحقيقية سوف تنخفض، ومن تم زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، الأمر الذي يعمل على زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة مستوى الناتج الداخلي الخام (PIB) ونموه مما يساهم ذلك في رفع معدل النمو الاقتصادي[3].

ثانيا: التأثير على معدل التضخم

إن استخدام السياسة النقدية لمعالجة التضخم يقتضي أن تتدخل السلطات النقدية فتقلص حجم الكتلة النقدية مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة وخفض الاستثمار ويؤدي ذلك تدريجيا إلى اختفاء الفائض في الطلب وإلى وقف ارتفاع الأسعار وزوال العملية التضخمية[4]. ويعتقد أصحاب المدرسة النقدية بأن للسياسة النقدية أثرا فعالا على مختلف الأنشطة الاقتصادية بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو

---

[1] حميدة زغلول ووسيلة زغلول، **تقييم آليات السياسة النقدية المستخدمة، في معالجة ظاهرة التضخم بالجزائر خلال الفترة 1990-2013**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، الجزائر، 2013، ص 46.

[2] أحمد شعبان محمد علي، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص132.

[3] محمد راتول، **مرجع سبق ذكره**، ص 94.

[4] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية، عمان، 2002، ص 335.

تضخمية، وحسب اعتقادهم دائما أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن تم تحقيق التوازن الاقتصادي لن يتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعميق اللاتوازن، ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية لمعالجة التضخم، إذ أوضح النقدويون أن التغير في المعروض النقدي له آثار واسعة على الطلب الكلي ومن تم الناتج المحلي الإجمالي والأسعار، وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يمارس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن تم على الدخل النقدي وذلك على النحو التالي:

- **الحالة الأولى:** إن زيادة المعروض النقدي من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات فوق المستوى المرغوب فيه، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق عند هؤلاء الأفراد وبالتالي تكون هناك زيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة في الإنتاج والتشغيل، هذا إذا كان الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل مما يؤدي إلى حدوث زيادة في الأرصدة المرغوبة.
- **الحالة الثانية:** عند تخفيض المعروض النقدي عن طريق البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة هذا يؤدي إلى تقليل كمية النقود عند الجمهور ومن تم ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات مما يدفع الدخل النقدي إلى مستوى أدنى حيث تستعاد النسبة الأصلية بينه وبين المعروض النقدي مرة أخرى.

وعليه فإن الفكرة الرئيسية للنظرية النقدية المعاصرة تتمثل في أن التغيرات الممكنة في كمية النقود يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي[1].

ثالثا: التأثير على البطالة

إذا تمت زيادة المعروض النقدي وبالتالي حدوث ارتفاع في الأسعار وانخفاض معدلات الفائدة الحقيقية، يقضي هذا إلى زيادة حجم الاستثمار ومن تم زيادة استغلال الطاقات الإنتاجية، الأمر الذي يتطلب زيادة الطلب الكلي على القوى العاملة، وهو ما يقلل من حجم البطالة ومعدلاتها، والعكس صحيح عند إتباع سياسة نقدية انكماشية والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع معدلات البطالة[2].

---

[1] أزاد أحمد سعدون الدوسكي وآخرون، **أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 23، 2011، ص 104.

[2] محمد راتول، **مرجع سبق ذكره**، ص 95.

المبحث الثالث: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تسعى السياسة المالية إلى الحد من تقلبات الدورة الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث أنها تستهدف المدى القصير للنشاط الاقتصادي وهو ما يجعلها تبرز على أنها سياسة اقتصادية ظرفية.

المطلب الأول: آلية تأثير السياسة المالية

إن تفسير آلية تأثير السياسة المالية على استقرار النشاط الاقتصادي يرتكز بالأساس على وجهة نظر أنصار السياسة المالية التقديرية –التي أشار لها الفكر الكينزي –وهي آلية المضاعف، إضافة إلى الموازن الاوتوماتيكي.

أولا: آلية المضاعف

تعتبر آلية المضاعف الميزة الأساسية في إبراز آلية تأثير سياسات جانب الطلب في النشاط الاقتصادي، حيث كانت ولا زالت هذه الآلية محل اهتمام ودراسة الاقتصاديين خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية لـ 2008 التي شهدت توجه العديد من الدول إلى تطبيق سياسات دعم الطلب الكلي خصوصا من خلال رفع الإنفاق العام بغرض تحفيز اقتصادياتها.

حيث يعتبر الاقتصادي الانجليزي " ريتشارد كاهن " أول من أشار إلى فكرة المضاعف نتيجة على اعتراض الخزانة الأمريكية على نفقات تخص مشاريع عامة تمول عن طريق الاقتراض كآلية للحد من البطالة بدعوى وجود ما يسمى بأثر الإزاحة وركز بالأساس على دراسة أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على العمالة. وباعتبار أن الزيادة في حجم الإنفاق تؤدي إلى زيادة في حجم الناتج فإن هذا الأخير يتطلب المزيد من العمالة ومن ثم فإن المضاعف كما يشمل حجم الناتج فإنه أيضا يشمل حجم العمالة والتي ترتفع بشكل طردي مع زيادة حجم الناتج.

وعموما تختلف قيمة المضاعف من اقتصاد لآخر تبعا للعديد من العوامل التي تؤثر في قيمته ومن تم تؤثر في سياسات جانب الطلب كما يبرز فيما يلي:

1- معدل الفائدة: يرتفع مضاعف السياسة المالية بشكل كبير عندما تكون معدلات الفائدة الاسمية ثابتة ومنخفضة قريبة من الصفر، حيث أن عدم وجود استجابة من قبل سعر الفائدة للارتفاع في الانفاق العام يؤدي إلى ارتفاع استجابة حجم الناتج في الاقتصاد.

وقد أبرز " كريستيانو وآخرون " سنة 2010 أن الانخفاض الكبير في معدل الفائدة الاسمي إلى مستويات تلامس الصفر يسبب آثارا سلبية كبيرة على النشاط الاقتصادي من حيث التراجع في حجم الناتج.

وانطلاقا مما سبق فإن نفس الآلية التي تفسر التأثير السلبي لمعدل الفائدة الاسمي هي التي تفسر التأثير الايجابي الكبير للارتفاع في الإنفاق العام، ففي ظل مستويات تلامس الصفر لمعدل الفائدة الاسمي فإن معدل الفائدة الحقيقي يصبح ذو قيمة سالبة، مما يدفع بالأعوان الاقتصاديين للمزيد من الإنفاق بدلا من الادخار وهو ما يزيد من ارتفاع قيمة المضاعف وبالتالي التأثير الايجابي لسياسة التوسع في الانفاق العام.

2- نوع نظام سعر الصرف المتبع: إن نظام الصرف المتبع يؤثر بدرجة كبيرة على قيمة المضاعف وذلك تبعا لما يوضحه نموذج " منديل – فليمينغ" إذ ترتفع قيمة مضاعف الإنفاق العام في ظل نظام سعر الصرف الثابت نتيجة التوسع في الطلب الكلي عن طريق الانفاق العام، وتنخفض قيمة المضاعف في ظل نظام سعر الصرف المرن، أين لا توجد إمكانية لتدخل البنك المركزي للتأثير على توجه قيمة سعر صرف العملة المحلية، فإن التوسع في الطلب الكلي يؤدي إلى ارتفاع في قيمة العملة مما يساهم في التأثير سلبا على تنافسية الصادرات، ومن تم تراجع حجم الناتج الذي سبق وإن ارتفع نتيجة أثر المضاعف مما يعني عدم تغير إجمالي حجم الناتج.

3- الأسواق المالية: تؤثر الأسواق المالية على قيمة المضاعف وطبيعته من خلال درجة تطورها، إذ أن الأسواق المالية الناشئة لا تسمح بتخفيف الاستهلاك بحكم قلة كفاءتها، وبالتالي انخفاض توجه الأفراد إلى الاستثمار فيها، وهذا ما يرفع قيمة المضاعف في الاقتصاديات الناشئة، كذلك تؤثر الأسواق المالية على قيمة المضاعف من خلال مدى قدرتها على تمويل العجز الحكومي، ففي حالة عجز الدولة على تمويل عجزها المالي تلجأ إلى طرح سندات حكومية في السوق المالي، وهذا ما يرفع من أسعار الفائدة ويحد من أثر المضاعف، أو تمويل عجزها عن طريق ادخاراتها المحلية، وهو ما يساعد على رفع قيمة المضاعف بحكم أن ذلك يعني عدم ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي تجنب أثر الإزاحة.

4- حجم الدين العام: يؤثر حجم الدين العام بشكل كبير على قيمة المضاعف ومن تم على مدى فعالية سياسة دعم الطلب الكلي على شكل التوسع في الإنفاق العام، إذ أن تواجد الدين العام في مستويات منخفضة يساهم في تفاؤل أعوان القطاع الخاص بما ينعكس إيجابا على الطلب الخاص، ومن تم على قيمة مضاعف الإنفاق العام، أما ارتفاع حجم الدين العام فهو يبعث إشارات على ارتفاع حجم الضرائب مستقبلا وهو ما يدفع أعوان القطاع الخاص إلى الحد من الطلب الخاص، مما يتسبب في انخفاض قيمة مضاعف الانفاق العام[1].

[1] Brian snowdon and howard vane:«**modern macro economics:its origins,development and current state**»,Edward elgar publishing,UK,2005,P61.

ثانيا: آلية الموازن الاوتوماتيكي:

تعتبر آلية الموازن الاوتوماتيكي من الآليات التي تساعد على تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي بشكل فعال، لكنها تخص السياسة المالية المقيدة وليس السياسة المالية التقديرية التي أشار إليها الفكر الكينزي، حيث تطبق فقط في أوقات الأزمات على عكس السياسة المالية التقديرية التي تطبق حتى في الحالات التي يشهد فيها النشاط الاقتصادي نوعا من الرواج الاقتصادي.

ويعبر الموازن الاوتوماتيكي على تلك الترتيبات في الميزانية التي تساعد على دعم الانتاج دون تدخل صريح من السلطة المالية المتمثلة في الحكومة. ويرتبط تأثير الموازن الاوتوماتيكي طرديا بحجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، كما يرتبط بالعوامل المؤثرة على الإنفاق الجاري، فإذا كان الطلب الجاري قائما على أساس الدخل الدائم وبإمكان الأعوان الاقتصاديين الاقتراض أو استخدام مدخراتهم فإن الطلب الكلي لن يتغير وهذا ما يعني أن قيمة الموازن الاوتوماتيكي في هذه الحالة يساوي الصفر، أما إذا كانت الظروف مختلفة بمعنى ان هنالك من الأعوان الاقتصاديين من يعانون من " القيد في السيولة "، فإن إنفاقهم الجاري مرتبط بالدخل المتاح، وهو ما يعني أن الموازن الاوتوماتيكي له دور فعال في إحداث الاستقرار الاقتصادي[1].

المطلب الثاني: التأثير الايجابي للسياسة المالية

تستخدم السياسة المالية في إطار تأثيرها على النشاط الاقتصادي مجموعة من الأدوات تتمثل في سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية.

أولا: فعالية سياسة الانفاق العام:

يبرز تأثير سياسة الإنفاق العام على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي كما يلي:

1- الإنفاق العام والنمو الاقتصادي: حاز الانفاق العام على الاهتمام الأكبر في دراسات الباحثين لموضوع فعالية السياسة المالية في التأثير على دعم النمو الاقتصادي نظرا إلى كونه أهم أدوات السياسة المالية استخداما لتحفيز الطلب الكلي مقارنة بالسياسة الضريبية.

ويتعلق تزايد الاهتمام بسياسة الانفاق العام في فترات التقلص الاقتصادي بارتفاع قيمة مضاعف الانفاق العام حسب ما تبرزه النماذج الكينزية ونماذج " التوازن العام الديناميكي العشوائي" (DSGE) نتيجة ما يتميز به الاقتصاد خلال هذه الفترة من ميلان كبير لمنحنى العرض الكلي نحو الأسفل نتيجة وجود موارد عاطلة غير مشغلة، عكس فترات التوسع الاقتصادي التي يكون فيها منحنى العرض الكلي منحدر تصاعديا

[1] Mathias dolls et al : « **Automatic stabilizess and economic crises: usvs.europ** », NBER Working Paper N° 16275, P 7.

بشكل حاد نتيجة وجود الاقتصاد على مقربة من حالة التشغيل الكامل. وهذا ما دفع بالعديد من الدراسات كدراسة " كريستيانو وآخرون " 2010 ودراسة " وورفورد" 2011 إلى التأكيد على أن فعالية سياسة الانفاق العام تبرز أكثر فأكثر في حالات اقتراب سعر الفائدة من المستوى الصفري، بما يؤدي إلى عدم وجود أثر الإزاحة للاستهلاك والاستثمار ومن تم ارتفاع قيمة المضاعف بشكل كبير أين يمكن أن تصل إلى مستوى ما بين 3 و5[1].

2- الإنفاق العام ومستوى الأسعار: من المعلوم أن الانفاق الحكومي يكون أثره على الأسعار أكبر إذا ترتب على الإنفاق زيادة صافي ما بحوزة الأفراد من أصول، عكس ما إذا ترتب على هذا الإنفاق الحكومي الذي يرمي إلى إنقاص حجم الديون بسداد جانب منه، أو شراء بعض السلع من الأفراد يكون أقل فاعلية في التأثير على مستويات الأسعار من الانفاق الحكومي الذي يهدف إلى زيادة القوة الشرائية في أيدي الأفراد كما هو الحال بالنسبة لما تدفعه الحكومة من منح للعاملين بها أو ما تؤديه من إعانات اجتماعية للفقراء.

3- الإنفاق العام ومستوى التشغيل: تهدف معظم السياسات الاقتصادية في عصرنا الحاضر إلى محاربة البطالة، وزيادة التشغيل بغية الوصول إلى العمالة الكاملة[2]، ونظريا يعتبر الانفاق العام المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة وأحجامها، كما أن السياسة المالية بشكل عام وبمختلف آلياتها تعتبر من أنجع السبل والأدوات التي تعالج حالات الركود الاقتصادي أو الفجوات الانكماشية لأنها سياسة استراتيجية بعيدة المدى ولها تأثير كبير على مخرجات النشاط الاقتصادي من ناتج وطني وعمالة وغيرها وبذلك فالمشاريع الحكومية تعمل على توليد مناصب شغل لسنوات متتالية[3].

ثانيا: فعالية السياسة الضريبية

إن مناقشة فعالية السياسة الضريبية كنوع من سياسات جانب الطلب يعني دراسة تأثيرها في النشاط الاقتصادي على أنها آلية لإعادة توزيع الدخل تؤثر على الطلب الكلي من خلال تأثيرها على حجم الدخل المتاح. وعلى الرغم من الاهتمام الكبير بفعالية السياسة المالية في التأثير على نمو النشاط الاقتصادي إلا

---

[1] بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 106.

[2] ضيف احمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015، ص 104.

[3] مقراني حميد، **أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015، ص27.

أن اهتمام الدراسات والأبحاث بتقييم فعالية السياسة الضريبية كأداة للتحفيز الاقتصادي من خلال قيمة المضاعف لم يكن بالقدر الكافي الذي كان عليه الحال مع سياسة الإنفاق العام، نتيجة لما يعكسه الواقع الاقتصادي من تركيز الدول والحكومات على التوسع في الإنفاق العام بدل خفض الضرائب في تحفيز الطلب الكلي ومن ثم التأثير إيجابا على نمو النشاط الاقتصادي[1].

المبحث الرابع: التأثير السلبي للسياسة النقدية والسياسة المالية

كانت ولا زالت سياسات جانب الطلب تواجه العديد من الانتقادات التي تشير إلى عدم فعاليتها في التأثير الايجابي على النشاط الاقتصادي حيث ارتكزت هذه الانتقادات على ما يلي:

المطلب الأول: فرضية التكافؤ لريكاردو وحيادية السياسة المالية

يشير التحليل الكينزي في تبيان مدى فعالية سياسات جانب الطلب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم في حجم الناتج إلى فكرة أن الاستهلاك هو دالة في الدخل الجاري، لكن هذه الفكرة جرى انتقادها من طرف العديد من الاقتصاديين سواء " فريدمان " في نظرية الدخل الدائم أو " مود جيلاني " في نظرية دورة الحياة، وكيف أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أهمية التطورات المستقبلية لحجم التدخل في بناء توقعات الأعوان الاقتصاديين بشكل يسمح بدراسة حقيقية لاستجابة النشاط الاقتصادي لتغيرات السياسة المالية.

وفي هذا الصدد عمل عديد الاقتصاديين في العصر الحديث " كروبرت بارو" سنة 1974، " تانر" سنة 1979 وغيرهم على إحياء فرضية جاء بها " دافيد ريكاردو " سنة 1820 والتي تتمحور حول التكافؤ بين العجز الحكومي الذي يسببه الزيادة في الإنفاق العام والضريبة، حيث أن ذلك يدفع إلى عدم وجود أي أثر للتوسع في الإنفاق العام الذي يسبب العجز الحكومي على الطلب الكلي، وهو ما يبرز لنا ما يسمى بحيادية السياسة المالية. وتشير فرضية التكافؤ إلى " حيادية السياسة المالية " من خلال تأكيدها على أن أي زيادة في الانفاق العام تؤدي إلى زيادة العجز الحكومي تدفع بالمستهلكين إلى الحد من الاستهلاك، لأنه وانطلاقا من أن الاستهلاك هو دالة في الدخل الدائم للمستهلك فإن توقع المستهلكين بأنه سوف يكون هنالك ارتفاع مكافئ للضرائب مستقبلا قصد تغطية هذا الدين الحكومي سوف يؤدي إلى انخفاض الدخل الدائم مما يدفعهم للحد من الاستهلاك قصد الاحتياط للمستقبل الذي ترتفع فيه الضرائب. وعليه فإن الانخفاض في الاستهلاك الخاص سيكافئ بزيادة في الإنفاق العام ومن ثم فإن حجم الطلب الكلي لن يتغير وبالتالي لا وجود لتأثير السياسة المالية في النشاط الاقتصادي[2].

---

[1] بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 114.

[2] Martin Feldestein : « **Governement deficits and aggregate demand** », NBER Working paper N° 435, 1980, P2.

المطلب الثاني: أثر الإزاحة

يعتبر أثر الإزاحة الجانب الأهم الذي يرتكز عليه معارضو سياسات جانب الطلب باعتباره يتعلق بنشاط القطاع الخاص الذي يعتبر أساس النشاط الاقتصادي في كل دولة. ويقصد بأثر الإزاحة إبعاد وإقصاء القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي، والفكرة الرئيسية التي تفسر هذا التعريف هي مشكلة ندرة الموارد، إذ أن دعم الطلب الكلي عن طريق الرفع من الإنفاق العام يعني تحويل الموارد الاقتصادية خصوصا المالية التي تتميز بالندرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة. حيث أن الزيادة في الإنفاق العام قصد تحفيز الاقتصاد عن طريق اللجوء للاقتراض من سوق رأس المال بسندات حكومية مع ثبات المخزون النقدي وزيادة الطلب على النقود في ظل تفضيل السيولة يدفع بالأفراد إلى طلب معدلات فائدة مرتفعة لحيازة السندات الحكومية غير السائلة بما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص[1].

ومن جهة أخرى أشار كل من " ميلر"، "سكايدلسكي" و"ويلير" إلى أن تزايد المخاطر المتعلقة بالعجز عن التسديد أو بمخاطر أخرى تزيد من مشكلة إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي عن طريق معدلات الفائدة التي تأخذ منحنى تصاعدي، إذ أنه انطلاقا من التأثير الكبير لمصداقية السياسة الاقتصادية لدى الأعوان الاقتصاديين، فإنه إذا تميزت الدول بضعف حدرها المالي فإن علاوة المخاطرة ترتفع وتزيد من مستوى سعر الفائدة مفسرة بذلك العديد من الشواهد التجريبية الدالة على تسجيل مضاعف الانفاق العام لقيم سالبة[2].

المطلب الثالث: التباطؤ وارتفاع معدل التضخم

يعتقد منتقدو سياسات جانب الطلب أن ضعف فعالية هذا النوع من السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي هو نتيجة تميز آلية عمل هذه السياسات بنوعين من فترات التباطؤ، فترة التباطؤ الداخلية وهي الفترة التي تفصل بين وقوع الصدمة في النشاط الاقتصادي وتحديد نوع السياسة الاقتصادية المناسبة، وفترة التباطؤ الخارجية والمتمثلة في الفترة التي تفصل ما بين تنفيذ الأداة المختارة وبداية تحقق آثارها في النشاط الاقتصادي. ومن هذا المنطلق فإن سياسات جانب الطلب ونتيجة لفترتي التباطؤ التي سبق ذكرها تأتي متأخرة بالنظر إلى توقيت الصدمة في النشاط الاقتصادي، وهو ما يؤثر على قدرتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

---

[1] بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 118 119.

[2] Magda Kandil : « **Demand_Side stapilizations Policies :what is the evidence of the**ir **Potential ?** », IMF Working paper N° 97, 2000, P5.

كما تشير مدرسة الكلاسيك الجدد إلى أن سياسات جانب الطلب سواء كانت السياسة المالية او السياسة النقدية تؤدي إلى تعرض النشاط الاقتصادي لضغوط تضخمية في ظل عدم تأثيرها على حجم الناتج. حيث أنه وفي ظل اعتبار النشاط الاقتصادي يتميز بمرونة الأجور والأسعار وسعر الفائدة، فإن أي صدمة تدفع بالاقتصاد للانحراف عن وضعية التشغيل الكامل سوف تدفع بشكل سريع إلى تعديل توازني في مستويات الأجور والأسعار وسعر الفائدة، بما يمكن من العودة إلى مستوى التشغيل الكامل دون الحاجة للتدخل عبر سياسات تقديرية حيث أن أي دعم للطلب الكلي عن طريق السياسات التقديرية بخفض البطالة سوف يصطدم بعودة النشاط الاقتصادي لحالته التوازنية ومن تم فنتيجته لن تكون إلا زيادة الضغوط التضخمية.

المطلب الرابع: اللامسؤولية المالية والحد من الإنتاجية

إن من أهم الانتقادات الموجهة لسياسات جانب الطلب والتي تعبر في حد ذاتها عن النقاط التي يرتكز عليها مدعمو هذا النوع من السياسات هو ما تعلق بغياب الاعتبار للانضباط المالي والمسؤولية المالية، حيث ترتكز سياسات جانب الطلب في الجانب الرئيسي وهو السياسة المالية على الرفع من العجز الميزاني سواء برفع الإنفاق العام أو خفض الضرائب لدعم الطلب الفعال ومن ثم تحفيز النشاط الاقتصادي وبالتالي فإنها سياسات تساهم في إطلاق العنان للمسؤولين السياسيين للخروج من قيود الانضباط المالي من خلال ما توفره لهم من حرية أكبر في تسيير المال العام وهو ما يدفعهم إلى استغلال ذلك في خدمة مصالحهم الشخصية وكذا مواقعهم السياسية خصوصا مع اقتراب المواعيد الانتخابية.

كذلك من أكبر الانتقادات التي تواجهها سياسات جانب الطلب والتي تحد من فعاليتها في التأثير الإيجابي على النشاط الاقتصادي هو أنها تساهم بشكل تدريجي في انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد المحلي على المدى الطويل. وذلك كون أن هاته السياسات التي تعبر عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتي تكون في شكل توفير إعانات البطالة لا تعمل إلا على تقليل الرغبة في العمل لدى أفراد المجتمع باعتبار أنهم يتحصلون على مستوى من الدخل دون أي مجهود وهذا ما يدفعهم للتفكير في إحلال العمل بالراحة، كما أنها سياسات تساهم في تراجع الحافز أثناء العمل خصوصا عند عدم وجود فوارق كبيرة بين قيمة إعانة البطالة وأجر عنصر العمل في سوق العمل[1].

[1] بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 120 -123.

خلاصة الفصل:

مما سبق يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يتمثل في تخفيض نسب البطالة فضلا عن تخفيض التضخم وتحقيق معدلات نمو مقبولة مع المحافظة على توازن الميزانية العامة ، وذلك من خلال إتباع السياسات الاقتصادية المناسبة، سواء كانت مالية أو نقدية حيث أن هذه الأخيرة رغم الانتقادات التي وجهت لها بعد أزمة الكساد التضخمي لسنة 1973 إلا انه تعتبر من السياسات التي تلعب دورا مهما في تحفيز النشاط الاقتصادي وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات حيث تساهم هذه الأخيرة في تحقيق الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية، أما السياسة المالية وباعتبارها سياسة اقتصادية ظرفية فهي أيضا لها تأثير كبير على استقرار النشاط الاقتصادي وذلك من خلال التأثير على الطلب الكلي عن طريق الإنفاق العام والسياسة الضريبية.

ورغم الإيجابيات التي تحظى بها كل من السياستين النقدية والمالية ودورهما الكبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من جهة، إلا أنهما لا يخلوان من سلبيات تؤثر على النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

الفصل الثالث: دور السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة 1990-2015

المبحث الأول: واقع السياسة الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل وضعية مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثالث: تحديات السياسة الاقتصادية في الجزائر بعد ازمة 2014

تمهيد:

نتيجة لوقوع الجزائر في فخ المديونية في سنوات التسعينيات، تبنت برامج إصلاحية كثيفة بغية تعديل سياستها الاقتصادية بصفة عامة والسياستين المالية والنقدية بصفة خاصة.

وفي ظل هذه الإصلاحات عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تحسن لا بأس به. ومع تزايد المؤشرات الإيجابية حول الوضعية المالية تم إقرار ثلاثة برامج إنفاقيه بهدف دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى الخلفية الاقتصادية لسياسات جانب الطلب في المبحث الأول مع استعراض وضعية مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في المبحث الثاني، ثم نبين في المبحث الثالث أثر الأزمة النفطية لسنة 2014 على النشاط الاقتصادي مع إبراز التوجهات الضرورية لكل من السياستين المالية والنقدية بعد هذه الصدمة.

المبحث الأول: واقع السياسة الاقتصادية في الجزائر

عرفت الجزائر أوضاعا اقتصادية صعبة خلال فترة التسعينيات من القرن الـ 20 كانت ناتجة بالأساس عن انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وما صاحبها من حالة إيقاف للمدفوعات، والتي وضعت الجزائر أمام حتمية إتباع سياسة اقتصادية صارمة سواء كانت نقدية أو مالية تماشيا مع البرامج المفروضة عليها من طرف صندوق النقد الدولي من جهة ورغبة منها في التخلص من مخلفات الصدمة البترولية والنهوض بالاقتصاد الوطني نحو الأحسن من جهة أخرى.

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر

لقد مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات والتي ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج الذي ينعكس أسلوب إدارته على السياسات الاقتصادية المطبقة عموما وبالسياسة النقدية بصفة خاصة، ومن اجل مسايرة هذه التطورات والتقلبات الحاصلة قامت الجزائر بالعديد من التغييرات المؤسساتية والهيكلية على مختلف المستويات.

أولا: السياسة النقدية في الجزائر في الفترة 1990-2000

تعتبر سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي والمالي الجزائري، فبصدور قانون النقد والقرض 90-10 أعيد الاعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية للدولة، الأمر الذي انعكس على السياسة النقدية المتبعة منذ سنة 1990، إضافة إلى ذلك فإن الإصلاحات الموسعة التي أبرمتها الحكومة الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية كان لها دور كبير في التغير الحاصل في اتجاه السياسة النقدية في الجزائر، وبفضل هذه الإصلاحات الموسعة حصلت الجزائر على قروض ومساعدات على الرغم من أنها قد سبق وأن وقعت على اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول في عام 1989، إضافة إلى اتفاق استعدادي ثاني سنة 1991 وبعد فشل هذين الأخيرين لجأت السلطات الجزائرية لإجراء اتفاقية ثالثة.

1- الاتفاق الاستعدادي الائتماني الثاني جوان 1991: لقد تحصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على 300 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة*، أي ما يعادل 400 مليون دولار مقسمة إلى أربعة شرائح

* كل شريحة بملغ 75 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة، الأولى في جوان 1991، الثانية في سبتمبر 1991، الثالثة في ديسمبر 1991 والرابعة في مارس 1992.

متساوية، غير أن الرابعة تم تجميدها لعدم احترام الحكومة آنذاك لبنود الاتفاقية، ولتطبيق هذا الاتفاق وبلوغ أهدافه قامت الحكومة الجزائرية بوضع مجموعة من الإجراءات النقدية تتمثل في[1]:

- تخفيض قيمة الدينار الجزائري في حدود 25 % للفترة الممتدة ما بين نهاية 1990 إلى مارس 1991، قصد تقليص الفرق الموجود في أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازية.
- تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية، والذي عوض بالدعم المباشر عن طريق المنتج.
- مراجعة إعادة تمويل البنك المركزي للبنوك التجارية، بزيادة التكاليف للحد من التوسع النقدي.
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة وتوجيه الفائض في الميزانية للتطهير المالي للمؤسسات، بالإضافة إلى خوصصة المؤسسات التي لا تحقق مردودية.
- العمل على الحد من نمو الكتلة النقدية (M2) بجعلها 41 مليار دينار.

2- الاتفاق الاستعدادي الائتماني الثالث أفريل 1994: لقد لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي من أجل النهوض باقتصادها بإبرام اتفاق معه لمدة قصيرة تغطي الفترة من 1 أفريل 1994 إلى 31 ماي 1995، ويسمى هذا الاتفاق باتفاقية Stand by الثالثة، في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي[2].

أ- أهداف برنامج التثبيت 1994 – 1995: إن لهذا الاتفاق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي[3]:

- الحد من توسع الكتلة النقدية (M2) بتخفيض حجمها من 21 % سنة 1993 إلى 14 % سنة 1994.
- تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج الداخلي الخام بنسبة 3 % سنة 1994، 6% سنة 1995، مع إحداث مناصب شغل لامتصاص البطالة.
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك (على القروض) مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار بهدف إحداث منافسة على مستوى تعبئة الادخار من أجل المساهمة في تمويل وتحسين فعالية الاستثمار.
- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15 % مع جعل معدل السحب على المكشوف للبنوك على البنك المركزي الجزائري يعادل 24 %، ورفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.

---

[1] إكن لونيس، **السياسة النقدية ودروها في ضبط القرض النقدي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص 170.

[2] بطاهر علي، **سياسات التحرير والتحرير الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد 1، الجزائر، 2004، ص 181.

[3] مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، **أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحومات، جامعة ورقلة، يومي08،09 مارس 2005، الجزائر، ص 5.

ب- الإجراءات النقدية لتحقيق أهداف البرنامج: لتحقيق أهداف البرنامج قامت الجزائر بإجراء إصلاحات في مجال السياسة النقدية والتي اتسمت بالصرامة في التنفيذ والتي نوجزها فيما يلي:

- اللجوء منذ سنة 1994 إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من توسع نمو الكتلة النقدية (M2).
- تم تحسين ادوات السياسة النقدية بإدخال نظام الاحتياطي القانوني الإجباري سنة 1994 بنسبة 25 % تطبق على كافة الودائع بالعملة الوطنية، ويهدف استعماله إلى مراقبة سيولة البنوك التجارية لتفادي مخاطر الائتمان.
- التدخل المباشر لسياسة تأطير القروض البنكية المقدمة للمؤسسات العمومية غير المستقلة.

3- اتفاق التمويل الموسع ماي 1995 – ماي 1998: بعد انتهاء برنامج الاستقرار شرعت الجزائر إلى تطبيق اتفاق القرض الموسع والذي يمتد إلى ثلاث سنوات بدءا من 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1998، تحصلت بموجبه الجزائر على 1169.28 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة، وينص هذا الاتفاق على إعادة جدولة ثانية للقروض المتوسطة والطويلة، ويعد هذا البرنامج الأوسع والأشمل والذي يعمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق ومن أهم التدابير المعتمدة ضمن برنامج تسهيل التمويل الموسع ما يلي:

- اعتماد معدلات فائدة دائنة حقيقية موجبة مقاسة على أساس اتجاهات التضخم.
- العمل على تطوير السوق النقدية وتوسيع تشكيلة الأدوات والمتدخلين.
- إعادة رسملة للبنوك لتطبيق معدل كفاية رأس المال 4 %.
- دعم التدابير الاحترازية التي تحد من المخاطرة.
- دعم إعادة هيكلة البنوك بطريقة تحفز القطاع الخاص على المشاركة في رأس مالها[1].

تعتبر فترة 1995 – 2000 فترة في غاية الأهمية، نظرا للاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي خلال تلك الفترة لذلك فإن المؤشرات الاقتصادية في الجزائر لا بد من ان تتأثر من هذا الاتفاق، وفيما يلي سوف نقوم بعرض بعض المؤشرات ومعرفة مدى تأثرها بالوضع السائد خلال هذه الفترة:

- **بالنسبة للكتلة النقدية:** لقد مرت الجزائر خلال فترة 1995 – 2000 بتحسن، وفيما يلي سوف نوضح هذا التحسن من خلال الجدول التالي:

[1] إكن لونيس، **مرجع سبق ذكره**، ص 173.

الجدول رقم (3-1): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة 1995 – 2000

الوحدة: مليار دج

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
M1	799.54	915.04	1081.51	1592.39	1738.34	2022.53
M2	954.08	1128.56	1380.47	1897.37	2124.85	2378.23

المصدر: زينب زواري فرحات، **دراسة العلاقة السببية بين اهم متغيرات السياسة النقدية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر في العلوم اقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الوادي، الجزائر، 2015، ص 71.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن العرض النقدي (M1) سجل تباطؤ في النمو خلال فترة [1995 – 2000] باستثناء سنة 1998، في حين أن الكتلة النقدية (M2) شهدت تزايدا مستمرا إلى غاية 2000.

- **بالنسبة لمعدل الفائدة ومعدل إعادة الخصم:** ويوضح كما يلي:

الجدول رقم (3-2): تطور معدلات الفائدة ومعدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1995 – 2000

الوحدة: مليار دج

السنوات / البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل إعادة الخصم	14	13	11	9.5	8.5	6.5
معدل الفائدة الاسمي	17.6	16.3	14.2	10.2	9.3	8.5
معدل الفائدة الحقيقي	-12.5	-2.4	8.5	5.2	6.7	8.2

المصدر: زينب زواري فرحات، **دراسة العلاقة السببية بين اهم متغيرات السياسة النقدية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر في العلوم اقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الوادي، الجزائر، 2015 ، ص 74.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل إعادة الخصم في تراجع مستمر، وهذا يعود إلى تحقيق البنك المركزي لأهدافه خاصة التخفيف من حدة التضخم، كما نلاحظ أن معدل الفائدة يسير بنفس اتجاه معدل التضخم، حيث عرف معدل الفائدة الحقيقي خلال سنتي 1995،1996 مستويات سالبة وذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم وانخفض خلال الفترات اللاحقة بسبب انخفاض معدلات التضخم.

• **بالنسبة لاحتياطات الصرف:** ويمكن توضيح تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال هذه الفترة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-3): تطور احتياطات الصرف خلال الفترة 1995 – 2000

الوحدة: مليار دولار أمريكي

	1995	1996	1997	1998	1999	2000
احتياطات الصرف	2	4.4	8	6.8	4.4	11.9

المصدر: زينب زواري فرحات، **دراسة العلاقة السببية بين اهم متغيرات السياسة النقدية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر في العلوم اقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الوادي، الجزائر، 2015 ، ص 75.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتياطات الصرف في تزايد مستمر خلال فترة 1995 – 1997، لتحقق سنة 1997 ما قيمته 8 مليار دولار أمريكي، وهذا الارتفاع ناتج عن التمويلات الاستثنائية التي استفادت منها الجزائر خلال هذه الفترة بالإضافة إلى الاستقرار في أسعار البترول إلا أنه انخفض سنة 1998 ليرتفع مجددا سنة 2000 وذلك بفضل الإجراءات التصحيحية التي قام بها بنك الجزائر والحكومة بالإضافة إلى عودة أسعار البترول للارتفاع مجددا.

• **بالنسبة للقروض البنكية:** باعتبار القروض المصرفية مصدر بالغ الأهمية في التمويل خاصة في اقتصاديات الدول النامية، سوف نقوم بتوضيح تطور هذه الأخيرة خلال الفترة 1995 – 2000 بالجزائر وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): تطور القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة 1995 – 2000 بالجزائر

الوحدة: مليار دج

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي القروض	564.5	776.8	741.3	906.2	1150.7	993.7

المصدر: ساسي فطيمة، **أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود والبنوك، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، ص 223.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم القروض المصرفية في تزايد مستمر طيلة فترة 1995 – 1999، والسبب وراء ذلك هو اعتماد البنك المركزي الجزائري لسياسة نقدية توسعية، ليعرف بعدها حجم القروض في سنة 2000 تراجع طفيف بسبب التراجع في حجم النمو.

ثانيا: اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر في الفترة 2001 – 2015:

تعتبر فترة 2001 – 2014 فترة معاكسة في توجه السياسة النقدية وذلك لاعتماد السلطة النقدية الجزائرية لسياسة نقدية توسعية وذلك بسبب التحسن النسبي والمستمر لسعر النفط، وفيما يلي سوف نوضح وضعية بعض المؤشرات الاقتصادية خلال هذه الفترة.

1- بالنسبة للكتلة النقدية: لقد مرت الكتلة النقدية في الجزائر بتحسن طيلة فترة الدراسة وسنوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): تطور الكتلة النقدية في الجزائر 2001-2014.

الوحدة: مليار دج

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
M1	2473.5	2901.53	3345.4	3738.02	4160.9	4897.87	5994.6
M2	2849.5	3253.73	3732.9	3896.62	4436.9	5183.67	6372.87
السنوات / البيان	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
M1	6499.6	6660.10	7226.9	8893.8	9390.6	10230.2	10870.1
M2	6959.4	7233	7961.9	9927.8	10764.2	11265.2	12258.2

المصدر: زينب زواري فرحات، **دراسة العلاقة السببية بين اهم متغيرات السياسة النقدية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر في العلوم اقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الوادي، الجزائر، 2015 ، ص 82.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل من الكتلة النقدية M1 وM2 في ارتفاع مستمر طيلة فترة 2001 – 2014، والسبب وراء ذلك هو التحسن في أسعار النفط خلال تلك الفترة.

2- بالنسبة لمعدل إعادة الخصم: إن معدل إعادة الخصم شهد خلال فترة 2001 – 2014 تغيرات ليست بالكثيرة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-6): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2014

الوحدة: نسبة مئوية %

السنوات / البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل إعادة الخصم%	6	5.5	4.5	4	4	4	4
السنوات / البيان	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
معدل إعادة الخصم%	4	4	4	4	2.9	3.1	

المصدر: زينب زواري فرحات، **دراسة العلاقة السببية بين اهم متغيرات السياسة النقدية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر في العلوم اقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الوادي، الجزائر، 2015 ، ص 80.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معدل إعادة الخصم في انخفاض خلال السنوات الثلاثة الأولى ليستقر في سنة 2004 إلى غاية 2011 في 4%، ويعود السبب في هذا الانخفاض إلى التحسن في السيولة لدى البنوك، مما أدى إلى إحجام هذه الأخيرة على طلب إعادة التمويل من البنك المركزي واضطرار هذا الأخير إلى خفض معدل إعادة الخصم.

3- بالنسبة لاحتياطات الصرف: ترتبط احتياطات الصرف الجزائرية ارتباط طردي بالإيرادات البترولية، وفيما يلي سوف نوضح تطور احتياطات الصرف من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): تطور احتياطات الصرف الجزائرية

الوحدة: مليار دولار

السنوات	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
المبلغ	17.96	23.94	32.11	43.11	56.18	77.78	110.18
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
المبلغ	143	148	162	182	200	194.01	178.94

المصدر: تيجاني بالقي، **تقييم أثر البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 13، 2013، ص 68.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن احتياطات الصرف الجزائرية في تزايد كبير خلال فترة الدراسة، وسبب تزايد هذه الأخيرة هو زيادة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي، بسبب

ارتفاع أسعار البترول، فقد بلغت هذه الأخيرة 200 مليار دولار سنة 2012 مقابل 17.76 مليار دولار سنة 2001، لذلك صنف صندوق النقد الدولي الجزائر في صنف البلدان الأقل مديونية من بين 20 بلد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لسنة 2012، وثاني أكبر بلد في منطقة الشرق الأوسط يتوفر على احتياطات الصرف الرسمية بعد المملكة العربية السعودية، لكن في سنتي 2013 و 2014 بدأ احتياطي الصرف في التراجع وبدأت ملامح الأزمة بالظهور[1].

4- بالنسبة للقروض البنكية: تتأثر القروض البنكية في الدول التي تعتمد عليها بشكل كبير في التمويل، بمجموعة من العوامل وفي البلدان الريعية تتأثر بأسعار البترول، وفيما يلي سوف نوضح تطور القروض المصرفية خلال فترة 2001 – 2014 بالجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8): تطور حجم القروض المقدمة للاقتصاد خلال فترة 2001 – 2014

الوحدة: مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي القروض	1078.4	1266.8	1380.2	1535	1779.8	1905.4	2205.2
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
إجمالي القروض	2615.5	3086.5	3262.1	3726.51	4297.46	5156.3	6504.6

المصدر: ساسي فطيمة، **أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود والبنوك، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015 ، ص 223.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان حجم القروض المقدمة للاقتصاد كانت في تزايد مستمر طيلة فترة 2001 – 2014، وذلك راجع إلى ارتفاع حجم القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة القوانين الداعمة والمشجعة لها، كذلك ارتفاع حجم القروض المقدمة لبرامج الإنفاق الحكومي 2001-2014.

المطلب الثاني: مسار السياسة المالية في الجزائر.

إن السير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات الدين العمومي والعجز الموازني مرهون أولا بالإيرادات العامة خاصة الجباية البترولية، لذا فإن القدرة على تحمل السياسة المالية والعجز الموازني تبقى بدورها مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، هذا ما يضفي ميزة الضعف على السياسة المالية في الجزائر.

[1] تيجاني بالقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 68.

لقد كانت السياسة المالية المعتمدة في الجزائر قبل التسعينيات سياسة توسعية معتمدة على النفقات التحويلية بالدرجة الأولى، وبحلول الأزمة البترولية لسنة 1986 وما نتج عنها من نقص موارد ميزانية الدولة، كان لزاما القيام بإصلاحات اقتصادية مست جوانب السياسة المالية.

أولا: السياسة المالية للفترة 1990 – 1998:

لقد تبنت الجزائر خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين سياسة اقتصادية تختلف عن السياسة الاقتصادية المعتمدة في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من نفس القرن. وتم تنفيذ هذه السياسة في إطار برامج الإصلاح المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث استهدفت سياسة الاصلاح السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة الذي كان يمول عن طريق الاقراض الداخلي والخارجي والذي انعكس على المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتم اللجوء إلى مجموعة من الإجراءات قصد زيادة الإيرادات العامة وترشيد النفقات.

1- السياسة الضريبية خلال الفترة 1990 – 1998: يقودنا الحديث عن السياسة الضريبية إلى التركيز على أهم الأحداث ذات الصلة بالنظام الضريبي الجزائري، إذ شهد هذا الأخير منذ الاستقلال خاصة انطلاقا من سنة 1988 عدة تغييرات زادت عمقا مع الاصلاحات التي شرع فيها سنة 1992، والتي أدت إلى إعادة صياغة الهيكل الضريبي الجزائري تجلت هذه التغيرات في إعادة هيكلة المعدلات الضريبية، تأسيس ضرائب جديدة، إلغاء بعض الضرائب التي كانت موجودة.

تميزت السياسة الضريبية ما بين 1990 – 1993، بإدخال قانون المالية لسنة 1991 ضرائب جديدة وتميزت خلال الفترة 1994 – 1998 بكونها توسعية، بحيث تم تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات إلى 38 % سنة 1994، كما تم تعديل الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الاجمالي[1].

ولقد أسفرت هذه الإصلاحات الضريبية عن بنية جديدة للنظام الضريبي تعتمد على العناصر التالية:

- الفصل بين الضرائب العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية.
- الفصل بين الجباية العادية والجباية البترولية وذلك في إطار السعي إلى إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية بالنظر إلى عدم استقرار الأولى وخضوعها لتغيرات كثيرة خارج سيطرة الدولة خاصة بعد الهزة التي عرفها سوق النفط سنة 1986[2].

[1] أريا الله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص 66- 69.

[2] دراوسي مسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص 347.

الجدول رقم (3-9): تطور الإيرادات الكلية خلال الفترة 1990 – 1998

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الإيرادات الكلية	الجباية البترولية	الجباية العادية	إيرادات أخرى	الايرادات الكلية/الناتج المحلي الخام	الجباية البترولية/ الايرادات الكلية	الجباية العادية/ الإيرادات الكلية
1990	160.20	76.20	78.80	5.20	28.9	47.56	49.18
1991	272.40	161.50	106.20	4.7	31.6	59.28	38.98
1992	316.80	201.30	109.10	6.4	29.5	63.54	34.43
1993	320.10	185.00	126.10	9	26.9	57.79	39.39
1994	434.20	222.18	175.96	36.06	29.2	51.16	40.52
1995	600.85	336.15	233.15	31.55	30.0	55.94	38.80
1996	825.16	496.00	290.6	38.56	32.1	60.10	35.21
1997	926.67	564.77	314.01	47.89	33.3	60.94	33.88
1998	774.51	378.56	329.83	66.13	27.4	48.87	42.58

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

يلاحظ من الجدول أن الإيرادات الكلية عرفت ارتفاعا مستمرا من سنة 1990 إلى سنة 1997 فقد كانت الإيرادات الكلية في سنة 1990 حوالي 160.20 مليار جزائري أي بنسبة 28.9% من الناتج المحلي الخام، وفي سنة 1997 وصلت إلى 926.67 مليار دينار جزائري ما يعادل 33.3% من الناتج المحلي الخام، أما خلال سنة 1998 فقد شهدت الإيرادات الكلية تراجعا حيث بلغت 774.51 مليار دينار جزائري أي ما نسبته 27.4% من الناتج المحلي الاجمالي.

كما يلاحظ من الجدول أن نسبة مشاركة الجباية البترولية في تكوين الإيرادات الكلية هي نسبة كبيرة خلال كل السنوات وهي تتجاوز 50 % ابتداء من سنة 1992، وهو ما يستدعي معرفة أسعار البترول خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (3-10): تطورات أسعار البترول خلال الفترة (1990-1998).

الوحدة: دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر البرميل	24.34	21.04	20.03	17.50	16.19	17.41	17.47	21	12.85

المصدر: دراوسي مسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص 405.

يلاحظ من الجدول أن أسعار النفط غير مستقرة وتشهد ارتفاعا وانخفاضا، وذلك لوجود عدة عوامل تؤثر في تحديدها، فيلاحظ أنه في سنة 1990 كان سعر البرميل من البترول يقدر بـ 24.34 دولار أمريكي وفي سنة 1998 انخفض إلى أقل من 13 دولار أمريكي، ونظرا لصعوبة التنبؤ بأسعار النفط الأمر الذي استدعى دفع الدولة إلى انتهاج اصلاحات ضريبية من اجل إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

2- السياسة الانفاقية خلال الفترة 1990 – 1998: يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للميزانية إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقة. وقد تميزت السياسة الانفاقية خلال الفترة 1990 – 1998 بطابعها الانكماشي تنفيذا لبرامج المنظمات الدولية بخصوص تطبيق الاصلاحات الاقتصادية والتي تقتضي بترشيد الانفاق العام عن طريق رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية وكذا تجميد الاجور، وفتح المجال للخواص للقيام بالاستثمار[1].

[1] اريا الله محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 71، 72.

الجدول رقم (3-11): تطورات النفقات الكلية خلال الفترة (1990-1998).

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات الكلية / PIB	نفقات التسيير/ النفقات الكلية	نفقات التجهيز/ النفقات الكلية
1990	142.5	96.90	45.60	25.70	68	32
1991	235.3	183.30	52.00	27.3	77.9	22.09
1992	308.7	236.10	72.60	28.7	76.48	23.51
1993	390.5	288.90	101.6	32.8	73.98	26.01
1994	461.9	344.72	117.17	31.1	74.63	25.36
1995	589.09	444.43	144.66	29.4	75.44	24.55
1996	724.61	550.60	174.01	28.2	75.98	24.55
1997	845.20	643.56	201.64	30.4	76.14	23.85
1998	875.74	663.86	211.88	30.9	75.80	24.19

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

يلاحظ من الجدول أن النفقات الكلية تميزت بالارتفاع رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة قصد تخفيضها أو على الأقل استقرارها من أجل تخفيض العجز في الموازنة، فيلاحظ أن نفقات التسيير ونفقات التجهيز عرفت ارتفاعا مستمرا، وعموما كان لنفقات التسيير الحظ الأوفر من النفقات الكلية خلال هذه الفترة نظرا لعدة عوامل منها قرار الحكومة الجزائرية برفع أجور ورواتب العمال في سبتمبر سنة 1991، المساعدات الممنوحة إلى فئة الشبكة الاجتماعية ابتداء من فيفري سنة 1992[1]. كما كان للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية دور في رفع نفقات التسيير، وكانت نفقات التجهيز خلال سنة 1990 لا تتعدى 46 مليار دينار لتصبح في سنة 1993 تتجاوز 100 مليار دينار وهذا الارتفاع راجع بالدرجة الأولى إلى المشاريع التي تقوم بها الدولة في إطار مخططات التنمية المتلاحقة التي تهدف إلى خدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

[1] بن شهرة مدني، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، الطبعة الأولى، دار حامد، عمان، 2009، 136.

[2] أريا الله محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 73-74.

ثانيا: السياسة المالية خلال الفترة 1999-2015

شهدت هذه الفترة اتباع سياسة مالية توسعية بخلاف السياسة المالية للفترة 1990 – 1998، وذلك من خلال البرامج التي سطرتها الدولة خلال هذه الفترة والمتمثلة في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001 – 2004، والذي خصص له أزيد من 500 مليار دينار جزائري والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009 والذي خصصت له أزيد من 4000 مليار دينار جزائري وأخيرا برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014، وقد شهدت الايرادات الكلية هي الأخرى نموا كبيرا بفضل الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط والذي كان تأثيره ايجابي على الجباية البترولية خلال هذه الفترة.

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على المدى القصير والطويل يهدف إلى مكافحة الفقر أولا وخلق مناصب الشغل ثانيا، وضمان التوازن الجهوي ثالثا وإحياء الفضاء الإقليمي رابعا، هذا البرنامج يمتد على أربع سنوات وخصص لع مبلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7.5 مليار دولار، يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني يضاف إلى هذا غلاف مالي يفوق 5 مليار دج كإنفاق عمومي يكمل دعم الانعاش الاقتصادي في إطار برامج أخرى مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب وبرامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية[1].

الجدول رقم (3-12): مضمون مخطط دعم الانعاش 2001-2004

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المجموع	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	38.9
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.3	12.4
دعم الإصلاحات	45.0	8.6
المجموع	525.0	100

المصدر: بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 202.

من خلال الجدول السابق يتجلى لنا أنه ومن ناحية القيمة، فإن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع مخطط دعم الانعاش الاقتصادي بمبلغ 210.5 مليار دج

[1] سيلام حمزة وولد بزيو فاتح، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر،2014، ص 83.

أي ما نسبته 40.10% من القيمة الاجمالية، ونفس الشيء بالنسبة لجانب التنمية المحلية والبشرية الذي استحوذ على نفس القيمة تقريبا بـ 204.2 مليار دج اي ما نسبته 38.8% والسبب في ذلك هو الرغبة في تدارك التأخر الكبير في البنية التحتية ومشاريع الصحة والتعليم الذي كان ناتجا عن تجميد الانفاق العام في فترة التسعينيات. وعلى مدار الفترة التي أقر تنفيذ المخطط خلالها احتلت سنة 2001 الصدارة من حيث المخصصات بما يقارب 205.4 مليار دج تليها سنة 2002، 2003 و2004 على التوالي.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009: جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 – 2004، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 مليار دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 دج في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المستقبلية للدولة أقر هذا البرنامج الذي اعتبر دفعا قويا لعجلة الاقتصاد الجزائري[1]. وبما أن هذا البرنامج تكميلي للبرنامج الأول فإن أهدافه كذلك مكملة لأهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الأول، ويمكن تلخيص مجمل أهداف هذا البرنامج فيما يلي[2]:

- تحسين مستوى معيشة الأفراد، وذلك من خلال تحسين خدمات الصحة والتعليم وتوفير الأمن.
- توسيع وتحديث الخدمات العامة لأجل توفير الظروف المناسبة لتشجيع الاستثمار وكذا زيادة الإنتاجية.
- تطوير الموارد البشرية من خلال ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد.
- تطوير البنية التحتية والتي تمثل أهم مورد اقتصادي إلى جانب العنصر البشري.
- رفع معدل النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي للبرنامج التكميلي لدعم النمو.

[1] بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 208.

[2] ضيف أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 254.

الجدول رقم (3-13): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 210.

من خلال الجدول يتضح أن محور تحسين ظروف معيشة السكان احتل النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بـ 45.5% نظرا لأهميته في تطوير الأداء الاقتصادي تليها نسبة 40.5% والتي تخص تطوير المنشآت الأساسية وهو ما يعكس مدى أهمية قطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية بالنسبة للدولة ثم يأتي دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% والذي يتضمن خمسة قطاعات رئيسية، وهي: الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة، ترقية الاستثمار، الصيد البحري والسياحة، وتطوير الخدمة العمومية وتحديثها بنسبة 1.1% قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر سابقا.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014: أقرت الجزائر برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010 – 2014 كثالث برنامج إنفاق عام في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وذلك في إطار الاستمرار في تطبيق سياستها الاقتصادية المرتكزة على دعم الطلب الكلي التي شرعت فيها منذ سنة 2001، حيث قدرت قيمته الإجمالية بما يقارب 21214 مليار دج أي ما يعادل تقريبا حوالي 286 مليار دولار.

لقد كان الهدف الأساسي من إقرار برنامج توطيد النمو الاقتصادي هو الاستمرار في دعم مسار النمو الاقتصادي في الجزائر والسعي لتحسين مستوى معيشة السكان وتوفير أفضل الظروف للتطور الاقتصادي

والحد من جملة النقائص التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، كما يساهم من جهة أخرى في مواجهة أي تداعيات سلبية محتملة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد الجزائري [1].

الجدول رقم (3-14): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014

الوحدة: مليار دج

المحور	المبالغ	المحور	المبالغ	المحور	المبالغ
التنمية البشرية	10122	التنمية الاقتصادية	1566	تحسين الخدمة العمومية	1666
المنشآت الأساسية	6448	مكافحة البطالة	360	البحث العلمي وتكنولوجيا الاتصال	250
المجموع: 21214					

المصدر: بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 214.

من خلال الجدول يتضح أن جانب التنمية البشرية استحوذ على النسبة الأكبر من المخصصات المالية المقررة للبرنامج الخماسي بما يقدر بـ 47.71% وذلك تماشيا مع ما تشهده الجزائر من تزايد النمو السكاني من جهة وتزايد عدد المدارس والجامعات من جهة أخرى، يليها قطاع المنشآت الأساسية بما يقدر بـ 30.39% من قيمة البرنامج الخماسي، وهو ما يمثل استمرار سياسة الدولة القائمة على تطوير البنى التحتية والمنشآت الأساسية التي يرتكز عليها النشاط الاقتصادي، و 1666 مليار دج لتحسين الخدمة العمومية والتي تعتبر من بين المجالات الرئيسية التي تعمل الدولة على تحقيقها في إطار وظيفتها الرئيسية اتجاه أفراد المجتمع، كما أقرت الدولة مبالغ 360 مليار دج و 250 مليار على التوالي لغرض امتصاص البطالة المرتفعة بالأساس في أوساط الشباب والخريجين من الجامعات ومراكز التكوين المهني وكذا سعيا منها لمواكبة التطورات الحاصلة في ميدان البحث العلمي وتكنولوجيا الاتصال.

[1] بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص213.

المبحث الثاني: تحليل وضعية مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2015.

عانى الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينيات من وضعية صعبة خاصة على مستوى مؤشرات توازنه داخليا نظرا للآثار السلبية المترتبة عن برامج صندوق النقد الدولي من جهة، وللأزمة الأمنية التي عانت منها الجزائر طوال هاته الفترة من جهة أخرى، ولكنها عرفت نوعا من التحسن في المؤشرات الاقتصادية قياسا بما كانت عليه في الفترة السابقة، ويعزى ذلك بالأساس إلى الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري وما صاحبه من زيادة في مداخيل الدولة.

المطلب الأول: التضخم

إذا تأملنا في طبيعة الاقتصاد الجزائري نجد أنه قد تميز منذ بداية عقد الثمانينيات بأزمة جدية من ناحية الأداء والفعالية، حيث أن أغلب النشاطات الاقتصادية لم تكن تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما ينعكس منذ ذلك الوقت على التوازنات المالية الداخلية للبلد، بحيث تولدت عنه اتجاهات تضخمية، داخلية، ثم ان العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب والتي ربما ظهرت في السوق جراء التطبيق السلبي للسياسات النقدية التوسعية.

الجدول رقم (3-15): تطور معدلات التضخم خلال فترة 1990 – 2015.

الوحدة: % نسبة مئوية

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم	17.88	25.9	31.68	20.52	29	29.79	18.7	5.7	5	2.59
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	0.3	4.2	1.43	2.6	3.97	1.38	2.31	3.67	4.85	5.74
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015				
معدل التضخم	3.91	4.52	8.89	3.26	2.9	4.4				

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل رقم(3-1): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2015

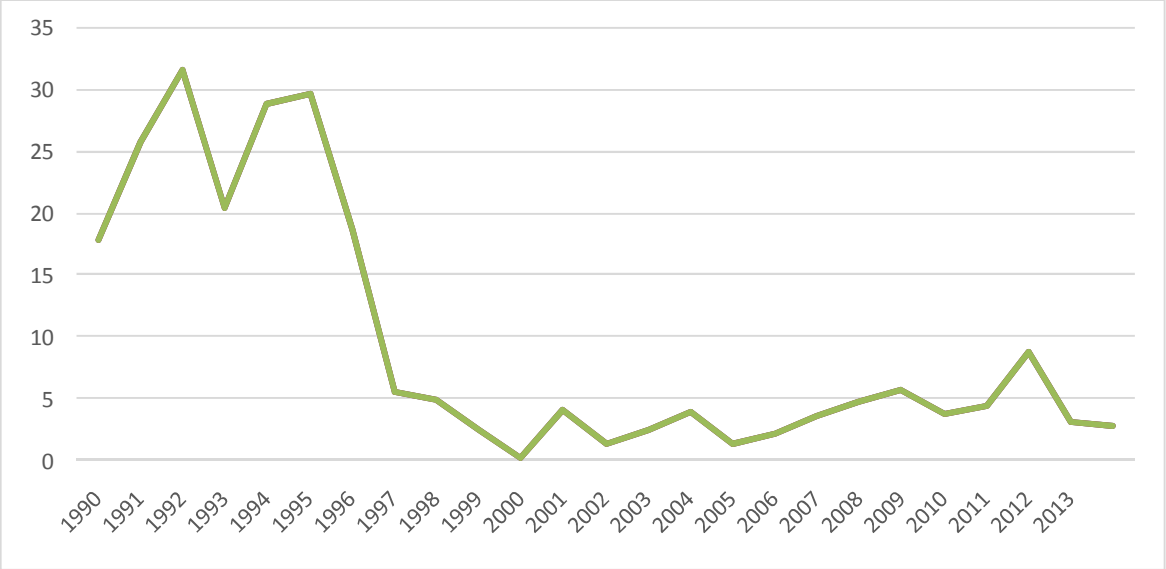

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

يمكننا تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاثة أقسام:

- **الفترة 1990-1995:** شهدت معدلات التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة مستويات مرتفعة جدا مقارنة بما كانت عليه سنة 1989، حيث أخذت في الارتفاع من 17,88% سنة 1990 إلى 31,68% سنة 1992 وهي أقصى قيمة لها، ثم تراجعت قليلا إلى 29,79% سنة 1995، وكان ذلك نتيجة لضبط الإنفاق العام وتثبيت كتلة أجور عمال الوظيف العمومي وضبط التحويلات الحكومية، وهو أهم ما تضمنه برنامج الاستقرار الاقتصادي وقد بلغ متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة 25,79%. هذه الأرقام تشير إلى أن السياسة النقدية قد أخفقت في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، والسبب في ذلك يعود إلى التوسع في الإصدار النقدي الذي كان يمول عجز الميزانية بالإضافة إلى العمليات التي كانت في إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والتي تتمثل في عمليات التحرير التدريجي للأسعار وتخفيض قيمة الدينار بـ 40,17% سنة 1994 مما لعب دوار أساسيا في ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة معدل التضخم بشكل كبير.
- **الفترة 1995-2000:** شهد معدل التضخم خلال هذه الفترة انخفاضا واضحا، حيث أنه وبعد أن قدر بـ 29,8% سنة 1995 انخفض مع تتابع السنوات ليصل إلى 0,3% سنة 2000، وذلك يعتبر نتاج السياسة المالية والنقدية المشددة التي أملتها تعاليم صندوق النقد الدولي من خلال مضمون برنامج التعديل الهيكلي، الذي كان من أهدافه الرئيسية الحد من معدلات التضخم المرتفعة.

• **الفترة 2001-2014:** شهدت هذه المرحلة ارتفاعا محسوسا في معدلات التضخم بداية من 2001، وهي السنة التي شهدت بروز فائض السيولة البنكية كحالة هيكلية في الجزائر والتي وصل فيها معدل التضخم إلى 4,2%، وذلك راجع إلى ارتفاع الأجور التي تقرر دفعها في بداية السنة، بالإضافة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كان يهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ما. وقد سجل معدل التضخم تراجعا جوهريا في سنة 2002، حيث لم يعد يساوي سوى 1,43% ويعود ذلك إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية ليعاود بعد ذلك الاستمرار في الارتفاع سنتي 2003 و2004 وذلك راجع إلى مواصلة التزام الدولة بتمويل البرنامج الضخم للاستثمار العمومي بفضل الادخار المتراكم منذ سنة 2000. وقد بقي معدل التضخم تحت السيطرة خلال ثلاث سنوات إلى غاية سنتي 2007 و2008 أين ارتفع بوتيرة مرتفعة نسبيا والسبب في ذلك يعود إلى التضخم المستورد المتصل بقفزة التضخم على المستوى العالمي إلى غاية 2009 أين وصل إلى نسبة 5,74% وهو أقصى معدل خلال العشرية والناجم عن ارتفاع الأسعار في السوق الدولية للعديد من المنتجات المستوردة كنتيجة مباشرة لارتفاع سعر الأورو مقابل الدولار الذي هو عملة فوترة صادرات المحروقات التي تراجع إنتاجها للسنة الرابعة على التوالي كما عرف معدل التضخم انخفاضا إلى 3,91% سنة 2010 نتيجة التباطؤ الملحوظ في وتيرة ارتفاع الأسعار المسجلة لاسيما بالنسبة للمنتجات الفلاحية ولكن سرعان ما عاود الارتفاع في 2011 أين سجل 4,52% ثم 8,89% في 2012 مسجلا بذلك أعلى مستوى له على مدار 15 سنة، ليسقط في سنة 2013 إلى 3,26% ويواصل تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2,9%، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي خاصة في هذا الظرف المتميز بانخفاض في إيرادات الميزانية المتزامن مع انخفاض أسعار البترول وهو ما سيجعل الصعوبات المالية للجزائر أقل حدة.

المطلب الثاني: البطالة

إن تطبيق الحكومة الجزائرية لبرنامج التعديل الهيكلي وما قامت به في إطار الخوصصة وحل بعض المؤسسات العمومية والذي أدى إلى تسريح العديد من الفئات العاملة، بالإضافة إلى الفترة الصعبة التي عاشتها الجزائر في التسعينيات وتدهور الأوضاع الأمنية بالبلاد أدى إلى نزوح العديد من الفئات إلى المدن الكبرى بحثا عن مناصب الشغل فضلا عن الزيادة في نسبة النمو الديموغرافي خلال هذه الفترة. كل هذه عوامل مجتمعة ساهمت في زيادة مستويات البطالة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-16): تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1990 – 2015

الوحدة: % نسبة مئوية

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة	19.70	21.2	23.8	23.2	24.36	28.1	27.99	26.41	28.13	29.29
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	29.5	27.3	25.66	23.72	17.65	15.25	12.27	13.79	11.33	10.17
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015				
معدل البطالة	9.96	9.96	10.97	9.83	10.6	-				

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

الشكل رقم(3-2): تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1990-2015

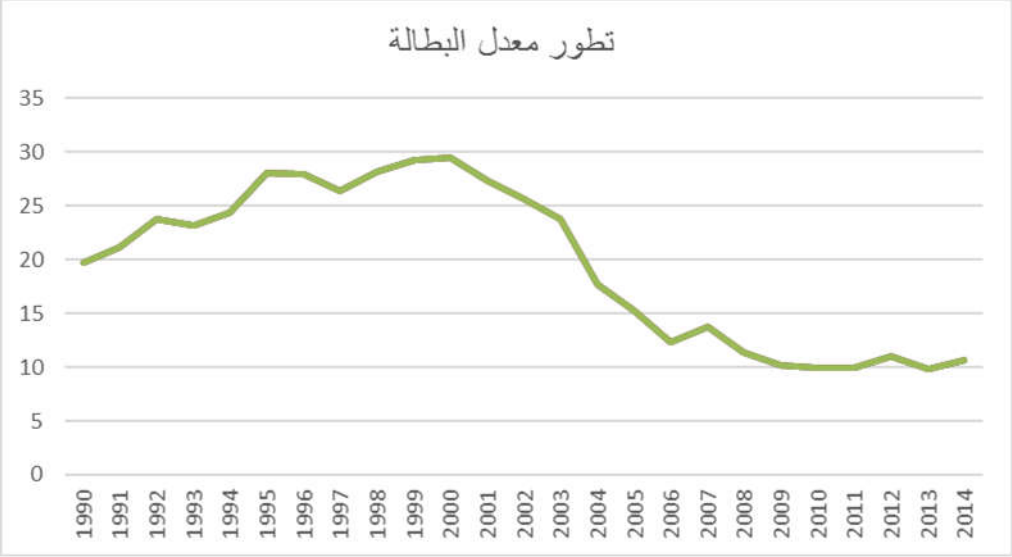

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول رقم (3-16) والشكل رقم (3-2) يمكن تحديد الاتجاهات العامة للبطالة خلال الفترة 1990-2015 كما يلي:

- **الفترة 1990-2000**: تزامنت هذه المرحلة مع مخلفات الصدمة البترولية والتي كانت نتيجتها التراجع الكبير في الموارد الخارجية للبلاد نتيجة تراجع أسعار النفط. إن هذه الوضعية الخطيرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري كان لها انعكاسات على مختلف الأصعدة والمجالات والمتغيرات خاصة البطالة والتي ظلت مستمرة

في الارتفاع لتصل إلى مستويات قياسية بنسبة 29,50% سنة 2000، هذا الارتفاع كان نتيجة الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد خلال تلك الفترة، ضف إلى ذلك الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي، والتي أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية نتيجة عمليات الخوصصة وما نتج عنها من تسريح جماعي للعمال[1].

• **الفترة 2000-2015:** وتميزت بتعزيز الوضعية المالية الخارجية بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. هذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية سمح بتحسين مؤشرات سوق العمل وخاصة معدلات البطالة[2]. والتي عرفت تراجعا محسوسا وانتقالا فريدا من نوعه مقارنة بنتائج السنوات السابقة، حيث وصل عدد البطالين في سنة 2001 إلى حوالي 2,3 مليون عاطل عن العمل أي ما نسبته 27,3% من إجمالي الفئة النشطة، وحسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات في سبتمبر 2003 حول "النشاط والتشغيل والبطالة" بلغت نسبة البطالة 23,7% مسجلة بذلك انخفاضا قدره أربعة نقاط مقارنة بسنة 2001. واستمرت البطالة في الانخفاض والتراجع خلال تلك السنوات نتيجة الزيادة الكبيرة في فرص التشغيل باستحداث مناصب جديدة في إطار البرامج التي أعلنت عنها رئاسة الحكومة من سنة 2000 إلى غاية 2014 والتي تهدف بالأساس لتدعيم النمو[3].

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي

يرتبط مؤشر النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط بتقلبات أسعار النفط العالمية، وباعتبار الجزائر بلد ريعي فإن أي انخفاض في أسعار النفط سوف يؤثر بالسلب على معدل النمو فيها، والعكس لما يشهد سعر النفط تحسن فإن معدلات النمو الاقتصادية في الجزائر سوف تسير بنفس اتجاه هذا الأخير، وعلى مر السنوات السابقة من سنة 1990 إلى غاية 2015 شهدت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تذبذبات كثيرة، وذلك نتيجة التقلبات التي عرفها الاقتصاد الجزائري طيلة تلك الفترة وهذا ما سوف نوضحه من خلال الجدول التالي:

---

[1] دحماني محمد أدرويش، **إشكالية التشغيل في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص 209.

[2] اسحاق كواشخية، **النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر "تحليل مدى ملائمة قانون أوكين"**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، 2015، ص 44.

[3] زروفي صباح، **دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدام التكامل المشترك**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس عشر، جوان 2014، ص 102.

الجدول رقم (3-17): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990 -2015

الوحدة: % نسبة مئوية

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو	1.25	-1.20	1.60	-2.10	-0.90	3.85	3.80	1.10	5.10
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو	3.20	3.80	3	5.60	7.20	4.30	5.90	1.70	3.40
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
معدل النمو	2	1.70	3.60	2.60	2.56	3.32	3.8		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (3-3): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2015.

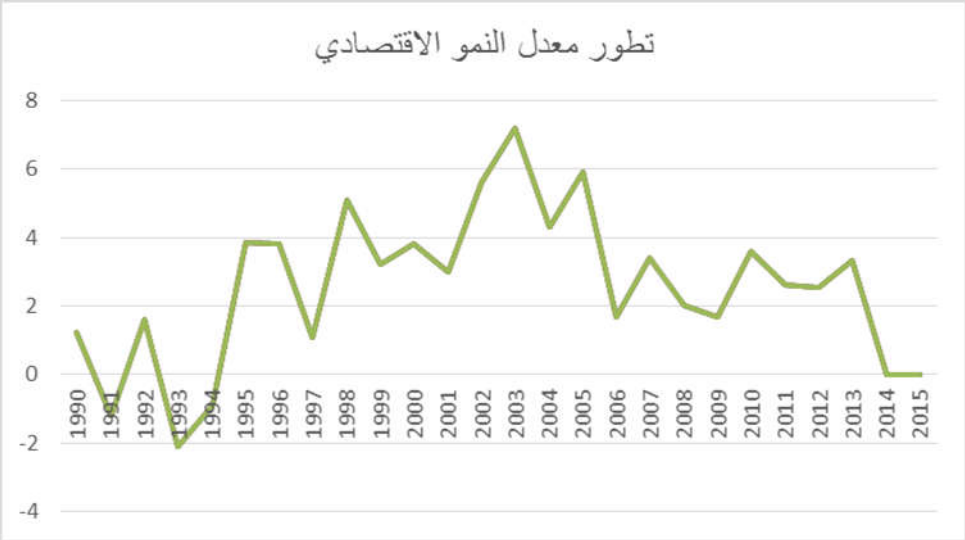

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال معطيات الجدول رقم (3-17) والشكل رقم (3-3) يمكن استخلاص ما يلي:

- في فترة (1990-1994) شهدت معدلات النمو في الجزائر تذبذبا كبيرا، ويعود سبب هذا التقلب إلى انهيار أسعار النفط إضافة إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الجزائر، في حين سجلت الفترة(1995-1999) معدلات نمو موجبة، وهذا راجع إلى بداية تعافي الاقتصاد الجزائري بسبب البرامج والاتفاقيات التي أبرمتها مع الهيئات الدولية.
- ومع تحسن أسعار النفط ابتداء من عام 2000 عاودت معدلات النمو إلى الارتفاع بمستويات بسيطة نسبيا في حين وصلت أقصى معدل لها عام 2003 بحوالي 7,2%.

• وقد بلغ متوسط النمو الاقتصادي خلال الفترة (2004-2008) 3,83%، و2,63% للفترة(2008-2013).

فرغم الأزمات التي عصفت بالاقتصاد العالمي مثل الأزمة العالمية 2009، وأزمة منطقة اليورو، إلا أن معدل النمو في الجزائر خلال هذه الفترة لم يصل إلى مستويات منخفضة كما هو الحال في فترة بداية التسعينيات.

المطلب الرابع: الموازنة العامة

تتسم الميزانية العامة في الجزائر بتأثرها الشديد بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي كلما كانت الأسعار مرتفعة تحسنت مؤشرات هذه الميزانية وإذا انخفضت حدث العكس بالنظر إلى حصة الجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة والتي تقدر حصتها من مجمل إيرادات الميزانية بحوالي 60% وهذا ما يؤثر على التوازن الميزاني في المستقبل في حالة انخفاض أسعار النفط.

فمشكلة عجز الموازنة من أهم المشاكل التي كانت تعاني منها الجزائر خاصة بعد أزمة 1986، وكانت من أهم النقاط المدرجة في إطار الإصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي في بداية التسعينيات، ولتحليل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (3-18): تطور رصيد الموازنة العامة في لجزائر خلال فترة 1990-1999

الوحدة: مليار دج

السنوات / التعيين	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الإيرادات	160.2	272.4	316.6	314	477.2	611.7	825.2	926.7	774.5	950.5
النفقات	142.5	235.3	308.7	476.6	566.4	759.6	724.6	845.2	875.7	961.7
رصيد الموازنة	+17.7	+37.1	+7.9	-162.6	-89.2	-147.9	+100.6	+81.5	-101.2	-11.2
سعر البترول (دولار للبرميل)	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.68	12.28	17.48

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات للديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الموازنة العامة للدولة شهد عجزا متكررا في العديد من السنوات رغم الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ سنة 1989، كما نلاحظ أيضا وجود علاقة بين رصيد الموازنة وسعر البترول فكلما ارتفع سعر البترول ينخفض العجز المسجل في موازنة الدولة. وهذا يدل على أن المصدر الأكثر مساهمة في تمويل موازنة الدولة هو إيرادات الجباية البترولية.

إضافة للفترة السابقة 1990-1999 والتي عانت في أغلب الأحيان بوجود عجز موازني، سوف نوضح تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر في فترة 2000-2014، فالسنوات الثمانية الأولى سجلت فائض عن رصيد الموازنة العامة للدولة أما السنوات الأخيرة فقد شهدت عجزا متواصلا، وسوف نوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-19): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 -2014

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات / التعيين	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات	1578.1	1505.5	1603.2	1974.5	2229.9	3082.8	3639.9	3687.9	2902.4	3272.6	4392.9	5790.1	6339.3	5940.9	
النفقات	1178.1	1321	1550.6	1639.3	1888.9	2052	2453	3108.7	4191.1	4234.6	4246.9	5853.6	7058.1	6092.1	
رصيد الموازنة	400	184.5	52.6	335.2	341	1030.8	1186.8	1186.9	579.2	-1288	-962	-74	-63.5	-718.8	
سعر البترول (دولار للبرميل)	27.6	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	69.08	99.87	62.20	80.02	112.9	111	109.8	100.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد موازنة الدولة سجل فائضا خلال الفترة 2000-2007، والسبب وراء ذلك هو الارتفاع المتواصل في سعر البترول خلال هذه الفترة، وعلى خلاف تلك الفترة فمنذ سنة 2008 سجل رصيد الموازنة عجزا رغم الانتعاش الذي عرفة سعر البترول، ويعود سبب ذلك إلى ظهور نفقات غير متوقعة كزيادات الأجور، وكذلك إعادة تقييم بعض المشاريع مما استوجب زيادة اعتمادات إضافية لها وبالتالي عدم كفاية إيرادات الجباية البترولية على تغطية تلك النفقات الكبيرة وغير المتوقعة.

مما سبق يمكن القول أن العجز في موازنة الدولة في الجزائر هو عجز غير مقصود وإنما هو عجز مفروض لأسباب خارجية والمتمثلة أساسا في تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية.

المبحث الثالث: تحديات السياسة الاقتصادية في الجزائر بعد أزمة 2014

نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط تبقى الجزائر من أكبر الدول المتضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصادها، فقد خلق انخفاض أسعار البترول آثارا بارزة على الجانب الاقتصادي تبرز من خلال مؤشرات الاستقرار الاقتصادي كما له آثار سلبية كبيرة على فعالية السياسة الاقتصادية بشكل عام سواء كانت مالية أو نقدية مما يدفع بالحكومة إلى تكييف أدوات السياسة المالية والنقدية مع الظروف الحاصلة إلى جانب تفعيل دورهما لتحسين وضعية الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: الصدمة البترولية لسنة 2014

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95% في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط.

فالجزائر تعيش على وقع هاجس سيناريو أزمة 1986 على خلفية انهيار أسعار النفط التي ظلت الجزائر مرتبطة بها بنسبة كبيرة، فقد انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف عام 2014، حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان، انخفض سعر برميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 بنسبة تفوق 50% ليصل إلى حوالي 30 دولار مطلع عام 2016 أي أن أسعار النفط انخفضت بمعدل تجاوز 72% في حدود عامين.

أولا: أسباب انخفاض أسعار النفط: لانخفاض أسعار النفط عدة أسباب يمكن تقسيمها إلى مجموعتين أساسيتين كما يلي:

1- **أسباب اقتصادية:** وتتمثل هذه الأسباب في:

أ- وفرة المعروض من النفط والغاز: حيث ازداد إنتاج النفط في الفترة ما بين جويلية وديسمبر 2014، فقد بلغت الصادرات النفطية لكل من روسيا والعراق في النصف الثاني من 2014 مستويات قياسية وفي نفس الفترة قامت كل من إيران والعراق بتخفيض أسعارها للتخلص من فائض الإنتاج الموجود لديها.

ب- طفرة النفط والغاز الصخريين: تعد هذه النقطة من أهم أسباب انخفاض أسعار النفط، فقد شهدت السوق العالمية لمواد الطاقة دخول منتج جديد منافس للمصادر التقليدية يتمثل في النفط والغاز الصخريين خاصة الطفرة التي تشهدها الو م أ في إنتاج النفط الصخري، فاعتمادها على إنتاجها المحلي أثر بشكل كبير على تراجع الطلب العالمي وذلك لاعتبارها أكبر مستهلك للنفط في العالم.

ج-انخفاض الطلب العالمي: لقد انخفض الطلب العالمي نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، حيث أسهم ضعف وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو والصين والبرازيل في التراجع الشديد لأسعار النفط [1].

د-التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة الأوبك: تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار. فقد فاجأت المنظمة الجميع باتخاذها قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض شديد في الأسعار[2].

2- أسباب أخرى: وتتمثل أساسا في العوامل الجيوسياسية وكيفية تحريك العامل الاقتصادي نحو مصلحة الدولة صاحبة العمل السياسي ، فمثلا زيادة الإنتاج أو عرض كميات كبيرة من الاحتياطي النفطي ولكن ليس لحاجة اقتصادية، بل تخفيض السعر من أجل التأثير في سياسة دول منافسة خاصة التي تعتمد في ميزانيتها على أسعار النفط أو للحد من إنتاج النفط الصخري بتخفيض سعر النفط الطبيعي إلى حد يقل عن كلفة النفط الصخري ليصبح إنتاج النفط الصخري دون جدوى، وهنا نجد الدور الكبير الذي لعبته السعودية في هذا الانخفاض باعتبارها أهم أعضاء منظمة الأوبك فهي تحوز على أكثر من 20% من احتياطي العالم النفطي. هذه المكانة خولتها لأن تصبح اللاعب الأهم في انخفاض أسعار النفط، فقد وصفت مجلة

[1] فوقة فاطمة وبوفليح نبيل، **انعكاسات الأزمة النفطية ل2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر مع التركيز على صندوق ضبط الموارد**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 11 -2017، ص ص 152،153.

[2] عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**، تم الاطلاع عليه يوم 08 ماي 2017 على الساعة 12.30 من الموقع الالكتروني Cefpdia.com/arabe/wp-content/uploade/2015

"الإيكونوميست" 6 ديسمبر 2014 في مقال بعنوان "الشيوخ مقابل النفط الزيتي" الواقع الحالي بأنه حرب السعودية ضد مستغلي النفط الصخري في الو م أ.

وفي تفسير معاكس أرجع الكاتب توماس فريدمان في مقاله بصحيفة" نيويورك تايمز" بتاريخ 14 أكتوبر 2014 والتي جاءت بعنوان" حرب المضخات" وبنى فيها تحليله على افتراض وجود اتفاق بين الو م أ والمملكة العربية السعودية من أجل خفض أسعار النفط والغاز للتأثير سلبا على روسيا وإيران.

وعلى كل فمهما كانت الأسباب فإن الحقيقة هي انخفاض أسعار النفط المتوقع أن لا تعود إلى تجاوز سقف 100 دولار في أي وقت قريب وذلك لتوفر المعروض منه سواء التقليدي أو الصخري، لهذا يجب على الجزائر باعتبارها دولة مصدرة البحث عن بدائل تمويلية عاجلة للخروج من هذه الصدمة[1].

ثانيا: آثار الأزمة النفطية: رغم التغيرات التي طرأت والتحسن الملحوظ على بعض المؤشرات الاقتصادية العامة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، إلا أن الصدمة البترولية لسنة 2014 ظلت قائمة وأثرت بشكل سلبي على بعض المؤشرات وهو ما يؤكد على أن القائمين على تسيير الاقتصاد الجزائري لم يستوعبوا الدروس من أزمات الماضي ولا من تطور الدورات الاقتصادية وتأثيراتها، إذ بعد مرور 29 سنة على أزمة 1986 لم يطرأ أي تغيير جوهري على بنية الاقتصاد الجزائري. ويمكن معرفة ذلك من خلال ما يلي:

1- الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط: وتتمثل في:

أ- **الميزان التجاري:** سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 فائضا تجاريا 5.39 مليار دولار مقابل 6.6 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، مسجلا بذلك تراجعا قدره 18% حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية مند شهر جوان إلى غاية سبتمبر 2014 نحو 49.23 مليار دولار مقابل 48.53 مليار دولار خلال الفترة من سنة 2013، أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها 43.83 مليار دولار مقابل 41.93 مليار دولار من نفس الفترة مما يعني ارتفاعا قدره 4.55% حسب أرقام المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية، وحسب نفس الإحصائيات فإن نسبة تغطية الصادرات بالواردات قد بلغت 112 %خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 مقابل 116% خلال نفس الفترة من سنة 2013، وحافظت المحروقات على حصة الأسد من مجموع الصادرات الجزائرية أي ما نسبته 95.83% من الصادرات بقيمة قدرها 47.18 مليار دولار مقابل 46.97 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة.

[1] فوقة فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 154.

ب- ميزان المدفوعات: عندما أنخفض سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزا خلال السداسي الأول من سنة 2014 قدر ب 1.32 مليار دولار مقابل فائض قدره 0.88 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق، ونتيجة لذلك تقلصت الاحتياطيات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014 بعد أن بلغ في نهاية جوان 2013 حوالي 194 مليار دولار قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى 185 مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر 2014، فتكون الجزائر بذلك قد خسرت 8 مليار دولار من احتياطات صرفها خلال سنة واحدة بسبب أزمة البترول.

ج- صندوق ضبط الإيرادات: أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ، ومنها الجزائر التي عملت من أجل معالجة هذا الاختلال بإنشاء" صندوق ضبط الموارد" بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 كنتيجة للارتفاع القياسي الذي عرفه سعر النفط خلال تلك الفترة وتحقيق رصيد الموازنة العامة فائضا قدره 400 مليار دج ، والذي يهدف إلى الحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط، ادخار جزء من إيرادات الجباية البترولية للأجيال المقبلة ومعالجة نقص الإيرادات العامة وعجز الموازنة العامة. فنضرا لتراجع مداخيل النفط في الجزائر إلى 60 مليار دولار سنة 2014 مقابل 63 مليار دولار سنة 2013 و70 مليار دولار سنة 2012، أي بنسبة انخفاض تقدرها 15% ما بين 2012 2014 يفقد بذلك صندوق ضبط الإيرادات في ظرف تسعة أشهر تقريبا 10 مليارات دولار أي ما يعادل 757.10 دج وهذا مؤشر مقلق في حد ذاته وهو عكس التوقعات المعلن عنها سابقا من قبل وزير المالية لبلوغ قيمة حصيلة الصندوق 7226.4 مليار دينار مع قانون المالية 2014 أي ما يعادل 89.4 مليار دولار في حين أن الرصيد الإجمالي للصندوق سنة 2014 قد قدر بحوالي 4774 مليار دج أي ما يعادل قرابة 59 مليار دولار، وهو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار البترول [1].

د-معدل التضخم: عرفت وتيرة التضخم ارتفاع معتبر خلال السداسي الأول من سنة 2015 وذلك في ظل التدهور القوي لقيمة الدينار مقابل الدولار (22%)، فقد انتقل معدل التضخم من 3.80% في ديسمبر 2014

[1] مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، يوم 14 ماي 2015، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، ص 5-7.

إلى 4.62% في مارس 2015 لكي يصل إلى 5.17 % (في المتوسط السنوي) في السداسي الأول من سنة 2015[1].

2-الآثار الاجتماعية: لا يتوقف الدور الذي يلعبه النفط وعوائده على الجانب الاقتصادي فحسب بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الاجتماعي وتتمثل هذه الآثار فيما يلي[2]:

أ- تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية: إن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تدهور في الأسعار يعني تراجع في العوائد والإيرادات والتي من خلالها يتم تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات وبالتالي تقليص فرص التشغيل وبرامج التنمية، فمثلا من بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار البترول سنة 2014 هو تجميد التوظيف في المؤسسات العمومية خلال سنة 2015.

ب- انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين: شهدت القدرة الشرائية للجزائريين تراجعا في حدود 5% خلال عام 2015 مقارنة بسنة 2014 خاصة وأن أسعار المواد الغذائية المستوردة شهدت ارتفاعا وصل نحو 10% خلال نهاية الثلاثي الأول من سنة 2015 إضافة إلى ارتفاع الأسعار نتيجة رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية من طرف الدولة.

ج-تهديد السلم الاجتماعي: إن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى غضب شعبي كبير مما يهدد السلم الاجتماعي.

د-تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة: لا تزال تداعيات التراجع المستمر لأسعار النفط تلقي بظلالها غلى سير عمل الحكومة فقد أعطيت تعليمات رئاسية إلى كل من وزارتي الشؤون الخارجية والمالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها إلى بعض الدول الأفريقية.

المطلب الثاني: توجهات السياسة المالية في مواجهة أزمة جوان 2014

إن أزمة جوان 2014 المالية أثرت على وضعية المالية العامة بالجزائر بشكل كبير، وأدت إلى حدوث اختلالات أو عجز في الميزانية العامة للدولة لذلك لابد من الحكومة إتباع سياسة مالية رشيدة بغية التكيف مع هذه الأزمة، وبالتالي يتطلب منها بدل جهود كبيرة لتصحيح أوضاع المالية العامة ومن ثم تعزيز الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال ترشيد النفقات والعمل على زيادة الإيرادات.

[1] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2015، ص 120.

[2] مريم شطيبي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 9 ،10

أولا: مضمون السياسة التقشفية التي اعتمدتها الجزائر بعد أزمة جوان 2014: لقد قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات بعد الصدمة النفطية بغية التقليل من حدة خطورة تقلص إيرادات الدولة من الجباية البترولية، باعتبارها المورد الأكثر مساهمة في تغطية النفقات العامة في الجزائر ومن هذه الإجراءات التي قامت بها الجزائر نذكر ما يلي:

1- تعليق وإلغاء بعض مشاريع البنى التحتية المقررة كمشروع ترامواي ومشاريع أخرى في غاية الأهمية.

2- رفع الدعم الموجه للسلع الاستهلاكية الأساسية كالخبز، الزيت والسكر.

3- وقف عمليات التوظيف في الوظيف العمومي، وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.

4- تقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد عل بعض المنتجات مثل السيارات.

5- اعتماد نظام التسقيف في استهلاك المواد الطاقوية من كهرباء ووقود (من يستهلك اكثر يدفع أكثر) مع زيادة في قيمتهما السعرية.

6- تخفيض في ميزانية وزارة الدفاع.

7- التخلص التدريجي من الدعم الاجتماعي.

8- فرض حقوق جمركية على بعض المنتجات المستوردة بهدف تقليص الواردات وتشجيع الصناعة المحلية.

ثانيا: اقتراحات علاجية لأزمة أزمة جوان 2014 من خلال السياسة المالية

لكي تستطيع الجزائر تخطي هذه الأزمة بأقل الأضرار يجب عليها إتباع سياسة مالية رشيدة وذلك وفقا لما يلي:

1- **ترشيد النفقات العامة:** يعتبر التوجه إلى تخفيض النفقات العامة خطوة رئيسية لتصحيح أوضاع المالية العامة في الجزائر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، غير أن صناع قرار السياسة الاقتصادية يقعون في إشكالية حتمية تخفيض النفقات العامة لتصحيح أوضاع المالية العامة من جهة والتكاليف السلبية للحد من النفقات العامة على الأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى. لذلك يتوجب على الجزائر بدل مزيد من المجهودات في إطار ترشيد النفقات ولكن بشكل تدريجي لكي لا يؤدي هذا الحل إلى حدوث آثار سلبية تؤثر غلى الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد و التي يمكن حصرها فيما يلي:

أ- **الحد من الإنفاق على الدعم والتحويلات:** إن تزايد حجم الإنفاق العام الموجه لدعم أسعار السلع والطاقة من جهة وتزايد حجم التحويلات من جهة أخرى، حول الجزائر إلى البروز في شكل " الدول الراعية " تتكفل

بالإنفاق على أفراد المجتمع بمختلف مستوياتهم بدل العمل على توفير مناصب العمل لهم مع العلم أن دعم أسعار الكهرباء والماء والغاز الطبيعي يصب في مصلحة طبقة الأغنياء فقط باعتبارها الأكثر استهلاكا لها.

ب- الحد من التوظيف والزيادة في الأجور غير المرتبطين بالإنتاجية: إن من أهم الأسباب المساهمة في ارتفاع النفقات العامة هو ارتفاع في تكلفة الأجور والرواتب في القطاع العام، إضافة إلى زيادة نسب التوظيف في القطاع العام في إطار سياسة الدولة الاجتماعية للحد من البطالة، وبما أن كلا التوجهين ليس لهما علاقة بالإنتاجية أو المساهمة في الناتج الداخلي الإجمالي ، فإن أي زيادة في الإنفاق عليهما سيؤدي إلى حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة لذلك يجب ضبط شبكة الأجور بصورة ترتبط بمستوى الإنتاجية، حتى نحقق عجز أقل في الميزانية العامة وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ج- العقلانية في الإنفاق العام: إن ما يميز الإنفاق العام بالجزائر هو غياب العقلانية في تسييره، لذلك يبرز هنا أهمية تفعيل دور كل من البرلمان كهيئة رقابية على توجيه المال العام ومؤسسات أخرى رقابية كمجلس المحاسبة زيادة إلى ذلك ضرورة وضع استراتيجيات قطاعية محددة المعالم وواضحة الأهداف مع ضبط الدراسات التقنية للمشروعات وتعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المكلفة بإعداد وتنفيذ المشاريع.

2- زيادة الإيرادات: أمام معضلة الانخفاض الحاد لعائدات البلاد نتيجة فقدان برميل النفط 45% من قيمته، اضطرت الحكومة إلى تحميل المواطن جزء من هذه الأعباء لتغطية العجز في موازنة الدولة، حيث عملت الحكومة وذلك حسب قوانين المالية على فرض رخص الاستيراد على بعض المنتجات منها السيارات والاسمنت، إضافة إلى ذلك فإن الحكومة رفعت الرسم على القيمة المضافة لبيع الوقود وأيضا فرض حقوق جمركية تقدر 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

إن عملية رفع الإيرادات الضريبية يكون من خلال توسيع حجم القاعدة الضريبية عبر إجراءات عديدة نوجز أهمها فيما يلي:

أ- ترشيد قرار الإعفاء الضريبي: إن تأثير خيار التوجه نحو ترشيد الإعفاءات الضريبية يكون إيجابيا على النمو وبالتالي على الاستقرار الاقتصادي، على عكس خيار التوجه لرفع معدلات الضريبة، حيث يكون أساسا بالرفع في الرسم على القيمة المضافة الفعلي.

ب- تقليص حجم السوق الموازي: يحتل السوق الموازي في الاقتصاد الجزائري حوالي 55% إلى 60% من حجم الاقتصاد الجزائري، وهو ما يشير إلى ضياع قيمة كبيرة من الإيرادات الضريبية، فلو كانت هذه النسبة الكبيرة تشتغل ضمن السوق الرسمي في الاقتصاد الوطني وتخضع للضريبة سواء كان ذلك بالنسبة للعمال أو بالنسبة للشركات لحصدت الحكومة إيرادات مالية معتبرة، ومن ثم فإن الدولة مجبرة في إطار الرفع من

إيراداتها الضريبية الحد من اتساع السوق الموازي وتشجيع العمال والشركات على الانخراط في السوق الرسمي.

ج- الزيادة في نسب الضرائب على الثروة: إن قيام الحكومة بهذا الإجراء سوف ينعكس بالإيجاب على إيراداتها السنوية، لذلك قررت الحكومة الجزائرية برفع سلم الضريبة على الثروة إلى 10 ملايير سنتيم بدل 5 ملايير سنتيم، وبالمقابل خفضت قيمة الضريبة لمنتجي السلع والبناء والأشغال العمومية حيث تعتبر الأولى من نوعها في الجزائر، وقد جاء في قانون المالية التكميلي لسنة 2015 رفع في قيمة الضريبة على الثروة من خلال رفع سلم فرض الضريبة وعتبة الإخضاع الضريبي كما تم إعادة هيكلة آليات تحديد قيمة العقارات الخاضعة للضريبة، حيث حددت الحكومة قيمة 1.75% كضريبة بدل 0.5% لأولئك الذين تقدر أملاكهم 45 مليار سنتيم في حين أنها تطبق أيضا على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية، إضافة إلى السيارات الفاخرة وسفن النزهة وخيول السباق.

المطلب الثالث: اقتراحات لتفعيل دور السياسة النقدية بعد أزمة 2014

نظرا لتداعيات انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري واللإستقرار الاقتصادي الذي عرفته الجزائر بداية من سنة 2014، كان لا بد من تعزيز وتفعيل دور السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية بغرض مواجهة الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط من جهة والمحافظة على استقرار مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من جهة أخرى. وهذه بعض الاقتراحات التي نقدمها من اجل تحسين أداء السياسة النقدية:

أولا: تطوير أداء الجهاز المصرفي الجزائري

تعتبر عملية إصلاح الجهاز المصرفي أكثر من ضرورة لأنه يمثل أحد مكابح مسار التنمية في الجزائر، ومن أهم الاستراتيجيات لتطوير الجهاز المصرفي الجزائري مايلي:

1- الاندماج المصرفي: يهدف الاندماج المصرفي إلى تكوين كيانات مصرفية عملاقة قادرة على المنافسة على المستوى الدولي وتستطيع الالتزام بمقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال، كما يؤدي الاندماج المصرفي إلى التوسع في تشكيلة الخدمات والمنتجات المصرفية وخاصة المنتجات المستحدثة التي تعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

2- خوصصة البنوك العمومية: تهدف خوصصة البنوك إلى زيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء الاقتصادي، حيث تؤدي المنافسة المصرفية إلى تحسين الأداء المصرفي في عدة اتجاهات سواء في ابتكار أو استحداث خدمات مصرفية جديدة بأحسن جودة وأقل تكلفة وبأعلى إنتاجية وبسعر تنافسي وهو ما يزيد من القدرة التنافسية للبنوك العامة في الجزائر.

3- إدارة البنوك الجزائرية من خلال إدارة المخاطر وتطبيق أسلوب الحوكمة في البنوك: تسعى البنوك إلى إدارة مخاطرها والتحكم فيها بغية تطوير الميزة التنافسية للبنك وذلك من خلال التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية والتي تؤثر على الربحية وأيضا محاولة تقدير المخاطر والتحوط منها بالشكل الذي لا يؤثر على ربحية البنك ولأجل ذلك يجب على البنك أن تكون له إدارة رشيدة هدفها هو التحكم في المخاطر التي قد يتعرض لها البنك. وإن تطبيق الجزائر لمبادئ الإدارة الرشيدة أو لمبادئ الحوكمة من شانه أن يؤدي إلى نتائج إيجابية ومتعددة أهمها انخفاض تكلفة الاستثمار، انخفاض درجة المخاطرة عند تعامل البنك مع البنوك الأخرى والإقلاع عن الإفلاس بالإضافة إلى كسب ثقة المتعاملين.

4- ضرورة مواكبة التكنولوجيا الحديثة في المجال المصرفي: يجب على البنوك الجزائرية محاولة الاستفادة من التطورات الحاصلة في مجال العمل المصرفي بغية الارتقاء بالخدمة المصرفية، وجعلها تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء مما يساهم ذلك في تطوير العمل المصرفي بصفة عامة.

5- تنويع الخدمات المصرفية: لكي تستطيع البنوك الاستمرار في الساحة والحفاظ على حصتها السوقية يجب عليها تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المصرفية تجمع ما بين الخدمات التقليدية والحديثة، ومن ثم الوصول إلى مفهوم البنوك الشاملة.

6- تنمية مهارات موظفي البنوك: باعتبار العنصر البشري الركيزة الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي يجب على إدارات البنوك بدل مجهودات من خلال برامج التدريب لتطوير إمكانيات العاملين وقدراتهم اللازمة لاستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال الخدمات المصرفية بما يضمن رفع مستوى تقديم الخدمة المصرفية وتحقيق أفضل استثمار للموارد البشرية في البنوك الجزائرية.

ثانيا: تدعيم استقلالية بنك الجزائر

إن فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة تتوقف على مدى استقلالية بنك الجزائر، وذلك من خلال منحه:

1- الاستقلالية الشخصية: أي استقلالية الأشخاص القائمين على صياغة السياسة النقدية.

2- الاستقلالية المؤسسية: أي الاستقلالية في صياغة السياسة النقدية، بحيث يجب ان يقوم مجلس إدارة بنك الجزائر بصياغة السياسة النقدية والإشراف على تنفيذها مع عدم تدخل الحكومة أو أي مؤسسة أخرى تعترض على قراراته التي تتعلق بسياسته النقدية، لتصبح بذلك قراراته مبنية على المنطق الاقتصادي.

ثالثا: تعزيز الوعي المصرفي

إن عدم تطور الجهاز المصرفي الجزائري يعود إلى غياب الوعي المصرفي نظرا للوازع الديني للمجتمع الجزائري من جهة وغياب الثقة في المنظومة المصرفية من جهة أخرى، حيث يفضل الأشخاص التعامل في السوق الموازية لأنهم يرونها أمانا نظرا لهشاشة المنظومة المصرفية والتي تؤدي خدمة عمومية تفتقر للاحترافية، كما فقد المتعاملون الثقة في العملة الوطنية نتيجة الانخفاض المستمر في قيمتها منذ سنة2014 الأمر الذي جعلهم يتجهون إلى العملات الأكثر استقرارا في إطار السوق الموازية، ففي الوقت الراهن لدينا عرض غير محدود بسبب ضخامة السيولة في السوق الموازية خارج البنوك، فحسب إحصائيات بنك الجزائر فإن 3204 مليار دج أي ما يعادل تقريبا 35 مليار دولار يتم تداولها خارج البنوك الأمر الذي يستدعي القيام بإجراءات من طرف بنك الجزائر لاحتوائه على أكبر قدر ممكن من هذه السيولة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للسياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 اتضح لنا أن الجزائر انتهجت سياسة اقتصادية صارمة في سنوات التسعينيات وذلك نتيجة للوضع الاقتصادي في تلك الفترة، أما فترة ما بعد التسعينيات إلى غاية عام 2014 فقد كان اتجاه السياسة الاقتصادية عكس ما كان عليه سابقا بسبب الارتفاع الذي عرفه سعر البترول، باعتبار الاقتصاد الجزائري رهينة التغيرات الحاصلة في أسعار البترول نظرا لكونه المورد الذي تعتمد عليه بشكل كبير في تحصيل إيراداتها، وهو ما تعكسه الأزمة النفطية لسنة 2014.

الخاتمــة العامة

يحوز موضوع السياسة الاقتصادية اهتماما واسعا باعتباره التوجه الذي يسير عليه صناع القرار في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، وباعتبار الاستقرار الاقتصادي الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية فإن موضوع توجيه السياسة الاقتصادية بغية تحقيق هذا الأخير موضوعا رئيسيا في الأدبيات الاقتصادية وبأخذ الجزائر كنموذج للدراسة فإنها تستخدم أدوات السياسة المالية والنقدية تماشيا مع الظروف السائدة بغية الوصول إلى الاستقرار في النشاط الاقتصادي.

1- اختبار الفرضيات: سمحت هذه الدراسة بالتوصل إلى اختبار الفرضيات المطروحة سابقا كما يلي:

الفرضية الأولى: أدت برامج الإنفاق العام في الجزائر إلى تحسين وضعية مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

إن تطبيق الجزائر لسياسة اقتصادية جديدة ترتكز بالأساس على دعم الطلب الكلي من خلال التوسع في الإنفاق العام بإقرار كل من " مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 "، " البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 -2009" و"برنامج توطيد النمو 2010-2014 "، أدى إلى تحسين وضعية بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بشكل نسبي مقارنة بما كانت عليه خلال السنوات السابقة.

الفرضية الثانية: إن إتباع الجزائر لسياسة مالية تقشفية بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 أثر بشكل سلبي على الاستقرار الاقتصادي.

إن إتباع الجزائر لسياسة مالية تقشفية بعد أزمة 2014 ساهم في تدهور النشاط الاقتصادي لأن تخفيض الإنفاق الحكومي لم يكن بشكل تدريجي، ويبرز ذلك من خلال تجميد الوظيف العمومي وتعليق بعض المشاريع القائمة وانتشار ظاهرة البطالة وتدهور الوضع المعيشي مما أثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يعود السبب في تدهور النشاط الاقتصادي للاعتماد على السياسة المالية بشكل كبير على حساب غيرها من السياسات في معالجة أثار الأزمة وإهمال دور السياسة النقدية .

الفرضية الثالثة: السياسة النقدية ليس لها تأثير على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

إن السياسة النقدية في الجزائر ليس لها تأثير على الاستقرار الاقتصادي، ويبرز ذلك من خلال تهميش دورها الفعال في معالجة الاختلالات الحاصلة في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي نظرا لضعف الجهاز المصرفي من جهة وعدم التنسيق بين أهداف بنك الجزائر وأهداف وزارة المالية والذي من شأنه أن يرفع من مردودية تدخل السلطة النقدية في إنعاش الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

2- نتائج الدراسة: سمحت هذه الدراسة بالتوصل إلى جملة من النتائج تتمثل فيما يلي:

النتائج النظرية: تم التوصل في إطار الجانب النظري إلى جملة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي شهد مراحل تطور عديدة بين التأييد والمعارضة.
- إن فعالية السياسة الاقتصادية في التأثير على النشاط الاقتصادي، تتوقف على مدى تكيف صناع قرار السياسة الاقتصادية عند إعدادهم لها مع المتغيرات التي تبرز كتحديات رئيسية يتوجب أخدها بعين الاعتبار.
- أن صناع السياسة الاقتصادية يواجهون عقبات عديدة أثناء سعيهم إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- إن السياسة الاقتصادية تعتمد على السياستين النقدية والمالية بهدف التأثير عل النشاط الاقتصادي في المدى القصير باعتبارهما سياسات ظرفية.

النتائج التطبيقية: يمكن تقديم النتائج التطبيقية المتوصل إليها كما يلي:

- إن توجه الجزائر لتطبيق سياسات جانب الطلب كان مبررا في السنوات الأولى لضرورة تعافي الاقتصاد من التدهور الكبير للجانب الاقتصادي والاجتماعي في فترة التسعينيات.
- عرفت الإيرادات العمومية في الجزائر تحسنا منذ سنة 2000 نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، هذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين الجباية البترولية والإيرادات العامة في الجزائر.
- ساهمت مخططات التنمية التي أقرت خلال الفترة 2001-2014 بتحسين وضعية بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، مثلا معدلات البطالة ومعدلات التضخم في هذه الفترة كانت منخفضة إضافة إلى معدل النمو الذي شهد هو أيضا معدلات لا بأس بها.
- إن تداعيات أزمة 2014 تدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري وعدم استغلاله لفترات البحبوحة التي عرفها، وهو ما يعكسه العجز الكبير الذي شهدته الميزانية العامة للدولة خلال سنة 2015.
- إن الأثر السلبي لانخفاض سعر البترول سنة 2014 استدعى إعادة النظر من قبل صناع القرار في الجزائر في توجه السياسة المالية المطبقة قبل هذه الأزمة.
- إن التوجه لتفعيل دور السياسة النقدية في الجزائر بعد أزمة 2014 يعتبر من العوامل الرئيسية الدالة على أن السياسة النقدية قبل الأزمة لم تكن تحظى بنفس الاهتمام الذي كانت تحظى به السياسة المالية قبل الأزمة، أي أن السياسة النقدية كان دورها هامشي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على غرار السياسة المالية.

- إن السياسة الاقتصادية في الجزائر بشكل عام تحتاج إلى رؤية دقيقة من طرف صناع القرار بهدف الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي خاصة في ظل التقلبات التي يشهدها سعر البترول.

3- توصيات واقتراحات: من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى الخروج بجملة من التوصيات والاقتراحات تبرز أهمها فيما يلي:

- تخفيض الدولة لنفقاتها العامة بشكل تدريجي إلى مستويات تضمن من خلالها الحد من عجز الميزانية من جهة وعدم التأثير سلبا على النشاط الاقتصادي من جهة أخرى وذلك من خلال تعزيز التوجه نحو الرشادة في الإنفاق.
- توجيه الإنفاق العام إلى القطاعات المنتجة بهدف تدعيم الجهاز الإنتاجي ورفع مستوى الناتج المحلي الخام من جهة والخروج من التبعية النفطية من جهة أخرى.
- تعزيز دور الجباية العادية كمصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة إلى جانب الجباية البترولية.
- تفعيل دور السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية باعتبارها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية من خلال تطوير الجهاز المصرفي وذلك لاعتباره مصدر هام من مصادر التمويل بالنسبة للاقتصاد.

4- آفاق الدراسة:

رغم محاولتنا الإحاطة بكل جوانب الموضوع وبعد النتائج والتوصيات المتوصل إليها إلا أنه هناك بعض التساؤلات حول إمكانية تحسين السياسة الاقتصادية في الجزائر وإمكانية تعظيم دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الدائم للاقتصاد الوطني، ويمكن أن تتناول الدراسات القادمة هذا الموضوع من جانب آخر من خلال:

- دراسة آليات تفعيل السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية، عمان، 2002.

2- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

3- أحمد شعبان محمد علي، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

4- إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2004.

5- إسماعيل عبد الرحمن وحربي محمد موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان 1999.

6- أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

7- أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، 2008.

8- إلهام وحيد دحام، **فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2013.

9- إياد عبد الفتاح السنور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، الطبعة الاولى، دار صفاء، عمان،2013.

10- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

11- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

12- بن شهرة مدني، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، الطبعة الأولى، دار حامد، عمان، 2009.

13- حمدي بن محمد بن صالح، **توازن الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

14- خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

15- خبابة عبد الله، **الاقتصاد المعرفي**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013.

16- دومينيك سالفاتور ويوجين يوليو، ترجمة فؤاد صالح، **مبادئ الاقتصاد**، أكاديميا أنتر ناشيونال للنشر، بيروت،2001.

17- زكريا الدوري، يسرى السامرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دون طبعة، دار اليازوري، عمان، 2006.

18- سامر عبد الهادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2013.

19- سحر عبد الرؤوف سليم وعبير شعبان عبده، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها**، بدون طبعة، الإسكندرية،2013.

20- سعد الله داود، **الازمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**، بدون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2013.

21- سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الاقتصاد العام**، بدون طبعة، الدار الجامعية الإسكندرية.

22- سلوى علي سليمان، **السياسة الاقتصادية**، الطبعة الاولى، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.

23- شعيب بونوة وزهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

24- طالب محمد عوض، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، بدون طبعة، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2004.

25- عبد الحكيم رشيد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2010.

26- عبد الرحمان يسرى أحمد، **النظرية الاقتصاد الكلية**، بدون طبعة الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

27- عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

28- عبد المجيد عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

29- عبد الناصر العبادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الاولى، دار صفاء، عمان، 2000.

30- عبد الناصر نور ونائل حسن عدس، **الضرائب ومحاسبتها**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2003.

31- عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.

32- علي زغدود، **المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

33- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

34- فاطمة السويسي، **المالية العامة**، بدون طبعة، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2005.

35- كامل بكري وإيمان محمد محب زكي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995.

36- كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسين لطيف كاظم، **مبادئ علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

37- مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام**، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.

38- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2004.

39- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

40- محمد أحمد عبد الله، سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الاقتصاد العام**، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1995.

41- محمد عزت غزلان، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.

42- محمدي فوزي أبو سعود، **الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2014.

43- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2007.

44- مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،2008.

45- ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

46- ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2007.

47- نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الاولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

48- نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في آداء المصارف التجارية**، الطبعة الاولى، دار صفاء، عمان، 2009.

49- هيثم الزغبي وحسن أبو الزيت، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، عمان، 2000.

50- هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2009.

51- وليد عبد الحميد عايب، **الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت،2010.

52- يوسف حسن يوسف، **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015.

2-الرسائل الجامعية:

1- أريا الله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2011.

2- اسحاق كواشخية، **النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر "تحليل مدى ملائمة قانون أوكين"**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2015.

3- إسلام حمزة وولد بزيو فاتح، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر،2014.

4- إكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط القرض النقدي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2011.

5- إيمان حملاوي، **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2012.

6- بودخدخ كريم، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر 2014.

7- حمزة بن حافظ، **دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر 2011.

8- حميدة زغلول ووسيلة زغلول، **تقييم آليات السياسة النقدية المستخدمة، في معالجة ظاهرة التضخم بالجزائر خلال الفترة 1990-2013**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، الجزائر، 2013.

9- دحماني محمد أدرويش، **إشكالية التشغيل في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة، تلمسان، الجزائر، 2013.

10- زينب زواري فرحات، **دراسة العلاقة السببية بين اهم متغيرات السياسة النقدية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر، علوم اقتصادية تخصص بنوك، جامعة الوادي، الجزائر، 2015.

11- ساسي فطيمة، **أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود والبنوك، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015.

12- ضيف احمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015.

13- عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر،2014.

14- عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري، **الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

15- كردودي صبرينة، **ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.

16- مسعود درواسي، **السياسة ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر،2006.

17- مقراني حميد، **أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015.

3-بحوث، تقارير ومقالات:

1- أزاد أحمد سعدون الدوسكي وآخرون، **أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد23، 2011.

2- إيمان عبد الكاظم جبار، **تحليل سياسات التكييف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر، المغرب)**، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية.

3- البشير عبد الكريم، **أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر**، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

4- بطاهر علي، **سياسات التحرير والتحرير الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 1، الجزائر، 2004.

5- بلخريصات رشيد وبن سعيد محمد، **فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية: التشغيل الكامل**، المؤتمر العلمي الدولي حول الآداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 08-09 مارس 2005.

6- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015.

7- تيجاني بالقي، **تقييم أثر البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية، العدد 13، 2013.

8- خواني ليلى، مقال بعنوان **السياسات الاقتصادية الهيكلية**، تم الاطلاع عليه يوم 28 فيفري 2017 على الساعة 10:30 من الموقع http://elbassair.net

9- دعاء محمد الزاملي، **دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد1، لسنة 2014.

10- زروفي صباح، **دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدام التكامل المشترك**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس عشر، جوان 2014.

11- عبد الله شحاتة خطاب، مقال بعنوان **دور الدولة والنشاط الاقتصادي**، تم الاطلاع عليه يوم 4 افريل 2017 على الساعة 10:30من الموقع: www.pidegypt.org

12- عبدالحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، تم الاطلاع عليه يوم 2017/05/08 على الساعة 12.15 من الموقع الالكتروني /arab/wp –content/uploads/2015/12. Cefpedia.com

13- عدنان فرحاني الجوراني، **نظرية التوقعات الرشيدة**، الإطار النظري، الحوار المتمدن، العدد 5201، من الموقع http// www.ahewar.org

14- فرج عبد العزيز عزت، **معا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي**، جريدة الأهرام، أغسطس 2013، العدد 46259.

15- فوقة فاطمة وبوفليح نبيل، انعكاسات الأزمة النفطية لسنة 2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر مع التركيز على صندوق ضبط الموارد، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2017/11.

16- مايح شبيب الشمري، **تشخيص المرض الهولندي ومقومات الاقتصاد الريعي في العراق**، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الاقتصاد والإدارة، العراق.

17- محمد راتول، صلاح الدين كروش، **تقييم فعالة السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014.

18- مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، **أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحومات، جامعة ورقلة، 8 – 9/03/ 2005، الجزائر.

19- مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، ندوة حول: أزمة أسواق الطاقة يوم 14ماي2015، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1-livres :

1-Brian snowdon and howard vane: « **modern macro economic : its origins,development and current state**»,Edward elgar publishing,UK,2005.

2- Articles :

1- Magda Kandil: « **Demand_Side stapilizations Policies: what is the evidence of their potential?** », IMF working paper N°97,2000.

2- Martin Feldestein: « **Governement deficits and aggregate demand** », NBER Working paper N° 435, 1980.

3- Mathias dolls et al: « **Automatic stabilizess and economic crises: usvs.europ** », NBER Working Paper N° 16275.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1- الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

2-http :// books.google.dz

ملخص

يدور موضوع هذه الدراسة حول تحديات السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول بهدف معرفة آلية عمل السياسة الاقتصادية في الجزائر منذ سنة 1990 إلى غاية 2014 بالإضافة إلى معرفة وضعية بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال نفس الفترة مع وضع تصور لطبيعة السياسة الاقتصادية في الجزائر على المدى الطويل، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، والتي من خلالها تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها أن السياسة الاقتصادية في الجزائر بشكل عام تحتاج إلى رؤية دقيقة من طرف صناع القرار بهدف الوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في ظل التقلبات التي يعرفها سعر البترول.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاقتصادية، الاستقرار الاقتصادي، سعر البترول، الاقتصاد الجزائري.

Résumé:

L’objet de cette étude S’articule sur Les défis de La politique économique. dans La stabilité économique à La lumière des fluctuations des prix de pétrole, et ceci afin de connaitre le mécanisme de la politique économique en Algérie depuis L’année 1990, jusqu’a l’année 2014, ainsi de mettre en exergue, la situation de certains indices de la stabilité économique durant la même période, et avoir une vision sur la nature de la politique économique en Algérie à long terme, cette étude est basé sur la méthodologie_analytique_descriptive, et on aboutit a un

Ensemble des résultats, dans les plus importants est que la politique économique en Algérie du façon générale nécessite une vision exacte de la port des décideurs, afin d’atteindre la stabilité économique, notamment lors des fluctuations que camait le prix de pétrole.

Mots clés: La politique économique, la stabilité économique, le prix du pétrole, l'économie algérienne.